مصر تواجه كابوس «التضخم» ..الحكومة تتعهد بوصوله لأقل من ١٠٪ ..وخبراء يضعون خارطة طريق جديدة

رسميا .. مصر في

حصاد «صندوق مصر السيادي» علي مائدة البرلمان

٧ محاور لتطوير البورصة المصرية في ٢٠٢٤

أثيوبيا.. شوكة في جسد القارة السمراء

ممارسات حكومة أبي أحمد تحول أديس أبابا إلي بؤرة لتصدير التوترات لمنطقة القرن الإفريقي

ورقة بردى 03

الحصاد

الرؤية الفائقة أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • العدد ٧٢٦ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٧ يناير ٢٠٢٤

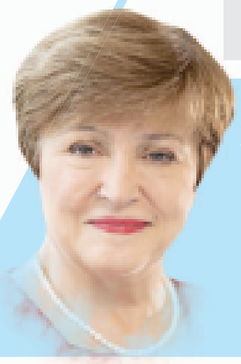

مصر وصندوق النقد الدولي خلال ٢٠٢٤.. مرحلة جديدة من المفاوضات وغموض حول شروط وحجم القرض المنتظر

الحكومة تدافع عن نفسها بعد رفع أسعار المترو والكهرباء

للعرض الدائم بمقره الرئيسي..

البنك الأهلي المصري يتيح جدارية فنية لتخلد مسيرة ١٢٥ عامًا من الإنجازات

استراتيجية شاملة لإعادة صياغة دور شركات الأدوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي

أول عاصمة إدارية بالمحافظات في «الوادي الجديد» قريبا

الزراعة خلال ١٠ سنوات.. نهضة غير مسبوقة لتحقيق الأمن الغذائي

«النواب» يستهل ٢٠٢٤ بإقرار تشريعات جاذبة للاستثمار

الساعة الذهبية تنطلق بفروع المصرف المتحد الـ٦٨ لتهدى صاحب أول معاملة بنكية شهادة المليونير احتفالًا بـ٢٠٢٤

وزيرا التموين والتنمية المحلية يتفقدان صومعة دمنهور بمحافظة البحيرة

كتبت – داليا احمد

تفقد وزيرا التموين والتنمية المحلية صومعة دمنهور بمحافظة البحيرة وذلك بحضور الدكتورة نهال بلبع نائب محافظ البحيرة واللواء شريف باسيلي، رئيس مجلس ادارة الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، والسيد مجدي الخضر وكيل وزارة التموين بالبحيرة.

جاء ذلك علي هامش زيارة كل من الدكتور علي المصيلحي وزير التموين والتجارة الداخلية واللواء هشام آمنة وزير التنمية المحلية لمحافظة البحيرة – يوم أمس السبت- والتي تم فيها تفقد عدد من المشروعات التجارية واللوجستية وكذلك افتتاح المرحلة الأولى من أولى مشروعات المنطقة اللوجستية في مدينة دمنهور.

وتبلغ السعة التخزينية لصومعة دمنهور بمحافظة البحيرة ٦٠ ألف طن وتشمل ١٢ خلية سعة كل منها ٥٠٠٠ طن وذلك للمحافظة علي مخزون القمح بشكل آمن تماما دون فاقد أو هادر.

وقد استمع الوزراء والوفد المرافق لهما لشرح تفصيلي لنظام العمل والتحكم داخل الصومعة وكيفية مراقبة المخزون وعمليه التداول والنقل بشكل مميكن.

وتأتي هذه الزيارة لصوامع الغلال بزاوية غزال بدمنهور للتأكد من جاهزية الصوامع والشون وسعتها التخزينية لإستقبال الكميات المنزرعة من القمح بنطاق المحافظة.

قرعة الحج السياحي.. فوز ٢٣ ألف مواطن في القرعة الإلكترونية للعام الجاري

كتب – أسامة السيد

أعلنت وزارة السياحة والآثار، يوم أمس السبت، عن نتيجة القرعة الإلكترونية العلنية للحج السياحي لموسم حج ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤ م، والتي تم إجراؤها، صباح اليوم السبت بمقر الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة بالعباسية.

جاء ذلك بحضور ممثلي الوزارة ووزارة الداخلية، وذلك وفقا لما أقرته وتنفيذا للضوابط والقواعد المنظمة للحج السياحي بموعد إجراء القرعة الإلكترونية.

وتم إجراء القرعة إلكترونيا من خلال البوابة المصرية الموحدة للحج، وأسفرت نتيجة القرعة عن فوز ٢٣ ألف مواطن لأداء فريضة الحج من خلال شركات السياحة.

وأوضحت سامية سامي رئيس الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة ورئيس اللجنة العليا للحج والعمرة، أنه أعداد المتقدمين للحج السياحي هذا الموسم بلغ ٥٨ ألفا و٢١٧ مواطنا، منهم ٦٠٪ من الإناث و٤٠٪ من الذكور، كما تقدم للحج الاقتصادي السياحي ٣٧ ألفا و٦٨٥ مواطنا بنسبة ٦٥٪، كما بلغ عدد المتقدمين للحج البري ١٢ ألفا و٣٤٧ مواطنا بنسبة ٢١٪ من إجمالي المتقدمين، وبلغ عدد من تقدم للحج الخمس نجوم ٨١٨٥ مواطنا بنسبة ١٤٪.

وأشارت إلى أن ١٢٩٨ شركة تقدمت برغباتها في تنظيم الحج السياحي هذا الموسم وأدرجت طلبات على بوابة الحج الموحدة، من بينها ٨١٠ شركات أدرجت طلبات للمستوى الاقتصادي، و٢٥٨ شركة أدرجت طلبات الحج البري، و٢٣٠ شركة

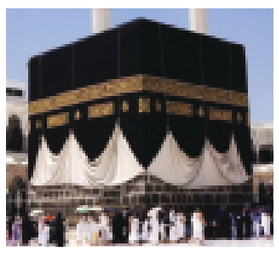

أدرجت طلبات للمستوى الخمس نجوم.

ويمكن لشركات السياحة التي أدرجت بيانات المتقدمين للحج السياحي استخراج نتيجة القرعة الإلكترونية، من خلال مواقعها الإلكترونية من البوابة المصرية للحج باستخدام بيانات الدخول الخاصة بها، كما يمكن للمواطنين الاستعلام عن نتيجة القرعة الإلكترونية من خلال الرقم القومي عن طريق البوابة ذاتها وهي: hij.moi.gov.eg.

وأضافت سامية سامي، أنه عقب إجراء القرعة الإلكترونية سيتم الاستمرار في تسجيل الكيانات "التضامنات" بين شركات السياحة لجميع المستويات معا حتى ٢٢ يناير الجاري الموافق ١٠ رجب ١٤٤٥هـ، ويليه إجراء معاينة سكن الحجاج وتوثيق عقود السكن بالأراضي السعودية بداية من يوم ٢٢ يناير الجاري، على أن تنتهي الشركات السياحية من إجراءات الحج في موعد أقصاه ٢٥ فبراير المقبل.

الرئيس السيسي يهنئ البابا تواضروس وأقباط مصر بعيد الميلاد المجيد

كتب – أحمد ابراهيم

بعث الرئيس عبد الفتاح السيسي ببرقية تهنئة إلى قداسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية؛ بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد المجيد.

وقال الرئيس السيسي - في نص البرقية - "قداسة البابا تواضروس الثاني، بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية.. يسرني بمناسبة الاحتفال بعيد الميلاد المجيد أن أبعث إلى قداستكم وإلى جميع إخواننا الأقباط بأخلص التهاني القلبية وأصدق التمنيات بعيد سعيد، وأن يعيده الله عليكم بكل الخير والسعادة".

وأضاف الرئيس : " أغتنم هذه المناسبة الطيبة لكي أشيد بقوة التلاحم والترابط بين أبناء مصر - مسلمين وأقباط - في مسيرتنا نحو المستقبل المنشود لهذا الوطن العزيز، فمصر هي مهد الرسالات السماوية، وهو ما كان وسيظل مصدر الإعزاز لهذا البلد العظيم على مر التاريخ".

وتابع الرئيس السيسي قائلا: " رسالتنا لأجيالنا الحالية والقادمة أن وحدتنا الوطنية هي ركيزتنا الرئيسية للتنمية والتقدم، وتماسك النسيج الوطني لهذا الشعب العظيم هو درعه الحامي وحصنه المنيع، فالوطن في حاجة لتضافر جهود جميع أبنائه وهو يعبر مرحلة التطوير والبناء من أجل مستقبل أفضل وغد مشرق لأبنائنا".. داعيا الله سبحانه وتعالى أن يرعى مصر، وأن يحفظ أهلها، وأن ينعم عليها بدوام الأمن والرقي والازدهار.

واختتم الرئيس السيسي برقيته قائلا: "ومع بدء العام الجديد، أتمنى لجميع الإخوة الأقباط عاما مليئا بالنجاح والتوفيق تتحقق فيه آمالهم وطموحاتهم، ولمصرنا العزيزة ولكل أبنائها دوام الرفعة والتقدم والرخاء.. مع أطيب تمنياتي.. وكل عام وأنتم بخير".

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي بعث بتهنئة بعيد الميلاد المجيد إلى أقباط مصر بالخارج نقلتها سفاراتنا وقنصلياتنا حول العالم، أعرب فيها عن أصدق تهانيه القلبية بالعيد وخالص تمنياته لهم بالنجاح والتوفيق، ولمصرنا الغالية ولكل أبنائها بدوام التقدم والرقي والازدهار.

١٣٠ الف شكوي لـ"منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة" خلال ديسمبر الماضي

كتبت – رضوى عبدالله

تابع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، حصاد جهود منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء، والجهات الحكومية المرتبطة بها، خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٣، وذلك من خلال تقرير أعدّه الدكتور طارق الرفاعي، مدير المنظومة.

وثمّن رئيس مجلس الوزراء جهود منظومة الشكاوى الحكومية، خلال الفترة الماضية، من حيث الاستجابة للشكاوى والطلبات المختلفة والتعامل معها على النحو الأمثل، ووجّه بفتح وتنويع قنوات التواصل بين المواطنين والحكومة، لتلقي الشكاوى والاستفسارات وبذل أقصى جهد ممكن للرد عليها والتصدي لأسبابها.

وأكد الدكتور طارق الرفاعي أنه في سياق جهود المنظومة لتحقيق أفضل استجابة للمواطنين وتوفير قنوات تواصل متنوعة ومتاحة على مدار ٢٤ ساعة يوميًا: تلقت منظومة الشكاوى الحكومية الموحدة بمجلس الوزراء ورصدت ما يزيد على ١٣٠ ألف شكوى وطلبًا واستغاثة خلال شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٣، وتم توجيه ١٠٤ آلاف شكوى لجهات الاختصاص المختلفة المرتبطة بالمنظومة إلكترونيًا، كما تم حفظ ٢٣ ألف شكوى وفقًا لقواعد وضوابط الفحص قبل توجيهها للجهات المعنية، وجار استكمال مراجعة واستيفاء بيانات نحو ٣ آلاف شكوى وطلب لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

وأشار مدير المنظومة، في تقريره، إلى أن الوزارات اختصت بنسبة ٧٠٪ من إجمالي الشكاوى الموجهة للجهات المختصة خلال ديسمبر المنقضي.

الرئيس السيسي يتفقد مدينة مصر الدولية للألعاب الأوليمبية ويطمئن على المنتخب الوطني لكرة القدم

كتب – نيفين يوسف

تفقد الرئيس عبدالفتاح السيسي مدينة مصر الدولية للألعاب الأوليمبية بالعاصمة الإدارية الجديدة، واطمأن على المنتخب الوطني لكرة القدم الذي يواصل تدريباته استعدادا للمشاركة في بطولة كأس الأمم الأفريقية بكوت ديفوار.

وطالب الرئيس السيسي المنتخب الوطني ببذل أقصى الجهد لإسعاد الجماهير المصرية.

وخلال اللقاء ، أهدى محمد صلاح، قائد منتخب مصر لكرة القدم، قميص المنتخب الوطني للرئيس عبد الفتاح السيسى .

وحرص الرئيس السيسي، على التقاط الصور التذكارية مع لاعبي المنتخب الوطني وطواقمه الإدارية والفنية، في حضور وزير الشباب والرياضة الدكتور أشرف صبحى.

وخلال تفقده مدينة مصر الدولية للألعاب الأولبية بالعاصمة الإدارية الجديدة، استمع الرئيس السيسي إلى شرح تفصيلي من الدكتور أشرف صبحي وزير الشباب والرياضة عن مكونات المدينة والصالات ونظامها وكيفية العمل فيه، وكيفية الدخول والخروج ونظام البوابات وأرضية الصالات.

وقال الرئيس عبد الفتاح السيسى، إن الدولة بذلت جهدًا كبيرًا لإنشاء بنية رياضية ضخمة، وعلى رأسها المدينة الأوليمبية بالعاصمة الإدارية الجديدة، التي تتضمن حوالي ٢٢ منشأة رياضية وفقاً للمعايير الأوليمبية؛ مشيرًا إلى أن الدولة عملت على رفع كفاءة ٤٥٠٠ مركز شباب على مستوى الجمهورية، وأن العمل ما زال جاريا لتطوير أكبر للبنية التحتية الرياضية.

ونوه الرئيس السيسى، بأن الدولة بدأت في بناء المدينة الأولبية منذ ٦ سنوات وانتهت منها بالكامل منذ ٤ شهور تقريبًا، كما أن الدولة وضعت هدفا جوهريًا وهو تجهيز الشباب المصري رياضيا للمشاركة وتمثيل مصر في المحافل الدولية.

وأعرب الرئيس السيسي عن سعادته بوجود ٧ لاعبين من المنتخب المصري يخوضون تجربة الاحتراف في أندية أوروبية وعالمية، متمنيًا زيادة هذه الأعداد، "لأن الاحتراف يعكس قدرات الشباب المصري".

وقال الرئيس السيسى، إن النجاح الرياضي يأتى بالموهبة والإخلاص في الفكر واللعب والمشاركة، مضيفًا: "كرة القدم هي أكثر اللعبات شعبية حول العالم، والمنتخب المصري قادر على تحقيق بطولة أفريقيا للمرة الثامنة"

وعبر الرئيس عن تمنياته بالتوفيق للاعبي المنتخب في رحلتهم لكوت ديفوار، وتحقيق البطولة، مؤكدًا أن مصر كانت دائما سباقة فى المجال الرياضي؛ معبرًا عن خالص تمنياته للمنتخب الوطني لكرة القدم بالتوفيق والنصر خلال مشاركته في بطولة كأس الأمم الأفريقية ، قائلا: "المنتخب يمثل قوة ناعمة كبيرة للدولة المصرية".

وأضاف الرئيس السيسى، فى كلمته للمنتخب الوطنى بطواقمه الإدارية والفنية: "بغض النظر عن المكسب أو الخسارة، فإن حجم التزام لاعبي المنتخب بالسلوكيات الطيبة له تأثير كبير جدا على الجماهير داخل مصر وخارجها.. من فضلكم صدروا صورة جميلة لكل الجماهير سواء من الشباب أو الكبار والصغار.. حافظوا على هذه النقطة وأنتم في حماس المباراة.. لابد من تقديم صورة جميلة وراقية تعكس مصر وحضارتها".

من جانبه، قال محمد صلاح قائد المنتخب الوطنى ونجم فريق ليفربول الإنجليزي، إن اللاعبين سيبذلون جهدًا كبيرًا لتحقيق البطولة، مثنيًا على أداء المنظومة الرياضية التي شهدت تحسنًا كبيرًا.

وأعرب المدير الفنى للمنتخب الوطني لكرة القدم "روي فيتوريا"، عن شكره وتقديره للرئيس السيسى على كل الدعم المقدم للمنتخب، والذي يشكل انطباعًا جيدًا لاهتمام الرئيس السيسى بالرياضة وتشجيعها .

«معلومات الوزراء» يعد مشروعا بحثيا يشمل التوجهات الاستراتيجية المقترحة للاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)

أعد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مشروعا بحثيا تحت عنوان "وثيقة أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)"، والتي ترسمُ وتحدد أولويات التحرك على صعيد السياسات بالنسبة للاقتصاد المصريّ حتى عام ٢٠٣٠ سواءً فيما يتعلقُ بتوجهاتِ الاقتصاد الكلي، أو التوجهات على مَستوى القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الداعمة لنهضة الدولة المصرية.

وقال الدكتور مصطفى مدبولى، رئيس مجلس الوزراء: في إطار ما تشهده الفترة الحالية من نزاعات وحروب مشتعلة في العالم، وبالأخص في منطقة الشرق الأوسط، وما سبقها من أزمات الجائحة التى فرضت تحديات بالغة على دول العالم أجمع، وتركت تأثيرات سياسية واجتماعية واقتصادية كبيرة في مختلف القارات، تم إعداد مشروع بحثي متكامل لمجموعة من التوجهات الاقتصادية للمرحلة المقبلة تأخذ بعين الاعتبار متغيرات الظروف العالمية وتوجهات التنمية المستدامة، حيث تعتبر الحكومة إشراك الخبراء والمختصين في رسم السياسات العامة أمرًا حيويًا لا غنى عنه لتحقيق أقصى استفادة من العقول والخبرات الوطنية المتاحة في جميع القطاعات والتخصصات.

وبشأن ملامح وثيقة أبرز التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصاد المصري للفترة الرئاسيةِ الجَديدة (٢٠٢٤-٢٠٣٠)، قالَ السيد/ أسَامة الجَوهرى، مساعد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء:

تتضمن الوثيقة سياسات تستهدف ترسيخ دعائم نهضة اقتصادية قائمة على رفع مقدرات الإنتَاج المحليّ، وَزيادةِ مستوياتِ مرونة الاقتصاد المصرّيَ في مواجَهةِ الأزَمات، وتشتَمل على سياسَات تَضعُ نصبَ أعيُنها مواصلةَ العمَل: للارتقاء بحياةَ الملايينَ من المصريينَ، وتحسينَ سُبلِ معيشتهم، ونشرُ مستويَات التنمية ا لا قتصَا د يـةَ والبشرية في ربوع مصر، وتوفير الحيَاةِ الكريمة لجموع المصريَين. كماَ تستهَدفُ تحقيق التنمية المكانية المتوازنَة، وترسيَخ الدور الفاعل للاقتصادَ المصري دوليًا، وتَركز علىَ دعم رأس المالَ البشريَ، والمزيد من مشاركة المرأة والشَباب والمصريينَ بالخارج فيَ ترسيَخ دعائم النهضةِ الاقتصاديةِ للفترةِ الرئاسيةِ المقبَلة.

وأضاف: تضمنت الوثيقة المنشورة على موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار العديد من المستهدفات الطموحة التي ستسعى الدولة المصرية لتحقيقها خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٣٠، علاوة على تضمنها لأولويات التحرك العاجلة بهدف ضمان مواصلة دعائم النهضة التي يربو إليها المصريون على كافة الأصعدة، وذلك على مستوى ثمانية توجهات استراتيجية رئيسة بما يشمل:

١) تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام ومتوازن داعم لنهضة الدولة المصرية يتراوح ما بين ٦٪ إلى ٨٪، وسط تركيز أكبر على نوعية النمو الاقتصادي، من خلال تعزيز مساهمة كل من الصادرات والاستثمارات في توليد الناتج، والتركيز على وتيرة نمو اقتصادي داعمة للتشغيل لتوفير ما يتراوح بين ٧ إلى ٨ ملايين فرصة عمل خلال تلك الفترة.

٢) تبني سياسات اقتصادية قابلة للتوقع وداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي تستهدف تحقيق الاستقرار السعري، والانضباط المالي، ووضع الدين العام في مسارات قابلة للاستدامة، وتنفيذ برنامج لتعزيز المتحصلات من النقد الأجنبي بحصيلة مستهدفة ٣٠٠ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٣٠ بما يمثل ثلاثة أضعاف المستويات الحالية.

٣) تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والبرامج الداعمة لأداء القطاعات الاقتصادية القائدة لنهضة الدولة المصرية.

٤) تعزيز دعائم اقتصاد تنافسي مستدام قائم على المعرفة من خلال دعم دور البحث والتطوير في بناء نهضة الدولة المصرية، وتسريع وتيرة الانتقال إلى تقنيات الثورات الصناعية، والتحرك بخطى مستدامة نحو الاقتصاد الأخضر.

٥) مواصلة كافة المكتسبات المحققة على صعيد القطاعات الاجتماعية وعلى رأسها قطاعات التعليم والصحة وتحسين مستويات معيشة المواطنين لضمان حياة ترقى لطموحات المصريين.

٦) دور رائد لمصر في الاقتصاد العالمي عبر تفعيل وتعظيم الدور الاقتصادي لقناة السويس، وتعزيز دور مصر في تجارة الترانزيت، ومواصلة إبرام شراكات استراتيجية دولية فاعلة.

٧) تعزيز مشاركة الشباب الركيزة الأساسية للتقدم على عدد من الأصعدة.

٨ دور فاعل للمصريين بالخارج في ترسيخ دعائم نهضة الدولة المصرية.

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٧ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٦

مصر تستهدف تعزيز الارتباط بالتكتلات الدولية دون الإخلال بعلاقاتها الخارجية

أكد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أن مصر تستهدف تعزيز ارتباطها بالتكتلات الدولية لتعظيم منافعها الاقتصادية والسياسية الممكنة، دون الإخلال بتوازن علاقاتها الخارجية مع كل الأطراف الدولية الفاعلة، مشيرا إلى أن مصر ترتبط بعلاقات ثقافية مع العديد من أعضاء تكتل البريكس بلس، حيث تم الإعلان عن انضمام مصر إلى هذا التجمع الحيوي، الذي من شأنه أن يكون له مردود إيجابي فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الثقافية مع الدول الأعضاء بتجمع البريكس بلس، والانفتاح على شعوبها.. جاء ذلك خلال التحليل الذي أصدره مركز المعلومات، وأكد خلاله تنامي العلاقات الثقافية والسياحية بين مصر ودول أعضاء البريكس.

وأوضح التحليل أن المكون الثقافي يعد أحد أهم أبعاد القوة الناعمة، والتي تعد أحد أدوات الدبلوماسية المصرية؛ إذ احتلت مصر المركز الـ(٣١) عالميا عام ٢٠٢٢ في المؤشر العالمي للقوة الناعمة بزيادة قدرها (٣,٣) نقطة مقارنة بعام ٢٠٢١؛ ليصل عدد النقاط إلى (٤١,٦) نقطة، مقابل احتلالها المركز الـ(٣٤) بـ(٣٨,٣) نقطة عام ٢٠٢١.

الحصاد
جريدة اسبوعية متنوعة
تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم
المدير التنفيذي
شيماء محمد
نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين
رئيس التحرير
حسن عبدالستار
المدير العام التنفيذى
أحمد خالد
الاخراج الفني
هيثم السيد
الديسك المركزى
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب
العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين
المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

الحكومة تدافع عن نفسها بعد رفع أسعار المترو والكهرباء

مع بداية العام الجديد ، فوجئ المواطنون بارتفاعات في أسعار عدد من الخدمات ، وبينها تذاكر المترو والكهرباء والانترنت ، ما أثار العديد من التساؤلات التي رد عليها رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بتصريحات أشار خلالها إلى أنه منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى ٢٠١٥ – ٢٠١٦، كان الخبراء يرون أن أي إصلاح اقتصادي لا بد أن يبدأ بترشيد أوجه الإنفاق، حيث يؤدي زيادة مصروفات أي دولة إلى خسائر فادحة في موازناتها مما يترتب عليه زيادة ديونها وتحميلها أعباء كبيرة، وقال: عندما بدأنا الإصلاح الاقتصادي في هذه الفترة كان هناك تركيز على ترشيد الدعم، ولكن ليس المقصود بذلك وقف الدعم بل يعني أن تتدخل الدولة بحيث يصل هذا الدعم لمستحقيه الحقيقيين فقط وهم محدودو الدخل، وهو ما عملنا عليه فيما يخص المواد البترولية، ووضع برنامج لهيكلة تعريفة استهلاك الكهرباء والمياه والغاز.

وأوضح رئيس الوزراء، أن الحكومة كانت تستهدف أن يكون هناك دعم تبادلي داخل كل قطاع، بمعنى أن ننتهي بعد فترة زمنية معينة بحيث يصبح القطاع لا يحمل الدولة أى أعباء مالية مثل قطاع الكهرباء، ولكن داخل الشرائح هناك شريحة تدعم شريحة أخرى، إلا أن المجمل أن الدولة لا تتحمل أعباء أو أن تتحمل مبالغ زهيدة، وقد حققت الحكومة نجاحا في هذا البرنامج حتى عام ٢٠٢١.

كما أشار إلى أنه في عام ٢٠٢١ لم يكن هناك دعم للمواد البترولية، سوى الدعم المقدم لأسطوانات البوتاجاز، وكنا قد وصلنا إلى أن كل المواد والمنتجات البترولية تغطي بعضها البعض، مثل: البترول والسولار والمازوت، حيث كان الدعم الوحيد المتبقي في موازنة الدولة هو دعم أنبوبة البوتاجاز، حيث بلغ في هذا العام ١٨ مليار جنيه، مضيفا أنه في عام ٢٠٢٠ بدأت الحكومة كذلك في تنفيذ منظومة لتخفيف الدعم أو الخسائر التي تتحملها وزارة الكهرباء وقطاع الكهرباء في فاتورة الكهرباء الإجمالية، حيث قام وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بالإعلان في عام ٢٠٢٠ - خلال مؤتمر صحفي - أن الحكومة وضعت خطة لتنتهي بالكامل من تقديم الدعم الخاص بالكهرباء بحلول عام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤، وذلك بشرط أن يبقى الدولار بنفس سعره في ذلك الوقت (حوالي ١٦ جنيها)، حيث قامت وزارة الكهرباء في تلك الفترة بوضع خطة تم إعلانها ونشرها في الجريدة الرسمية تضمنت الزيادات التي ستحدث كل عام وصولا إلى عام ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، ولكن ما حدث أن الدولة المصرية مثلها مثل بقية دول العالم واجهت أزمات عالمية طاحنة لم يشهدها العالم من قبل، بدأت بجائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، وأزمة التضخم العالمية الكبيرة التي تسببت في زيادة أسعار جميع السلع والمنتجات، مما تسبب في ضغوط على الاقتصاد المصرى أدت بدورها إلى انخفاض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار على النحو الذى نشهده اليوم.

رئيس الوزراء : 342مليار جنيه لدعم 5سلع وخدمات مقارنة بـ100 مليار جنيه منذ عامين.. وحققنا في 2021 أعلى معدل نمو وأقل معدل تضخم وبطالة بسبب الإصلاح الاقتصادي

وقال رئيس الوزراء: "في خضم هذه الأزمة العالمية الطاحنة، كل دولة اختارت مسارا لها، فهناك دول كثيرة جدا رأت عدم تحمل الحكومات لفروق الأسعار بهذه الخدمات، وبالتالي تم تحميلها على المواطن، وهو ما أدى إلى زيادة أسعار هذه الخدمات الأساسية في العديد من الدول"، لافتا في هذا الصدد إلى أن الدولة المصرية كان قرارها الاستراتيجي في هذه الفترة، التي بدأت في منتصف عام ٢٠٢٢ تزامنا مع بدء الأزمة الروسية الأوكرانية، المحاولة بقدر الإمكان تحمل الأعباء الكبيرة عن المواطن والتي بدأت تظهر، وذلك فيما يخص التضخم وارتفاع الأسعار، والعمل على عدم زيادة أسعار الخدمات الرئيسية، وكذا العديد من السلع الأساسية الاستراتيجية، وتثبيتها لفترات تمتد لـ ٦ شهور متتالية، منوها إلى أن تثبيت أسعار الخدمات شملت قطاعات الكهرباء، والمياه، والعديد من الخدمات الأخرى.

وأوضح رئيس الوزراء، أن كل ما اتخذته الدولة المصرية من قرارات للتعامل مع هذه الأزمات، كان هدفه الأول هو تحقيق صالح المواطن المصري البسيط، مؤكدا إدراك الحكومة الكاملة بفاتورة التضخم، والتي ظهرت في العديد من السلع وأوجه الحياة بشكل عام، وهو ما دعا الدولة لتحمل المزيد من الأعباء تخفيفاً عن كاهل المواطن، الأمر الذي انعكس على حجم المخصصات الموجهة للدعم، وزيادتها، وقال: "سأسرد ما تحملته الدولة المصرية من أموال في ٥ خدمات وسلع استراتيجية، دعما للمواطن، تلك الأموال التي هي في الأساس أموال الشعب المصري، ونحن مؤتمنون عليها، وعلى حُسن إدارتها وتوجيهها التوجيه السليم والصحيح، لضمان استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية «.

واختار رئيس الوزراء رغيف الخبز المدعم للحديث عنه بشيء من التفصيل، مشيرا إلى أنه يتم إنتاج ٢٧٥ مليون رغيف يوميا من خلال آلاف المخابز على مستوى الجمهورية، أي بواقع ١٠٠ مليار رغيف سنويا، موضحا أنه حتى عام ٢٠٢١ كانت قيمة الدعم المخصصة لرغيف الخبز في حدود الـ ٥٠ مليار جنيه، لافتا إلى أن التكلفة اليوم تصل إلى ٩١ مليار جنيه على الدولة.

وحول الدعم الموجه للمواد البترولية، أوضح رئيس الوزراء، أنه في عام ٢٠٢١ تم رفع الدعم الموجه للمواد البترولية، ولم يعد لدينا دعم للسولار، مضيفا أن الموقف اليوم - حتى نرى الأرقام أمامنا جميعًا كمواطنين- هو أن مصر تستهلك سنويًا ١٨ مليار لتر سولار، وحاليًا كل لتر سولار يستهلكه المواطن تدعمه الدولة بـ٥ جنيهات، وهو ما يعني أن قيمة دعم السولار تساوي ٩٠ مليار جنيه إلى جانب دعم الخبز بقيمة ٩١ مليار جنيه.

ثم تطرق رئيس الوزراء إلى أن دعم التموين يبلغ ٣٦ مليار جنيه، مشيرًا أيضا إلى أن مصر تستهلك سنويًا ٢٨٠ مليون أنبوبة بوتاجاز، وتبلغ التكلفة الفعلية للأنبوبة على الدولة ٢٠٠ جنيه، وعلى الرغم من ذلك تبيعها الحكومة بـ٧٥ جنيها بفارق ١٢٥ جنيها، وبهذا يصل دعم أنبوبة البوتاجاز إلى ٣٥ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بقطاع الكهرباء، أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى تصريحات لوزير الكهرباء في مؤتمر -قبل ٣ سنوات- أوضح خلالها آنذاك أنه بحلول العام الجاري (٢٠٢٤) من المفترض انتهاء دعم الكهرباء، ووقتها كانت هناك خطة زيادات للأسعار -مُعلنة ومنشورة- لتنفيذها على أساس سعر الدولار وقتها ١٦ جنيها، وهنا قد يُطرح سؤال حول علاقة الدولار بتسعير الكهرباء، والإجابة هي "أن الوقود المشغِّل لكل محطات الكهرباء لدينا نشتريه بالدولار" بالتالي فإن شراء هذا الوقود على أساس سعر الدولار ١٦ جنيه مختلف تمامًا عن شرائه عند مستويات الأسعار الحالية للدولار التي تبلغ نحو ٣١ جنيها.

وأضاف الدكتور مدبولي: أعلن وزير الكهرباء أن دعم الكهرباء وصل إلى ٩٠ مليار جنيه خلال هذا العام فقط، وقال رئيس الوزراء: عند تجميع البنود الـ٥ سالفة الذكر، فنحن نتحدث عن قيمة إجمالية لدعم هذه البنود تبلغ ٣٤٢ مليار جنيه مقارنة بأقل من ١٠٠ مليار جنيه منذ عامين، وأريد من خلال هذا الحديث أن أضع أمام كل المواطنين المصريين الصورة الحالية، لأن هذه أموال الشعب المصري.

وأضاف رئيس الوزراء نضطر اليوم لدعم هذه البنود بقيمة ٣٤٢ مليارا من الخزانة العامة لأنها حجم كبير للغاية، ويتم استدانتها ووضعها على عجز الموازنة، وهناك تحد كبير لأنه منذ عامين كنا نحصل على هذه القروض بسعر فائدة يصل إلى أقل من ١٠٪ لكنها وصلت الآن إلى أكثر من ٢٥٪، وهذه أعباء لا يمكن للدولة وهي تدير شئونها الاستمرار فيها، فبالتالي تحملنا كثيرا خلال الفترة الماضية، وكانت الحكومة ترجئ اللجوء لأي زيادات في ظل الظروف التي نمر بها جميعا، لكن تم تحديد نهاية ٢٠٢٣ كآخر إرجاء للزيادات، على أن يتم النظر اعتبارا من أول ٢٠٢٤ في كيفية التحرك باتجاه معين، لأنه كان أمرا مستحيلا أن تظل الدولة في الاستمرار بزيادة الديون وأعبائه، والفجوة الواقعة في هذا الشأن فيما يتعلق بالدعم الذي اتخذنا فيه شوطا جيدا نحو ترشيده.

وفي هذا السياق، تحدث رئيس الوزراء عن قطاع الكهرباء؛ وقال: كل مواطن يتم محاسبته على مقدار ما يستهلكه في الكيلو وات / ساعة، ومع الزيادات التي حدثت زادت التكلفة على الدولة من سعر صرف وخدمات تقوم بها الدولة: لافتا إلى أن تكلفة الكيلو وات تبلغ ١٧٧ قرشا وهي التكلفة الفعلية التي تتحملها الدولة، رغم أن التكلفة كانت أقل بكثير قبل ذلك، ولذا فلجأت الدولة لزيادة شرائح الاستهلاك لغير محدودي الدخل والتجاري مقابل دعم محدودي الدخل، ورغم تلك الزيادات فكل الشرائح لا تزال تدفع أقل من التكلفة الفعلية.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: حينما لجأنا إلى قرار الزيادات طلبت من وزير الكهرباء، وضع عدد من السيناريوهات للتحرك ازائها بخصوص هذا الوضع، فتم وضع سيناريو للخروج من الأزمة التي كانت قائمة، وسيناريو آخر أكثر شدة لإنهاء الأزمة خلال عامين فقط، وهو تقليل الدعم، أو تخفيف الدعم خلال سنتين فقط، والبديل الآخر هو حل المشكلة على مدار خمس سنوات من أجل تخفيف تبعات المشكلة على المواطن.

أحمد ابراهيم

رئيس الوزراء يناقش خطوات إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستعلامات

ناقش مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خطوات إعادة هيكلة الهيئة العامة للاستعلامات، وذلك في اجتماع بحضور عمر مروان، وزير العدل، وأحمد سعدالدين، وكيل أول مجلس النواب، وكرم جبر، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وحسين زين، رئيس الهيئة الوطنية للإعلام، وصالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

كما حضر الاجتماع، عبدالصادق الشوربجي، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، وضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، وهدى بركة، مستشار وزير الاتصالات لتنمية المهارات التكنولوجية، وسمر محفوظ، رئيس قطاع موازنات التنمية البشرية بوزارة المالية، ومسئولي الوزارات والجهات المعنية، بحسب بيان صحفي.

واستهل رئيس الوزراء الاجتماع، مؤكدًا الدور المهم للهيئة العامة للاستعلامات في التواصل مع العالم الخارجي، في الآونة الأخيرة، والذي ساهم في إبراز الدور المصري في عدد من القضايا والملفات المهمة، ولأهمية هذه الهيئة تأتي تبعيتها مباشرة لرئاسة الجمهورية.

التنمية المحلية: ٢٠ مليار جنيه تنفيذ مشروعات رصف ورفع كفاءة الطرق بالمحافظات خلال عام ٢٠٢٣

كشف اللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، عن إنجازات الوزارة لعام ٢٠٢٣ فيما يخص مشروعات الخطة الاستثمارية وملفات تطوير ورصف الطرق المحلية والكباري بالمحافظات، معلناً أنه تم صرف مبلغ ٢٠ مليار جنيه لرصف الطرق المحلية وإنشاء الكباري، تم خلالها تطوير ورفع كفاءة ٦٧٠٠ كم من الطرق المحلية، وتنفيذ ١٥ كوبري سيارات.

وأوضح آمنة، في بيان له، أنه من المستهدف استكمال رصف وتطوير ٣٣٣٣ كم طرق، و١٥ كوبري للسيارات والمشاة بتكلفة ١٠ مليارات جنيه وذلك خلال عام ٢٠٢٤، مشيراً إلى اهتمامه بالمتابعة المستمرة لنتائج أعمال رصف الطرق ورفع كفاءة الشوارع الرئيسية والفرعية وتسوية جميع الطرق غير الممهدة، لتيسير الحركة المرورية وللارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين خاصة في القرى، مع الالتزام بكل الاشتراطات الفنية والمواصفات المقررة والالتزام بالبرنامج الزمني المحدد.

وفيما يتعلق بإنجازات الوزارة في تنفيذ برنامج دعم مشروعات الكهرباء والإنارة وترشيد الكهرباء خلال عام ٢٠٢٣، أكّد اللواء هشام آمنة، أنه تم إنفاق ١,٨ مليار جنيه لتحسين خدمات الكهرباء والإنارة وتغطية المناطق المحرومة والمستجدة شملت شراء محولات ومولدات وكابلات وأعمدة إنارة و٥٠٠ ألف كشاف موفر للطاقة، مشيراً إلى أنه من المخطط لعام ٢٠٢٤ استكمال منظومة تحسين خدمات الكهرباء والإنارة بتكلفة ١,٨ مليار جنيه.

رئيس الوزراء يستعرض مخططات تنمية منطقة الضبعة

أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي على توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بإعداد دراسة تشمل تصوراً للتخطيط العمراني لمنطقة الضبعة، الواقعة شمال وجنوب محور الضبعة، وذلك ضمن خطط الدولة لتعظيم الاستفادة من موارد ومقومات التنمية التي تحظى بها مصر بمختلف مناطقها، واستغلالها على الوجه الأمثل.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده مدبولي، لا الضبعة، بحضور عدد من الوزراء والمسؤولين.

واستعرض كامل الوزير، وزير النقل، عدداً من المحاور والطرق التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية في إطار المشروع القومي لإقامة شبكة الطرق والمحاور القومية، مشيراً إلى أن تلك المحاور تسهم في تعظيم قيمة المناطق التي تصل إليها، وتجذب الكثير من الاستثمارات.

وأضاف عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أن محور الضبعة بوصلاته يعدُ أحد أهم محاور التنمية بنطاق الساحل الشمالي الغربي، لكونه يربط العديد من المناطق ذات الأولوية للتنمية، في مقدمتها محور تنمية قناة السويس، ومنطقة منخفض القطارة، ومثلث التنمية جنوب الصعيد، والمثلث الذهبي للتعدين، والمثلث الحدودي (حلايب وشلاتين وأبو رماد)، وتوشكي وشرق العوينات، كما يقترب المحور من البوابة الغربية لمصر، وعدد من المشروعات القومية أبرزها الدلتا الجديدة - مستقبل مصر.

ومن جانبها، أوضحت مها فهيم، رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني، أن فكر التنمية لمحور الضبعة يقوم على وصلات تربط المحور بالأنشطة والتجمعات العمرانية شمالا، وموارد ومقومات التنمية جنوبا.. ولفتت إلى أنه تم تحديد الأنشطة التنموية وفقاً لخصائص وإمكانات كل تقاطع وما يحيط به من موارد، بحيث تشمل أنشطة التنمية الزراعية بالتكامل مع الأنشطة الزراعية في وادى النطرون والدلتا الجديدة، وأنشطة الخدمات اللوجستية بتحقيق الربط مع مجموعة الموانئ البحرية والجوية على المستوى الإقليمي، وأنشطة التنمية البيئية بتحقيق التكامل مع محمية العميد وتشجيع تطوير الحرف البدوية واليدوية البيئية، وأنشطة التنمية الصناعية لإنشاء عناقيد صناعية متكاملة مع المنطقة الصناعية بالعلمين الجديدة.

«النواب» يوافق نهائياً على تعديل بعض أحكام قانون الأراضي الصحراوية

وافق مجلس النواب، في جلسته العامة المنعقدة برئاسة المستشار حنفي جبالي رئيس المجلس، وبشكل نهائي، على مشروع القانون المقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية.

وجاءت موافقة المجلس عقب مناقشة تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير برئاسة محمد عطية الفيومي (مقرر اللجنة المشتركة)، ومكتبي لجنتي الشؤون الدستورية والتشريعية، والشؤون الاقتصادية عن مشروع القانون المعروض.

ويهدف مشروع القانون إلى منح الحق للمستثمر الأجنبي في الحصول على الأراضي اللازمة لمزاولة نشاطه أو التوسع فيه وفقا لأحكام قانون الاستثمار دون التقيد بما تضمنته المادتان (١١، ١٢) من قانون الأراضي الصحراوية من وجوب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١٪ من رأس مال الشركة وألا تزيد ملكية الفرد على ٣٠٪ من رأس مالها، ومن اقتصار التملك على المصريين فقط.

التضامن تواصل تلقي طلبات الراغبين في الإشراف على حج الجمعيات الأهلية لموسم حج ١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤

تواصل وزارة التضامن الاجتماعي تلقي طلبات الراغبين في الإشراف على حج الجمعيات الأهلية لموسم حج ١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م من أعضاء الجمعيات الأهلية الراغبين في الإشراف أو ممثلي الجهة الإدارية، وذلك حتى ١٦ يناير الجاري، على أن يتم إجراء الاختبارات لاختيار من يقومون بالإشراف على حج الجمعيات الأهلية.

نيفين القباج

ووضعت وزارة التضامن ممثلة في المؤسسة القومية لتيسير الحج عددًا من الشروط الواجب توافرها في الراغب في الإشراف على حج الجمعيات الأهلية، منها أن يتمتع المرشح باللياقة الصحية والبدنية اللازمة لأداء المهمة بكفاءة عالية مع التزامه بتقديم شهادة صحية من أحد المستشفيات الحكومية تثبت خلوه من الأمراض التي أقرتها تعليمات وزارة الصحة المصرية، كما أنه لا يحق للمشرفين الذين تكرر مشاركتهم في البعثة الإشرافية عن آخر ثلاثة مواسم متتالية "٢٠١٩-٢٠٢٢-٢٠٢٣" الترشح للبعثة الإشرافية لموسم ١٤٤٥ هـ -٢٠٢٤م، فضلا عن ضرورة تمتع المرشح بحسن السلوك والسمعة وعدم صدور أحكام قضائية ضده مثبتة بالفيش الجنائي، وأن يكون حاصل على مؤهل عالي على الأقل مع تقديم ما يفيد ذلك، وأن يتمتع بالثقافة الدينية الصحيحة اللازمة لتلك المهمة.

البيئة: إنشاء ٥٢ محطة معالجة مياه للصرف الصناعي خلال ٢٠٢٣

استعرضت الدكتورة ياسمين فؤاد وزيرة البيئة، تقريرا حول جهود وزارة البيئة في تحسين نوعية المياه خلال عام ٢٠٢٣، على مختلف المستويات للوقوف على أي تغيير واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، وجهود الحد من الصرف الصناعي على مياه النيل والبحيرات، ومعالجة الصرف الصحي، ومتابعة الموقف البيئي للبحيرات، وإعادة التوازن البيئي لها.

وقالت فؤاد إنه تم تركيب ٥ حساسات رصد لحظي في نطاق بحيرة مريوط، بالإضافة إلى محطتين ببحيرة المنزلة، كما تم ربط عدد من المنشآت الصناعية بشبكة الرصد اللحظي لرصد نوعية مياه نهر النيل والبحيرات.

وأوضحت أنه بلغ عدد المحطات بالشبكة ٢٥ محطة رصد لحظي، إضافة إلى إنشاء ٩ محطات لرصد وقياس مؤشرات نوعية المياه بنهر النيل بمحافظات (أسوان، قنا، سوهاج، أسيوط، المنيا، بني سويف، القاهرة)، كما يتم رصد نوعية مياه نهر النيل وفرعية من خلال ٦٩ موقع رصد على نهر النيل، و٣ نقاط من بحيرة السد العالي (ناصر) وذلك في ١٦ محافظة.

وأضافت وزيرة البيئة، أنه في إطار توجيهات رئيس الجمهورية للحد من التلوث بخليج السويس، تم اتخاذ عدد من الإجراءات تضمنت التنسيق بين وزارتي البيئة والبترول لإلزام جميع المنشآت التي تقوم بالصرف على خليج السويس بتنفيذ خطط اصحاح بيئي من خلال إنشاء محطات معالجة لمياه الصرف الصناعي وقد تم الانتهاء من محطة معالجة شركة النصر للبترول بالسويس.

٢٩ اتفاقية للبحث عن الغاز والبترول لتحقيق الاكتفاء الذاتى

كشفت وزارة البترول عن تنفيذ مشروعات ومبادرات مختلفة لخفض وإزالة الكربون من عمليات الإنتاج للبترول والغاز ضمن استراتيجية شاملة تستهدف كافة مراحل سلسلة القيمة للبترول والغاز بالتوازى مع تنفيذ مشروعات للطاقة الخضراء وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، وذلك بالتوازى مع استمرار تأمين احتياجات السوق المحلية كثيفة الاستهلاك باحتياجاتها من المنتجات البترولية (سولار- بنزين- بوتاجاز- غاز طبيعى).

وفيما يتعلق بجوانب البحث والاستكشاف عن البترول والغاز أشارت الوزارة إلى أن أهم إنجازات عام ٢٠٢٣ تضمنت توقيع ٢٩ اتفاقية للبحث عن البترول والغاز بإجمالى استثمارات حدها الأدنى ١,٢ مليار دولار، ومنح توقيع حوالى ٦١ مليون دولار، وحفر ٨٧ بئرًا جديدة، كما تم طرح مزايدتين جديدتين للهيئة المصرية العامة للبترول وشركة جنوب الوادى المصرية القابضة للبترول للبحث عن البترول والغاز فى ٢٣ منطقة بالصحراء الغربية والصحراء الشرقية وخليج السويس والبحر الأحمر فى سبتمبر ٢٠٢٣

وشملت أهم أعمال الوزارة الإعلان عن نتائج المزايدة العالمية للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) للبحث عن الغاز الطبيعى فى البحر المتوسط ودلتا النيل، والتى تم من خلالها إسناد ٤ مناطق جديدة للبحث عن الغاز الطبيعى لشركات عالمية باستثمارات حدها الأدنى حوالى ٢٨١ مليون دولار، وحفر ١٢ بئرًا كحد أدنى، ومنح توقيع بقيمة ٧,٥ مليون دولار.

كما تم طرح أول مزايدة عالمية للحقول المتقادمة فى ٨ حقول بخليج السويس والصحراء الشرقية، والتى طرحتها الهيئة المصرية العامة للبترول فى مارس الماضى، وتم إغلاق باب تلقى العروض وجار تقييمها.

وقد تم طرح جميع هذه المزايدات بصورة رقمية من خلال بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج (EUG).

وأشارت الوزارة إلى تحقيق ٦٥ كشفًا جديدًا للبترول والغاز، بواقع ٥١ كشفًا للبترول و١٤ للغاز، وذلك بمناطق بالصحراء الغربية وخليج السويس ودلتا النيل وسيناء.

فضلًا عن توقيع ١٤ عقدًا لتنمية الحقول بالصحراء الغربية ودلتا النيل.

كامل الوزير يعلن تفعيل خط التجارة بين مصر والأردن والعراق: مكمل لقناة السويس

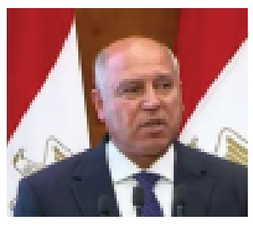

كشف وزير النقل، كامل الوزير، تفعيل خط التجارة العربي الرابط بين مصر والأردن والعراق، وانطلاق أول شاحنة من الأردن في اتجاه الإسكندرية ومنها إلى إيطاليا.

وقال "الوزير"، إنه تواصل مع الرئيس عبدالفتاح السيسي، وأطلعه على انطلاق أول شاحنة، كاشفًا رد فعل الرئيس السيسي.

ولفت إلى أن الرئيس السيسي أشاد بسرعة تنفيذ المشروع وإنجازه وانطلاقه على أرض الواقع.

وتابع: "المسافة من شمال الأردن إلى الإسكندرية تستغرق ٤٨ ساعة"، موضحًا أن تجارة الأردن تنتقل إلى الإسكندرية ومنها إلى إيطاليا ويمكن نقل كل تجارة الخليج عبر هذا الخط.

واستطرد وزير النقل: "مش بنقول وهم ولا نضحك على أحد.. نحن ننافس أنفسنا ولا ننافس أحد، ولن نجد منافسًا لقناة السويس، وهذا الخط مكمل لقناة السويس».

«التخطيط»: تنامي الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٦ لـ ١٠,٢ تريليون جنيه في ٢٠٢٢/٢٠٢٣

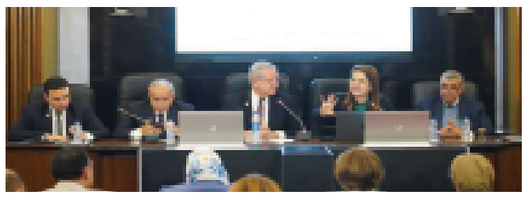

استعرضت د.هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية تقرير التنفيذ الفعلي لخطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، برئاسة الدكتورفخري الفقي وبحضورأعضاء اللجنة.

وخلال كلمتها، أشارت السعيد إلى ما شهده العالم من أزمات متتالية ومركبة ومتلاحقة من أزمة كوفيد ١٩ والأزمة الجيوسياسية والتي نتج عنها أزمات مختلفة في سلاسل التوريد وارتفاع أسعار الشحن ونقص السلع وارتفاع التضخم فضلا عن أزمات المناخ، موضحة أنه ولأول مرة يكون هناك صعوبة في التعامل مع الأزمات المتتالية والمركبة، متابعه أنه خلال أزمة كوفيد كانت مصر من الدول القلائل التي لم تتوقف من حجم الإنتاج والاستهلاك، مضيفة أن الدول قامت بترتيب أولوياتها نتيجة لتلك الأزمات بالتركيز على الأمن الغذائي والاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي والصحة، مشيرة إلى اعتماد الدول على تعبئة الموارد لتشجيع الاستثمار المحلي، موضحة أن مصر من أعلى الدول الأفريقية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأشارت السعيد إلى تنامي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٥,٦ تريليون جنيه في عام ١٩/٢٠١٨، وصولا إلى ١٠,٢ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بعد أن كان مستهدفًا ٩,٣ تريليون خلال ذات العام، لافتة إلى الأداء القطاعي لعام ٢٣/٢٠٢٢، موضحة أن القطاعات مرتفعة النمو في السنوات السابقة والمتضمنة قطاعات المطاعم والفنادق، قناة السويس، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الاجتماعية لاتزال تواصل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ نمو قطاع المطاعم والفنادق ٢٨٪ وقناة السويس ١٨,٤٪ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حوالي ١٦,٣٪.. وحول معدلات التضخم أوضحت السعيد، أنه من المتوقع أن يأخذ معدل التضخم في الانخفاض خاصة مع مبادرة تخفيض أسعار السلع، والتي بدأ أثرها في الظهور مع تراجع طفيف في معدل التضخم بدءًا من شهور سبتمبر ٢٠٢٣.

اسلام عبدالفتاح

الطيران المدني: مطارات مصر استقبلت ٤٧ مليون راكب في ٢٠٢٣

قال وزير الطيران المدني المصري، الفريق محمد عباس حلمي، إن الوزارة تنفذ جهودًا فعّالة لزيادة معدلات التشغيل وأعداد الركاب من وإلى المطارات المصرية.

=وبحسب بيان وزارة الطيران المدني، حققت المطارات المصرية نموًا ملحوظًا في أعداد الركاب والرحلات الجوية خلال عام ٢٠٢٣، وبلغ إجمالي أعداد الركاب ما يقرب من ٤٧ مليون راكب بزيادة قدرها ٢٨٪ مقارنة بالعام الماضي، في حين سجلت معدلات الحركة الجوية بالمطارات المصرية لأكثر من ٣٦٥ ألف رحلة جوية بزيادة قدرها ٢٣٪ عن العام الماضي.

«الاتصالات»: نستهدف وصول مصر لأفضل عشرين دولة في الذكاء الاصطناعي ٢٠٢٨

قال الدكتور حسام عثمان مستشار وزير الاتصالات للابداع وريادة الأعمال، خلال اجتماع لجنة الاتصالات بمجلس النواب، إن المرحلة الأولى التي تطبقها الدولة في استخدامات الذكاء الصناعي تنتهي في مايو ٢٠٢٤، وهناك مستهدف للاستفادة من تطبيقات الذكاء الصناعي بقيمة ٥٥ مليار دولار في ٢٠٣٠ .

وأضاف «عثمان» ردا على طلبات إحاطة حول استخدامات الذكاء الاصطناعي، إن هناك مستهدف لوصول مصر إلى مركز متقدم في مجالات الذكاء الصناعي وسنكون من أفضل عشرين دولة عام ٢٠٢٨ طبقا لعدد من المؤشرات وذلك وفق خطه ونسب وارقام وتطور .

وزير الاتصالات يشهد الإطلاق التجريبى لخدمة بريدى

شهد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الإطلاق التجريبى لخدمة "بريدى" والتى تعد التطور الأمثل لخدمة الرسائل المسجلة وإثبات التسليم المسجل بمفهومها المعروف باستخدام أحدث التقنيات، وإطلاق خدمة "وصلها اكسبريس" لخدمات التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى إطلاق الموقع الإلكترونى الرسمى للبريد المصرى.

جاء ذلك خلال الزيارة التى قام بها الدكتور عمرو طلعت لمقر الهيئة القومية للبريد بالقرية الذكية بمناسبة عيد البريد الذى يوافق ٢ يناير من كل عام، حيث كان فى استقباله الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد.

هذا وقد عقد الدكتور عمرو طلعت اجتماعا موسعا حضره أعضاء مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد؛ واستمع إلى شرح تفصيلى حول نتائج أعمال الهيئة القومية للبريد عن عام ٢٠٢٣. حيث ارتفع إجمالى عدد مكاتب البريد على مستوى الجمهورية ليصل إلى ٤٥٢٧ مكتب بريد من بينها ٨٠ كشك بريدى و١٣٠ سيارة متنقلة.

كما ارتفع عدد مكاتب البريد المطورة لتصل إلى ٣٨٤٠ مكتب بريد. وبلغ عدد المعاملات التى تمت داخل مكاتب البريد نحو ٢٥٣,٤ مليون معاملة خلال عام ٢٠٢٣ صعودا من ١٨٤,٧ مليون معاملة خلال ٢٠٢٢.

وخلال الاجتماع؛ أكد الدكتور عمرو طلعت أن الهيئة القومية للبريد هيئة عريقة تتطلع إلى المستقبل كما أنها تعد لاعبا رئيسيا فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ مشيدا بالإنجازات التى حققتها الهيئة على مدار الفترة الماضية من حيث نمو أرباحها، والتوسع فى محفظة الخدمات التى تقدمها والتى تتنوع ما بين خدمات بريدية ومصرفية وحكومية سواء كانت خدمات قائمة تم تطويرها أو خدمات مستحدثة بما يتواكب مع احتياجات

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

أثيوبيا ..شوكة في جسد القارة السمراء

ممارسات حكومة أبي أحمد تحول أديس أبابا إلي بؤرة لتصدير التوترات لمنطقة القرن الإفريقي

يوما بعد الآخر ، تحول ممارسات الحكومة الإثيوبية ، أديس أبابا إلي شوكة في الجسد الإفريقي ، وبؤرة لإثارة القلاقل والتوترات ، وخاصة في منطقة القرن الإفريقي ، وبعد التعنت الإثيوبي الواضح في قضية سد النهضة ، وإصرار حكومة أبي أحمد علي الوصول بالأزمة لذروتها ، أثار الاتفاق الإثيوبي مع إقليم أرض الصومال الانفصالي لاستخدام ميناء بربرة على البحر الأحمر أزمة جديدة تشعل التوتر في منطقة القرن الإفريقي والمواجهة مع مصر.

وأعلن مكتب رئيس وزراء إثيوبيا أبي أحمد، الأسبوع الماضي ، أن أديس أبابا وقعت اتفاقا مبدئيا مع إقليم أرض الصومال الانفصالي "صومالي لاند" لاستخدام الميناء، والوصول لمياه البحر الأحمر واتخاذ منفذ بحري لها هناك.

وقال أبي أحمد، خلال مراسم التوقيع مع رئيس أرض الصومال، موسى بيهي عبدي، في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا: "تم الاتفاق مع أشقائنا في أرض الصومال، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم، فيما صرح الرئيس عبدي رئيس إقليم أرض الصومال بأنه في إطار هذا الاتفاق ستكون إثيوبيا أيضا أول دولة تعترف بأرض الصومال كدولة مستقلة» ، وذكر رضوان حسين، مستشار الأمن القومي لأبي أحمد، أن مذكرة التفاهم تمهد الطريق لإثيوبيا للتجارة البحرية في المنطقة بمنحها إمكانية الوصول إلى قاعدة عسكرية على البحر الأحمر.

وتعد أرض الصومال إقليما انفصاليا، حيث أعلن الحكم الذاتي عن الصومال منذ العام ١٩٩١، لكنه لم يحظ بأي اعتراف دولي.

الخطوة الإثيوبية أثارت ردود فعل واسعة ، أفريقيا وعربيا ودوليا ، ورد فعل مصري قوي ، كما رفضت الحكومة الصومالية الاتفاق، وقالت إن تصرف إثيوبيا، يشكل خطراً على الاستقرار والسلام في المنطقة، معلنة استدعاء سفيرها في إثيوبيا للتشاور.

كما وصفت الحكومة الصومالية مذكرة التفاهم بين إثيوبيا، وإدارة أرض الصومال بشأن استخدام منفذ بحري، بأنها غير مشروعة ، ولا أساس لها من الصحة، واعتبرتها اعتداء سافر على السيادة الداخلية للصومال، ودعت كلا من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية للتنمية " إيجاد" ، والشركاء الدوليين، إلى اجتماع طارئ بشأن التدخل السافر التي تقوم به دولة إثيوبيا.

وقال رئيس الجمهورية الصومالية، حسن شيخ محمود، إن ما قامت به دولة إثيوبيا من توقيع اتفاقية مع أرض الصومال(المحافظات الشمالية للصومال)، يعد انتهاك صارخ ضد القوانين الدولية ولا يمكن تنفيذه بأي حال من الأحوال.

وفي خطاب موجه للشعب الصومالي أمام غرفتي البرلمان قال شيخ محمود: "إن البلدين الصومال وإثيوبيا جاران منذ عدة قرون، ولكن التاريخ بينهما اتسم بالصراع والحرب» ، وأضاف أن الجمهورية الثالثة الصومالية اتخذت اتجاه السلام والوئام مع دول الجوار، والمعروف أننا لم نقم بتقسيم وإثارة بلابل في الشعب الإثيوبي، ولكن للأسف ما حدث ليس ما كنا نتوقع به من إثيوبيا .

وأكد رئيس الجمهورية أن هذه الخطوة التي اتخذتها إثيوبيا ربما ستعزز من تأثير الأفكار المتطرفة وتجرها للاستغلال بشكل خاطئ، داعيا الشعب الصومالي إلى الاتحاد معا للدفاع عن الوحدة الإقليمية للبلاد، والسيادة الوطنية.

أهداف أثيوبية

قبل سنوات، أعلنت إثيوبيا إعادة تشكيل قواتها البحرية على الرغم من كونها دولة حبيسة منذ استقلال اريتريا في عام ١٩٩٣.

وقبل أيام ، أثار توقيع إثيوبيا اتفاقاً مع ما يسمى بجمهورية أرض الصومال قلقاً إقليميا كبيراً، في منطقة مضطربة بالأساس ، حيث يرى مراقبون أن إثيوبيا ستحقق حلماً طال انتظاره، لكنها في المقابل قد تتسبب في اندلاع أزمة جديدة في القرن الأفريقي.

ويخشى الخبراء أن يمثل الاتفاق بؤرة توتر سياسية جديدة في القرن الافريقي ومنطقة باب المندب وهي مناطق متوترة أصلاً

وفقدت إثيوبيا، ثاني أكبر دولة في أفريقيا من حيث عدد السكان، قدرتها على الوصول إلى البحر عندما انفصلت إريتريا وأعلنت استقلالها في عام ١٩٩٣.

وحافظت إثيوبيا على وصول هش إلى ميناء في إريتريا حتى دخل البلدان في الحرب في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ ، ومنذ ذلك الحين، قامت إثيوبيا بنقل معظم تجارتها عبر جيبوتي حيث يمر أكثر من ٩٥٪ من وارداتها وصادراتها عبر ممر أديس أبابا-جيبوتي، وفقًا للبنك الدولي.

وبحسب إعلاميين وخبراء إثيوبيين فإن مذكرة التفاهم بين أرض الصومال وإثيوبيا، "ستمنح أديس أبابا منفذاً بحرياً سيوفر عليها الكثير من تكاليف استخدام موانئ دول أخرى، وسيكون مفيداً للغاية في التصدير والاستيراد لدولة بها ١٢٠ مليون نسمة، خاصة وأن استخدام موانئ جيبوتي أصبح مكلفاً بشدة .

ولفتوا إلي أن الأمر يكتسب أهمية مضاعفة مع انضمام إثيوبيا لمجموعة البريكس ما سيفتح الأبواب لتبادلات تجارية مع دول العالم ، مشيرين إلي أنه في المقابل ستحصل أرض الصومال أيضاً على مكاسب منها الحصول على نسبة في الخطوط الجوية الإثيوبية قد تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمائة كما ستدخل إثيوبيا في تطوير البنية التحتية للميناء بمشاركة الإمارات.

ويقول هؤلاء الخبراء الإثيوبيون إن دخول دولة بحجم إثيوبيا في البحر الأحمر سيؤهلها للعب دور في حماية الأمن الإقليمي ، مشيرين إلي أن هناك قواعد عسكرية لدول مختلفة في المنطقة لحماية مصالحها ، معتبرين أن كل دول المنطقة تحتاج إلى دور إثيوبي فعال، "وهو دور يأتي في إطار بناء تكامل إقليمي اقتصادي أمني عسكري، وحتى يمكن لإثيوبيا التعاون في مجال تأمين هذه المنطقة الحساسة وربما تدخل في تحالفات دولية إقليمية لحماية الأمن القومي في القرن الأفريقي ومدخل البحر الأحمر، وبذلك يصبح الميناء الجديد أساس للسلام والاستقرار والتعاون بين الجميع ويعزز من الأمن الإقليمي والتجارة الدولية» .

وبحسب الدكتورة أماني الطويل الباحثة المتخصصة في الشؤون الأفريقية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فإن موضوع الميناء لا يؤثر كثيراً على مصر والسودان بقدر ما هو مؤثر على الأمن والسلم في القرن الأفريقي، موضحة أن الأمر يعد سابقة أن يتم الاعتراف بدولة مقابل الحصول على ميناء بحري من جانب دولة أخرى.

وأضافت أن وصول إثيوبيا إلى البحر الأحمر في هذا الوقت الذي يشهد فيه باب المندب توتراً شديداً بسبب ما يفعله الحوثي وما يمثله من تهديدات أمنية وفي ضوء سلوكيات إثيوبيا "الصراعية" في منطقة القرن الأفريقي وسد النهضة يمكننا أن نتفهم طبيعة تحركاتها الإقليمية وطبيعة تحالفاتها وأداءها بشكل عام .

واستدلت على ذلك بلقاء أبي أحمد مع أعضاء البرلمان الإثيوبي وأنه قال "إن كان هناك من يريد أن يشاركنا في نهر النيل فلماذا لا نشاركهم في البحر الأحمر، وهو ما يوضح طبيعة الأداء الإثيوبي حيال القضايا الإقليمية» .

وقالت إن البحر الأحمر توتر فيه سياسات الدول على مصر والسودان بشكل خاص لكن الأداء الإثيوبي مؤثر بشكل أكبر على القرن الأفريقي، "وبهذا يكون التحرك الإثيوبي للوصول للبحر الأحمر له التأثير الأهم على منطقة شرق أفريقيا والصومال ومضيق باب المندب، لكن لا يوجد تهديدات مباشرة لمصر والسودان"، مضيفة أنه "على المستوى الجيوسياسي يجب ملاحظة تعاظم قدرات إثيوبيا وخصوصا محاولتها تكوين قوة عسكرية بحرية».

كما يلفت اللواء أمين إسماعيل مجذوب الخبير الاستراتيجي والمحلل السياسي السوداني أن "الاتفاق الإثيوبي مع أرض الصومال يشمل وجود أسطول بحري إثيوبي وهو ما قد يتيح لأديس أبابا في وقت ما الهيمنة على مداخل ومخارج المنطقة البحرية» .

وقال إن إثيوبيا من خلال هذا التواجد البحري وعبر تحالفاتها مع دول أخرى ذات تحركات مقلقة في المنطقة، ستحاول الهيمنة على دول القرن الإفريقي بصور مختلفة .

ويرى اللواء مجذوب أن "ميناء بربرة يؤثر على الدول الأخرى التي تقدم خدمات الموانئ للسفن المتجهة إلى قناة السويس، وهناك حرب تدور الآن بين دول المنطقة بخصوص هذه المسألة خاصة وأن هذا الميناء قد يؤدي لخصم نسبة من حصص الموانئ الأخرى التي تقدم هذه الخدمات للسفن المارة بقناة السويس وهذا جانب اقتصادي يقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنويا» .

وأضاف الخبير السوداني أنه من "خلال الإطلالة البحرية لإثيوبيا على البحر الأحمر وبمسافة نحو ٢٠ كيلومتراً بحسب ما تسرب فإنها ستتمكن من إقامة قاعدة عسكرية بحرية بل والتعاون مع دول أخرى معادية للحوثيين، خاصة الدول التي تود أن يكون لها موطئ قدم في هذه المنطقة الحساسة والتي يوجد فيها نحو ١٥٠٠ جزيرة استراتيجية يمكن لإثيوبيا التواجد في بعضها بدعوى محاربة القرصنة أو لمنع استهداف الناقلات التجارية سواء من جانب الحوثي أو الفصائل الصومالية المختلفة».

ويؤكد أن كل ذلك سيصب في صالح إثيوبيا التي تريد أن تكون شرطي المنطقة وتنمي علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات التي دخلت في شراكات متعددة معها .

الخطوة الإثيوبية أثارت التساؤلات حول هدف أديس أبابا من هذا الاتفاق ، وهل تسعى إثيوبيا للمشاركة في التحكم بالملاحة بالبحر الأحمر وتهديد قناة السويس في إطار التوتر مع مصر والخلاف الحاد معها حول سد النهضة؟

وبحسب تقارير إعلامية نقلت آراء للخبراء والمتخصصين ، فإن هناك إجماع علي التحذير من خطورة تصرفات أديس أبابا ، علي الرغم من أن الاتفاق ، وبحسب اللواء طيار دكتور هشام الحلبي، مستشار الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، لا قيمة قانونية له، ولن يحظى بأي اعتراف دولي أو أممي، لأن أرض الصومال جزء أصيل من الدولة الصومالية الموحدة، موضحا أن الخطة الإثيوبية تهدف في الأساس لإقامة قواعد عسكرية بحرية على البحر الأحمر، وهو أمر لن تقبله الأمم المتحدة ولا الجامعة العربية ولا منظمة الاتحاد الإفريقي.

وقال إن هذا الاتفاق يهدد أمن وسلامة الصومال ويهدد الأمن القومي العربي، وتم توقيعه مع حكومة غير معترف بها دوليا ما يستلزم إلغاءه، واعتباره كأن لم يكن من الأساس، مشيرا إلى أن من حق الصومال اتخاذ كافة الطرق اللازمة للحفاظ على سيادتها ووحدة أراضيها.

كذلك يوضح الدكتور محمد محمود مهران، أستاذ القانون الدولي والأمين العام للجنة الدولية للدفاع عن الموارد المائية، أن هناك مؤشرات عديدة على رغبة إثيوبيا الرسمية في بسط سيطرتها الكاملة على إقليم أرض الصومال الحدودي معها، مستغلةً حالة الفوضى وغياب السلطة المركزية هناك.

وقال الدكتور مهران إن الخطوة الإثيوبية تهدد المنطقة، خاصة في ظل زيادة أطماع أديس أبابا، ورفض بعض الدول مثل جيبوتي وإريتريا والصومال تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، والتي أعلن فيها أنه في حال فشل بلاده في تأمين الوصول إلى مياه البحر الأحمر سوف يؤدي ذلك إلى صراع.

ولفت إلي أن نجاح إثيوبيا في تحقيق ذلك الهدف سيمنحها نقطة انطلاق للتحكم في حركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب الواصل إلى قناة السويس، ما يهدد الأمن القومي العربي ومصالح مصر الاقتصادية والأمنية بشدة، إذا ما وظفت إثيوبيا نفوذها في الصومال لصالح أجندتها السياسية.

وأضاف بأن أي اتفاقيات توقعها إثيوبيا مع الإقليم الانفصالي بمعزل عن موافقة حكومة مقديشيو المعترف بها دوليًا تُعتبر باطلة ومخالفةً للقانون الدولي، مشددًا على عدم جواز التعامل مع إقليم أرض الصومال ككيان مستقل أو إبرام أي اتفاقيات معه بمعزل عن السلطة المركزية في مقديشيو، مؤكدا أن مثل هذه التدخلات تزيد من حدة التوتر في المنطقة وتهدد الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي، مما يتطلب تكاتف المجتمع الدولي لردعها وإجبار إثيوبيا على الالتزام بالقانون الدولي واحترام سيادة الدول.

ويدعو مهران القاهرة والعواصم العربية إلي صد المحاولات الإثيوبية بكل السبل حفاظا على الأمن القومي المصري الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، ووقف النفوذ المعادي للدول المجاورة ولمصر في القرن الإفريقي، معربا عن ترحيبه بالموقف المصري الداعم لسيادة ووحدة الصومال، ومشددا على ضرورة قيام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بالتحرك لمنع إثيوبيا من الاستمرار في انتهاك السيادة الوطنية للصومال، ما يمنح الصومال الحق الكامل في الدفاع عن سلامة أراضيه ووحدة ترابه ضد أي تدخل أجنبي.

لماذا اختارت أثيوبيا الصومال كبوابة للعبث بالأمن القومي العربي عبر الاتفاق المشبوه مع إقليم أرض الصومال الانفصالي «صومالي لاند»

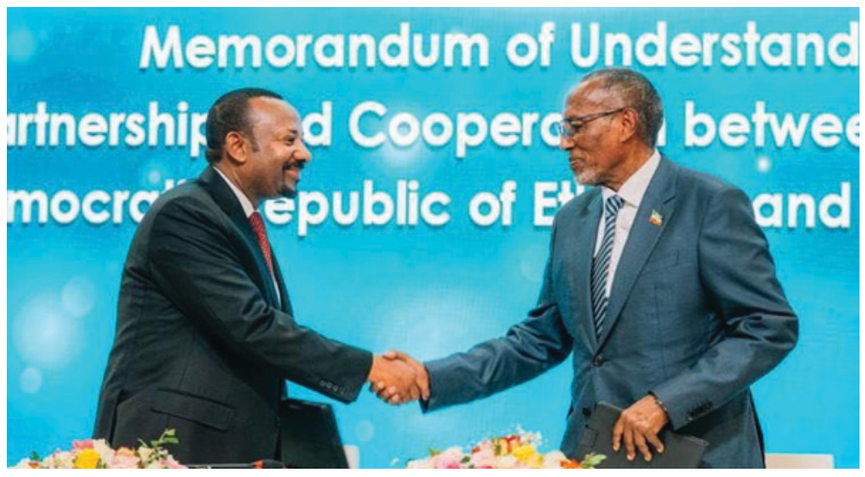

نكشف أهداف أديس أبابا للحصول علي منفذ بحري بالبحر الأحمر وإقامة قواعد عسكرية والوصول لباب المندب وتدشين أسطول بحري بعد أن كانت أثيوبيا « دولة حبيسة «

رفض شامل

وكانت أطماع إثيوبيا بمنفذ بحري لها علي البحر الأحمر عقب توقيع مذكرة تفاهم بين رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ورئيس إدارة أرض الصومال موسى بيحي، ينص على موافقة الأخيرة تأجير أكثر من ١٢ ميلاً من الوصول البحري في ميناء بربرة لمدة ٥٠ عاما، للبحرية الإثيوبية ، قوبلت برفض صومالي داخلي وتضامن ودعم دولي كبير لوحدة وسيادة الدولة الصومالية .

و خرج آلاف الصوماليين إلى شوارع عاصمة مقديشو في تظاهرات ومسيرات ، احتجاجا على الاتفاقية المزعومة بين إثيوبيا وإدارة أرض الصومال بشأن استخدام منفذ بحري، كما رفضوا بشدة ، الانتهاك الصارخ الذي قامت به أديس أبابا ضد سيادة ووحدة جمهورية الصومال الفيدرالية والشعب الصومالي.

ورفع المتظاهرون لافتات كتب عليها عبارات مثل "بحرنا ليس للبيع" مؤكدين وقوفهم بجانب قرارات رئيس الجمهورية الصومالية الدكتور حسن شيخ محمود وحكومته.

و أعلن نواب بمجلسي الشعب والشيوخ للبرلمان الصومالي - يمثلون المحافظات الشمالية - عن تنديدهم بأشد العبارات، للانتهاكات العدوانية التي قامت بها إثيوبيا ضد سيادة الصومال، وذلك عن طريق ادعاء أديس أبابا توقيع مذكرة تفاهم باطلة مع إدارة أرض الصومال، من أجل استخدام منفذ بحري.

وقال رئيس مجلس الشيوخ الصومالي عبدي حاشي عبد الله "إن بحرنا ليس بمزاد علني، ولكنه مسألة حياة وموت، ويجب على إثيوبيا الكف عن ذلك، ولا يمكن انتهاك سيادتنا ووحدة أراضينا التي ورثناها جيلا بعد جيل».

وبعد ساعات من الكشف عن الإجراء الإثيوبي ، أعلن السفير الياس شيخ عمر أبو بكر سفير جمهورية الصومال الفيدرالية لدى مصر والمندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية، أن الصومال تقدمت بطلب إلى الجامعة العربية لعقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث تداعيات إبرام مذكرة تفاهم بشكل غير قانوني الموقع بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال، تمنح بموجبه استغلال ٢٠ كيلومتر شمال غرب الصومال في البحر الأحمر، مؤكدا على ضرورة اتخاذ موقف عربي موحد للرد على الانتهاك الصارخ الذي قامت به اثيوبيا ضد سيادة ووحدة أراضي جمهورية الصومال الفيدرالية.

وشدد مندوب الصومال بالجامعة العربية على موقف بلاده الرافض لتلك الخطوة واعتبرها عملا عدوانيا يهدد حسن الجوار والتعايش السلمي والاستقرار في المنطقة التي كانت تئن من وطأة نزاعات وتوترات مختلفة ، كما نوه أن تلك الاجراءات الاحادية الجانب من قبل إثيوبيا تشكل تهديدا للأمن القومي العربي والملاحة في البحر الأحمر، وهي محاولة تهدف للنيل من سيادة واستقلال ووحدة جمهورية الصومال الفيدرالية، داعيا الدول العربية للوقوف بجانب الصومال في الدفاع عن سيادته وسلامة أراضيه وفقا للقرارات والقوانين الدولية.

و أكد مندوب الصومال بالجامعة العربية، على أهمية الالتزام بقواعد حسن الجوار من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، مؤكدا أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها اثيوبيا تمثل انتهاكا صارخا للسيادة الصومالية وتزيد من تأجيج الأوضاع بالمنطقة ، محذرا من خطورة وتداعيات هذه الخطوة وانعكاساتها .

كذلك جاءت ردود الفعل الدولية لتؤكد التضامن مع الصومال ، و أكد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيب بوريل، موقفه الداعم لوحدة وسيادة واستقلال الصومال .

كما أعربت تركيا عن قلقها إزاء مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون الموقعة بين إثيوبيا وإقليم أرض الصومال الانفصالي في أديس أبابا.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية أونجو كتشالي، في بيان عبر منصة "إكس" : ننظر بقلق إلى مذكرة التفاهم للشراكة والتعاون الموقعة بين إثيوبيا وأرض الصومال في أديس أبابا في ١ يناير العام الحالي، دون علم وموافقة الحكومة الصومالية ، وأشار إلى أن أنقرة تؤكد من جديد التزامها بوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه.

كذلك شددت دولة السودان على ضرورة الالتزام الصارم بما استقر عليه النظام الدولي الحالي وميثاق الأمم المتحدة والأمر التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وقواعد القانون الدولي، باحترام سيادة الدول واستقلالها وحدودها المعترف بها دولياً، بما يعزز الالتزام بصيانة وحدة الصومال وسيادته، باعتباره دولة عضو في الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والإيجاد.

وقالت وزارة الخارجية السودانية ، إن جمهورية السودان تتابع باهتمام بالغ التطورات الأخيرة في العلاقات بين جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية وجمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقتين.

وأضافت الخارجية السودانية: وفي هذا الإطار يشدد السودان على ضرورة الالتزام الصارم بما استقر عليه النظام الدولي الحالي وميثاق الأمم المتحدة والأمر التأسيسي للاتحاد الإفريقي، وقواعد القانون الدولي، باحترام سيادة الدول واستقلالها وحدودها المعترف بها دوليا، باعتبار أن ذلك هو أساس السلم والأمن الدوليين.

وتابعت الخارجية السودانية قائلة: وبالتالي فإن التعاون بين الدول يجب أن يبنى على تلك الأسس، واتباع الوسائل القانونية الصحيحة ومن ضمنها التعامل مع الحكومات الشرعية المعترف بها دوليا دون غيرها من الكيانات، مؤكدة أهمية تعزيز الالتزام بما يحافظ على العلاقات الودية بين البلدين الشقيقين وكل دول القرن الإفريقي والقارة.

موقف مصر

وفي القاهرة ، أكدت وزارة الخارجية المصرية، ضرورة الاحترام الكامل لوحدة وسيادة الصومال على كامل أراضيه، ومعارضة القاهرة لأى إجراءات من شأنها «الافتئات» على السيادة الصومالية.

وذكر بيان للخارجية المصرية أن القاهرة "قدرت خطورة تزايد التحركات والإجراءات والتصريحات الرسمية الصادرة عن دول في المنطقة وخارجها، التي تقوض من عوامل الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وتزيد من حدة التوترات بين دولها، في الوقت الذي تشهد فيه القارة الإفريقية زيادةً في الصراعات والنزاعات التي تقتضي تكاتف الجهود من أجل احتوائها والتعامل مع تداعياتها، بدلاً من تأجيجها على نحو غير مسؤول» .

وأضاف البيان أن مصر تؤكد "ضرورة احترام أهداف القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ومنها الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها، ومبادئ الاتحاد التي تنص على ضرورة احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال وعدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخري» .

كما تلقى الرئيس عبد الفتاح السيسي اتصالاً هاتفياً من الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، تناول العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطوير التعاون المشترك، واستمرار التنسيق وتعميقه في مختلف المجالات، بما يتفق والطبيعة التاريخية للعلاقات بين البلدين، كما تطرق الاتصال للأوضاع الإقليمية.

وبحسب المستشار أحمد فهمي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، فإن الرئيس السيسي أكد موقف مصر الثابت بالوقوف بجانب الصومال الشقيق، ودعم أمنه واستقراره.

رفض أمريكي أوروبي عربي

وفي واشنطن ، شددت الولايات المتحدة على وجوب احترام سيادة الصومال بعد الاتّفاق المثير للجدل، وتعليقاً على هذه التطورات، قال المتحدّث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر إنّ «الولايات المتّحدة تعترف بسيادة جمهورية الصومال الفدرالية ووحدة أراضيها» .

وأضاف "نحن ننضمّ إلى الشركاء الآخرين في التعبير عن قلقنا العميق إزاء تفاقم التوتّرات في القرن الأفريقي» ، وقال ميلر إننا نحضّ كلّ الأطراف المعنية على الانخراط في حوار دبلوماسي» .

بدوره أكد البرلمان العربي على رفضه التام لأية محاولات لانتهاك سيادة واستقلال ووحدة جمهورية الصومال الفيدرالية، مطالباً إثيوبيا بالالتزام بقواعد ومبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما أكد البرلمان العربي أن أمن واستقرار الصومال واحترام سيادتها هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، مشدداً على دعم البرلمان العربي لجمهورية الصومال الفيدرالية فيما تتخذه من إجراءات قانونية للحفاظ على استقرارها وسيادتها الوطنية على كامل أراضيه.

تطورات سد النهضة

قبل أن ينتهي العام ٢٠٢٣ ، أعلنت مصر انتهاء الجولة الرابعة من مفاوضات سد النهضة بينها والسودان وإثيوبيا، وانتقدت «استمرار ذات المواقف الإثيوبية الرافضة عبر السنوات الماضية للأخذ بأي من الحلول الفنية والقانونية الوسط التي من شأنها تأمين مصالح الدول الثلاث» ، وأكدت مصر احتفاظها بحقها "في الدفاع عن أمنها المائي والقومي في حالة تعرضه للضرر» .

وأعلنت وزارة الموارد المائية والري المصرية انتهاء الاجتماع دون نتائج، نظراً لاستمرار المواقف الإثيوبية ذاتها الرافضة عبر السنوات الماضية للأخذ بأي من الحلول الفنية والقانونية الوسط التي من شأنها تأمين مصالح الدول الثلاث، وتمادي أديس أبابا في التراجع عما تم التوصل له من تفاهمات ملبية لمصالحها المعلنة.

وذكرت الوزارة أنه بات واضحاً عزم الجانب الإثيوبي على الاستمرار في استغلال الغطاء التفاوضي لتكريس الواقع على الأرض، والتفاوض بغرض استخلاص صك موافقة من دولتي المصب على التحكم المطلق في النيل الأزرق بمعزل عن القانون الدولي، مؤكدة أنها ستراقب عن كثب عملية ملء وتشغيل سد النهضة، وأن مصر تحتفظ بحقها المكفول بموجب المواثيق الدولية للدفاع عن أمنها المائي والقومي في حالة تعرضه للضرر.

وبعدها ، واستغلال من أديس أبابا لانشغال مصر بالحرب في غزة والسودان بالاشتباكات على أراضيه، أعلنت أثيوبيا اتخاذ إجراء جديد بسد النهضة يمهد لبدء الملء الخامس ، حيث كشفت صور فضائية التقطت قبل أيام ، أن إثيوبيا بدأت عملية تعلية سد النهضة عبر الممر الأوسط، وصب الخرسانة بعد تجفيفه.

كما أظهرت وجود حفارين يعملان لأول مرة أعلى الممر الأوسط، ربما بغرض عمل جسات أو روابط مع الخرسانة الجديدة.

و أكد الخبير المصري عباس شراقي في تصريحات له أن مياه السد توقفت في التدفق أعلى الممر الأوسط يوم ١٥ ديسمبر الماضي، حيث جف الممر تماما بعد فتح بوابتي التصريف وفشل عمل التوربينين ، وأشار إلى أن مخزون المياه تراجع في بحيرة السد بنحو أكثر من مليار م٣ ليصبح إجمالي التخزين حاليا أقل من ٤٠ مليار م٣.

وكانت مصر قامت بتصعيد الملف لمجلس الأمن بعد انتهاء إثيوبيا من الملء الرابع في سبتمبر الماضي.

ووجهت القاهرة رسالة إلى رئيس المجلس بشأن إعلان إثيوبيا الانتهاء من الملء الرابع لسد النهضة، حيث أكدت أن تصرفات أديس أبابا الأحادية بشأن الملء والتشغيل للسد تشكل حربا وجودية لمصر، وتهدد استقرارها وتعد خرقا مستمرا لإعلان المبادئ الذي يلزم إثيوبيا بالتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن القواعد التي تحكم ملء السد وتشغيله.

كما شدد خطاب الخارجية المصرية حينها على رفض مصر القاطع لهذه الإجراءات التي تتخذها إثيوبيا وتجاهلها بشكل تام للبيانات الدولية، مطالبة المجلس بتحمل مسؤولياته بموجب المادة ٢٤ من الميثاق، على أن يبقي القضية محل نظره لضمان التوصل إلى حل سلمي.

الشاهد إذن أن أديس أبابا تلعب دورا خطيرا في إشعال التوترات في منطقة القرن الإفريقي ، سواء فيما يتعلق باتفاقها مع "صومالي لاند " ، أو تعنتها في قضية سد النهضة ، وإصرارها في الحالين علي انتهاك كافة القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية ، وهو ما بات يستدعي موفقا مصريا وعربيا قويا للتصدي للمؤامرات والأطماع الإثيوبية ، وردع هذه المخططات ، حفاظا علي الأمن القومي العربي ، الذي تستهين به أثيوبيا وتتصرف ضده علنا ، في ظل أنها لم تواجه خلال السنوات الماضية بأي موقف يردعها عما تفعل ، وهو ما نعتقد أنه قد آن الأوان لاتخاذه دون التأخر يوما ، حفاظا علي الحقوق التاريخية لمصر ، وعلي وحدة دولة الصومال ، ومنع ظهور ثقوب جديدة في ثوب الأمن القومي العربي .

من يدعم سياسات أثيوبيا الساعية لإثارة القلاقل والتوترات .. وما هو موقف مصر والموقف العربي بعد التهديد المباشر لأمن المنطقة ؟

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٧ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٦

خلال الفترة من يوليو وحتى سبتمبر ٢٠٢٣

المركزي: تراجع في تحويلات المصريين بالخارج بمعدل ٢٩,٩٪

كشف البنك المركزي المصري عن تراجع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ٢٩,٩٪، لتقتصرعلى نحو ٤,٥ مليار دولار، خلال الشهور الثلاثة من يوليو وحتى سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل نحو ٦,٤ مليار دولار في ذات الشهور من ٢٠٢٢.

وأعلن البنك المركزي المصري، أن معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٣، أسفرت عن فائض كلي في ميزان المدفوعات بلغ ٢٢٨,٨ مليون دولار، مقابل فائض كلي بلغ ٥٢٣,٥ مليون دولار خلال نفس الفترة من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣..

أوضح أن العجز في حساب المعاملات الجارية سجل تحسنا بمعدل ١٢,١٪، ليقتصر على نحو ٢,٨ مليار دولار مقابل نحو ٣,٢ مليار دولار، كنتيجة أساسية لتراجع عجز الميزان التجاري بمعدل ١٢,٧٪، ليقتصر على نحو ٧,٩ مليار دولار، وارتفاع فائض الميزان الخدمي ليسجل نحو ٥,٢ مليار دولار؛نظرا للزيادة في كل من حصيلة رسوم المرور في قناة السويس والإيرادات السياحية.

مع طرح البنوك لشهادات الـ٢٧%

مصر تواجه كابوس «التضخم» ..الحكومة تتعهد بوصوله لأقل من ١٠٪ ..وخبراء يضعون خارطة طريق جديدة

تباطؤ المعدل السنوي للتضخم الأساسي في مصر خلال نوفمبر الماضي إلى 35,9% .. والحكومة تترقب الحصول على تمويلات دولارية كبيرة سواء من الاتحاد الأوروبي أو التفاوض مع صندوق النقد الدولي لزيادة القرض الأخير

لم يعد حديث يعلو في مصر عن حتمية مواجهة التضخم ، ومن هذا المنطلق تعهدت الحكومة علي لسان رئيس وزرائها بأن تصل بحجم التضخم إلي أقل من ١٠٪ مع بداية العام ٢٠٢٥ أي خلال عام ، وربما بدأت الخطوة الأولي مع بداية العام الجاري من خلال شهادات الـ٢٧٪ التي طرحها كل من البنك الأهلي وبنك مصر ، وتبلغ مدتها عام واحد، لاستيعاب السيولة المالية الضخمة من السوق بالتزامن مع انتهاء آجال الشهادات التي تم طرحها خلال العام الماضي، والتي ناهزت حصيلة الاكتتاب فيها حوالي نصف تريليون جنيه مصري.

وفي رصده لمعدلات التضخم الشهرية ، رصد بيان البنك المركزي تباطؤ المعدل السنوي للتضخم الأساسي في مصر خلال نوفمبر الماضي إلى ٣٥,٩٪ في مقابل ٣٨,١٪ في أكتوبر ٢٠٢٣، وسجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، المعد من قبل البنك المركزي، معدلاً شهرياً بلغ ١,٠٪ في نوفمبر ٢٠٢٣ مقابل معدل شهري بلغ ٢,٧٪ في الشهر ذاته من العام السابق ومعدل شهري بلغ ١,٨٪ في أكتوبر ٢٠٢٣.

وكان التضخم قد تباطأ إلى ٣٨,١٪ في أكتوبر من ٣٩,٧٪ في سبتمبر، وهو ما يرجع توقعات استمرار التباطؤ للتضخم في مصر ووصوله في الربع الأول ٢٠٢٤.

ويحدد التضخم الأساسي معدل التغير في الأسعار مع استبعاد أسعار السلع عالية التقلب مثل أسعار المواد الغذائية والوقود باعتبارها الأكثر تأثرا بتذبذب حركة السوق، كما تراجع معدل التضخم العام لإجمالي الجمهورية على أساس سنوي، إلى ٣٦,٤٪ في نوفمبر الماضي، مقارنة بـ٣٨,٥٪ في أكتوبر، الانخفاض جاء مدعوماً بتراجع تضخم الغذاء إلى ٦٣,٩٪ مقابل ٧١,٧٪ في أكتوبر بحسب الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

كما تباطأ معدل التضخم الشهري خلال نوفمبر الماضي ليسجل ٠,٩٪، مقابل ١,٢ لشهر أكتوبر ٢٠٢٣، رغم رفع أسعار الوقود.

وتري العميد السابق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة الدكتورة عالية المهدى، أن التباطؤ سببه وجود حالة من الكساد يعانيها الاقتصاد المصري على مدار ٦ شهور، وهي سبب رئيسي للتراجع " يوجد قيود كبيرة على عمليات الاستيراد، كما أن خطوط الإنتاج في المصانع لا تعمل بكامل طاقتها وبالتالي التراجع سببه عدم حركة الاقتصاد».

وتقول المهدى إن مصر في الطريق للحصول على تمويلات دولارية كبيرة سواء من الاتحاد الأوروبي والذي سبق وأعلن عن حزمة قروض بقيمة ١٠ مليارات دولار للقاهرة أو التفاوض مع صندوق النقد الدولي لزيادة القرض الأخير إلى ٥ مليارات دولار من ٣ مليارات دولار، بما سيسهل من عمليات توفير الدولار لعمليات الاستيراد وبالتالي سيواصل مستوى التضخم للتراجع ولكن هنا بسبب دوران عجلة الإنتاج وليس الكساد.

وتشير المهدي إلي أنه رغم التراجع في مستويات التضخم خلال نوفمبر الماضي لكنه يعد مرتفعاً بالتزامن مع خفض الحكومة لتوقعات النمو للاقتصاد المصري خلال العام المالي الجاري إلى مستوى ٣,٥٪ هبوطا من ٤,٢٪ ، لافتة إلي أن توقعات نمو الاقتصاد المصري الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وستاندرد آند بورز جلوبال في الأسابيع القليلة الماضية تراوحت بين ٣,٥-٣,٧٪ للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وخلال الأيام الأخيرة من نوفمبر الماضي شهد الفارق بين سعر صرف الدولار مقابل الجنيه في البنوك والسوق الموازي "السوداء" نحو ٢٠ جنيها، وفي بعض المناطق تجاوز ذلك في مقابل سعر دولار يساوي ٣٠,٩٠ جنيه.

وقال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في بيان، إن تراجع مستويات التضخم خلال نوفمبر الماضي يرجع إلى انخفاض أسعار مجموعة اللحوم والدواجن بنسبة (-١,٥٪)، مجموعة الفاكهة بنسبة (-٣,٥٪)، الخضراوات بنسبة (-٤,٧٪)، مجموعة خدمات النقل بنسبة (-٢,٣٪)، مجموعة خدمات الفنادق بنسب .(٠,٣٪)

في المقابل سجلت مجموعة الحبوب والخبز ارتفاعاً بنسبة (٥,٢٪)، ومجموعة الأسماك والمأكولات البحرية بنسبة (٠,١٪)، مجموعة الألبان والجبن والبيض بنسبة (٢,٧٪)، مجموعة الزيوت والدهون بنسبة (١,٠٪)، مجموعة السكر والأغذية السكرية بنسبة (٥,٩٪) مجموعة الدخان بنسبة (١١,٧٪)، مجموعة الأقمشة بنسبة .(٢,٢٪)

كما ارتفعت مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة (١,٧٪)، مجموعة التنظيف والإصلاح وتأجير الملابس بنسبة (٠,٧٪)، مجموعة الأحذية بنسبة (٠,٦٪)، مجموعة شراء المركبات بنسبة (١,٢٪)، مجموعة الكتاب المنفق على النقل الخاص بنسبة (٦,٢٪)، مجموعة الخدمات الثقافية والترفيهية بنسبة (٠,١٪)، مجموعة الصحف والكتب والأدوات الكتابية بنسبة (٠,٣٪) .

ويتوقع البنك الدولي أن يتراجع معدل التضخم في مصر إلى ٢٦,٧٪ في عام ٢٠٢٤ لكنه يعد الأعلى في المنطقة العربية وتأتي اليمن في المرتبة الثانية بـ١٧,٣٪.

حالة ركود

وفي المقابل يؤكد المحلل الاقتصادي هاني توفيق الرئيس الأسبق للجمعية المصرية للاستثمار المباشر أن الاقتصاد المصري بالفعل يمر بحالة ركود وليس كساد، والفارق بين الحالتين كبير للغاية كأحد أسباب التضخم مضيفا أن قياس مستويات التضخم على أساس المستوى الشهري تعد الأدق من السنوي " في السنوي هناك متغيرات كثيرة وضخمة حصلت ..وقد تعطى مؤشرات مضللة على خلاف الشهري والتي تظهر قراءة دقيقة لدخول استثمارات أجنبية مباشرة خلال الفترة الأخيرة».

ويتوقع توفيق تراجع مستويات التضخم إلى المستويات المعهودة للاقتصاد المصري وهي في حدود ١٢ إلى ١٣٪ خلال ٢٠٢٤ شرط اجراء تعديلات هيكلية تقضي على ظاهرة السعرين للدولار في السوق الموازي، ومجيء حكومة اقتصادية عقب انتهاء الانتخابات الرئاسية خلال ديسمبر الجاري أو يناير المقبل.

كان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي قد أعلن أن الحكومة تعقد العديد من الاجتماعات مع البنك المركزي المصري لمكافحة التضخم.

وأضاف مدبولي خلال تصريحات له أن ذلك بهدف خفض معدلات التضخم دون الـ١٠٪ اعتبارًا من ٢٠٢٥ ، موضحا أن الدولة وضعت خطة واضحة لزيادة الإيرادات في مختلف القطاعات خلال الـ٥ سنوات المقبلة.، وتركز على اقتصادية مثل الصناعة والزرعة لتميتها ، ونوه مدبولي، بأن تجاوز الأزمة يحتاج الانتظار خلال عام ٢٠٢٤ ونصف عام ٢٠٢٥.

بدوره قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الدولة تسعى إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية بناء على ٣ محاور أساسية تتضمن السياسية «المالية- النقدية- الإصلاحات الهيكلية».

وأضاف خلال تصريحات له أن الحكومة عازمة على خفض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من ٨٠٪ مقارنة بـ ٩٥٪ وذلك على مدى ٥ سنوات.

وعلى مستوى السياسية النقدية، قال إن الحكومة تنسق مع البنك المركزي؛ لخفض التضخم بحلول عام ٢٠٢٥ إلى أقل من ١٠٪، مضيفا أن الدولة تتبنى كذلك العديد من الإصلاحات الهيكلية ضمن المحور الثالث لرؤية تحسين المؤشرات الاقتصادية؛ عبر تنمية قطاعات الصناعة.

وأضاف أن الحكومة تقدم الكثير من حوافز الاستثمار مثل إصدار الرخصة الذهبية وتيسير حصول المستثمر على الأراضي، وتطبيق وثيقة سياسية ملكية الدولة، موضحا أن برنامج الطروحات استطاع تحقيق ٥,٦ مليار دولار خلال الفترة الأخيرة.

ولفت إلى حرص الدولة على زيادة حصة القطاع الخاص من الاستثمارات الإجمالية بنسبة ٦٥٪ خلال السنوات المقبلة، قائلا: «نطمئن المواطنين أن ما نشهده من زيادات في الأسعار هي بسيطة لخفض الأعباء على ميزانية الدولة، ولا خوف على محدودي الدخل، نحن مستمرون في دعمهم بكل الأحوال».

وأكد الحمصاني، أن خفض الدعم يتم بصورة تدريجية مع مراعاة المؤشرات الاقتصادية في الدولة على مدار ٥ سنوات مقبلة، منوهاً بأن أزمة ارتفاع التضخم وزيادة الأسعار مستمرة معنا حتى ٢٠٢٤ على أن تتحسن المؤشرات في ٢٠٢٥.

وبشأن التعويم للجنيه المصري، لفت الحمصاني إلى أن هذا الملف يعود في اختصاصه للبنك المركزي، معلناً أنه من المتوقع أن يكون هناك زيارة الشهر الجاري لصندوق النقد الدولي للتشاور في الوضع الاقتصادي للدولة.

وتابع المتحدث باسم مجلس الوزراء: الدولة لن تتخلى عن المواطن المصري وخاصة محدودي الدخل، وعملية الإصلاح الاقتصادي تهدف لرفع كفاءة عمل مؤسسات الدول ورفع مستوى المعيشة للمواطنين، معلقاً: تم تأجيل بعض إجراءات الإصلاح الاقتصادي؛ لأن الدولة لديها رؤية لمواجهة التحديات التي خلفتها الأزمات العالمية.

واستكمل قائلا: الإصلاح الاقتصادي رأى ضرورة التدرج في رفع الدعم، وهناك خطة لمواجهة آثار التحديات العالمية، وننحاز دائماً لمحدودي الدخل.

وبشأن موقف الجنسيات الأجنبية من الدول العربية المقيمة في مصر، نوه أن مصر لن تتخلى عن ضيوفها، معلناً أن وزارة الداخلية تقنن كل أوضاع غير المصريين المقيمين في الدولة من حيث إصدار الإقامات.

وأشار إلى أن هناك ضغوطاً على المواطنين، والحكومة تسعى للسيطرة على التضخم الفترة المقبلة، وخفض التضخم لأكثر من ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥.

وكانت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، أشارت في تصريحات لها مؤخرا إلي أن مصر من أعلى الدول الأفريقية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، متابعة أنه خلال أزمة كوفيد كانت مصر من الدول القلائل التي لم تتوقف من حجم الإنتاج والاستهلاك، مضيفة أن الدول قامت بترتيب أولوياتها نتيجة لتلك الأزمات بالتركيز على الأمن الغذائي والاستثمار في التكنولوجيا والتحول الرقمي والصحة، مشيرة إلى اعتماد الدول على تعبئة الموارد لتشجيع الاستثمار المحلي، موضحة

وأشارت السعيد إلى تنامي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٥,٦ تريليون جنيه في عام ١٩/٢٠١٨، وصولاً إلى ١٠,٢ تريليون جنيه في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ بعد أن كان مستهدفا ٩,٢ تريليون خلال ذات العام، لافتة إلى الأداء القطاعي لعام ٢٣/٢٠٢٢، موضحة أن القطاعات مرتفعة النمو في السنوات السابقة والمتضمنة قطاعات المطاعم والفنادق، قناة السويس، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات الاجتماعية لاتزال تواصل تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث بلغ نمو قطاع المطاعم والفنادق ٢٨٪ وقناة السويس ١٨,٤٪ والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حوالي ١٦,٣٪ .

وحول معدلات التضخم أوضحت السعيد أنه من المتوقع أن يأخذ معدل التضخم في الانخفاض خاصة مع مبادرة تخفيض أسعار السلع، والتي بدأ أثرها في الظهور مع تراجع طفيف في معدل التضخم بدءاً من شهور سبتمبر ٢٠٢٣، متابعة أن معدل التضخم وصل إلى حوالي ٢٤,٨٪ في عام ٢٢/٢٠٢٣، مشيرة إلى تسجيل معدل البطالة ٧٪ خلال الربع الرابع من عام ٢٢/٢٠٢٣ من إجمالي القوى العاملة مقارنة بالربع الثالث من العام ذاته، مشيرة إلى انخفاض بطالة الإناث من ١٩,٢٪ إلى ١٧,٣٪ .

واستعرضت السعيد الصورة الكلية لمتابعة الاستثمارات المنفذة في العام المالي ٢٢/٢٠٢٣ موضحة أن معدل الاستثمار في الناتج بلغ حوالي ١٣٪ وكان من المستهدف أن يصل إلى ١٥,٢٪ مشيرة إلى دور القطاع الخاص والذي سيزيد بزيادة معدلات الاستثمار، وتناولت السعيد الحديث حول هيكل الاستثمارات المنفذة موضحة أن هيكل الاستثمارات الحكومية بلغ ٢٨٩ مليار جنيه، والهيئات الاقتصادية ٤٢٤ مليار، مضيفة أن الاستثمارات العامة تمثل ٧٤,٥٪ والخاصة ٢٥,٥٪، متطرقه إلى تطور حجم الاستثمارات العامة والخاصة بالأسعار الجارية موضحة أنه من المستهدف تجاوز الاستثمار الخاص نسبة ٣٠٪ هذا العام، ثم ٤٠٪ العام القادم وصولاً إلى ٦٠٪ المستهدف في ٢٠٢٧.

شهادات الـ٢٧٪

وفي سياق متصل أكد مصرفيون إن طرح بنكي الأهلي المصري ومصر شهادتي ادخار جديدتين بعائد مرتفع من المتوقع أن يمنع الضغوط التضخمية الحالية من التفاقم

ويأتي ذلك في ظل اتجاه معدلات التضخم السنوية إلى التراجع خلال الشهرين الأخيرين بعد أن سجلت مستويات قياسية في وقت سابق من العام، حيث وصل معدل التضخم في المدن إلى ٣٤,٦٪ في نوفمبر متراجعا للشهر الثاني بعد مستوى قياسي ٣٨٪ في سبتمبر.

وقال الخبير المصرفي أحمد عبدالعزيز إن طرح الشهادتين الجديدتين ببنكي الأهلي ومصر يمنع من تفاقم الضغوط التضخمية الحالية من خلال عدم خروج أموال شهادة الـ ٢٥٪ من البنوك إلى السوق.

مشيرا إلي أن طرح الشهادتين مهم في هذا الإطار خاصة أن ذلك يأتي تزامنا مع بعض الزيادات في أسعار خدمات مثل الكهرباء والإنترنت والمترو والقطارات ومكالمات المحمول، وهو ما يمثل ضغوطا تضخمية جديدة بالفعل.

وفي تصريحات له ، قال هاني توفيق المحلل الأقتصادي أن طرح الشهادتين يعتبر خطوة في سبيل السيطرة على التضخم المرتفع في مصر، والتي من المتوقع تحقيقها (السيطرة) بشكل كامل مع نهاية العام الجاري أو بداية عام ٢٠٢٥.

ويستهدف البنك المركزي الوصول بمعدل التضخم السنوي في المدن خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٤ إلى مستوى بين ٥ و٩٪.

ناصر ..

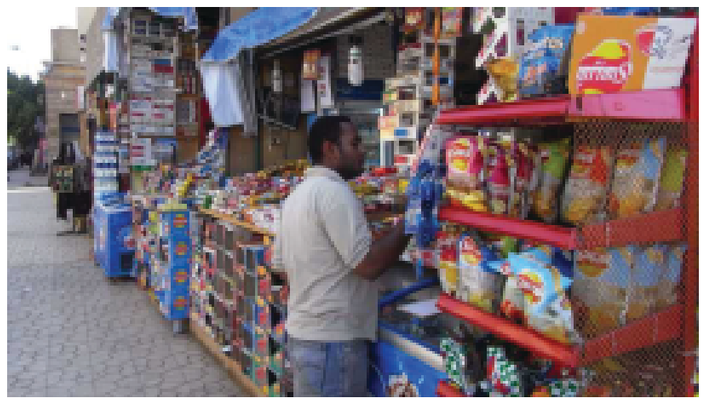

شهادة بلاتينية جديدة من البنك الأهلي المصري بسعر عائد يصل إلى ٢٧٪ ويصرف في نهاية المدة

أعلن البنك الأهلي المصري عن إصدار الشهادة البلاتينية ومدتها سنة بعائد يصل إلى ٢٧٪ يصرف في نهاية مدة الشهادة، أو بعائد يبلغ ٢٣,٥ ٪ يصرف شهريا وتصدر الشهادة الادخارية الجديدة بفئات ١٠٠٠ جم ومضاعفاتها، ويستهدف البنك من تلك الشهادة الجديدة الاشخاص الطبيعيين بالغين وقصر (مصريين وأجانب). كما يتم احتساب الفائدة من اليوم التالي لشراء الشهادة مباشرة ويمكن الاقتراض بضمانها خلال المدة، ولا يجوز استرداد قيمه الشهادة قبل مضي ٦ شهور اعتبارا من يوم العمل التالي ليوم الشراء، كما تسترد الشهادة في نهاية مدتها بكامل قيمتها الاسمية ويمكن استردادها قبل ذلك التاريخ وفقا والقيم الاستردادية المقررة بالبنك. علما بأن كافة الشهادات متاحة من خلال كافة فروع البنك الأهلي المصري وكذا عن طريق الإنترنت البنكي وتطبيق الموبيل البنكي وكذا من خلال مركز الاتصالات الهاتفية الخاص بالبنك ١٩٦٢٣. يأتي إصدار الشهادات الجديدة سعيا لتوفير بديل مناسب لمختلف فئات العملاء عقب موعد استحقاق شهادات البنك البلاتينية ذات العائد ٢٥٪

شهادة طلعت حرب.. بنك مصر يصدر شهادة ادخارية بعائد يصل إلى ٢٧٪ سنويًا

قرر بنك مصر، إعادة إصدار الوعاء الادخاري الجديد شهادة "طلعت حرب"؛ وهي شهادة ادخار مدتها سنة تتمتع بمعدل عائد ثابت طوال مدة الاحتفاظ بالشهادة، وتبلغ نسبة العائد للشهادة ٢٧٪ سنويًا تصرف بنهاية مدة الشهادة.

وبحسب بيان البنك، من الممكن أن يصرف العائد شهريًا بعائد ٢٣,٥٪ سنويًا، وتبدأ فئات الشهادة من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها وتصدر للأفراد الطبيعيين أو القصر من المصريين أو الأجانب، ويتم احتساب المدة اعتبارًا من يوم العمل التالي للشراء.

ويمكن شراء الشهادات ابتداء من غدًا الجمعة، من خلال الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، على أن يتم تفعيل الشهادة يوم العمل التالي ٨ يناير الجاري، كما يمكن شراء الشهادات من أي فرع من فروع البنك التي يصل عددها إلى أكثر من ٨٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية ابتداء من ٨ يناير.

ويمكن الاقتراض بضمان الشهادة، بالإضافة إلى إمكانية إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، ويمكن استرداد الشهادة بعد مضي ٦ شهور اعتبارًا من يوم العمل التالي لتاريخ شراء الشهادة، وفقًا لقواعد الاسترداد والشروط والأحكام المنظمة.

ويحرص البنك دائما على إرضاء عملائه وتلبية رغباتهم واحتياجاتهم والعمل على التطوير الدائم لأوعيته الادخارية القائمة، واستحداث كل ما هو جديد ويتلاءم مع هذه الاحتياجات.

الساعة الذهبية تنطلق بفروع المصرف المتحد الـ٦٨ لتهدى صاحب أول معاملة بنكية شهادة المليونير احتفالاً بـ٢٠٢٤

للعام الثالث علي التوالي، يحتفل المصرف المتحد مع عملائه ببداية العام الميلادي الجديد ٢٠٢٤ على طريقته الخاصة.

وأعلن يوم الأحد الماضي ، عن موعد انطلاق "الساعة الذهبية" بجميع فروعه الـ٦٨ والتي بمقتضاها تم إهداء عميل المصرف صاحب أول معاملة بنكية شهادة المليونير هدية، احتفالاً بالعام الجديد ٢٠٢٤.

تعقيبًا على هذا التقليد السنوي، يقول أشرف القاضي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للمصرف المتحد، إن هذا التقليد يعزز من القيمة السوقية الكبيرة لشهادة المليونير، والتي تعتبر من أقدم الشهادات التكافلية المتوافقة مع أحكام الشريعة وهي إحدى صور الجعالة المجازة شرعا بالسوق منذ ٢٠٠١.

وأعرب "القاضي"، أن عدد حاملي شهادة المليونير تجاوز ٨١٠ آلاف، منهم ٥٤٩ مليونيرا على مستوى الـ٦٨ فرعًا والمنتشرين بجميع أنحاء الجمهورية، موضحًا أن المصرف يخطو بخطوات ثابتة نحو التحول الرقمي لجميع أنظمته وبرامجه لتقديم الخدمة المصرفية وفقا لمواصفات الجودة العالمية، لذلك ضاعف حجم استثماراته في البنية التحتية التكنولوجية.

وذكر: "كما قام بإدراج عدد كبير من برامج الذكاء الاصطناعي خاصة لخدمة العملاء بشكل مباشر وغير مباشر منهم: البرامج التي تدرس أنماط سلوك العملاء بشكل مستفيض. وهو الأمر الذي يستخلص مجموعة من البرامج الترويجية لزيادة مبيعات الشهادة وتعميق التواصل المكثف مع عملاء المصرف المتحد لكسب ولائهم، ومنها برنامج الساعة الذهبية الترويجي لجذب عملاء جدد وزيادة ترويج شهادة المليونير».

وأشار "القاضي"، إلى أن المصرف المتحد أعد فريق للمبيعات وفقا لخطة تدريبية مكثفة لرفع كفاءتهم وتحسين مهاراتهم.

وعن مميزات الشهادة، أوضح "القاضي"، أن شهادة المليونير هي شهادة متوافقة مع أحكام الشريعة؛ لأنها صورة من صور الجعالة المجازة شرعا. وفقا للآية الكريمة: "قالوا نفقد صراع الملك ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم"، صدق الله العظيم.

كما أن شهادة الميلونير مدتها ٥ سنوات وتمنح لعملائها المزيد من المميزات، حيث إنها تتيح للعميل فرصة الدخول في ٣٢ سحبًا على مدار العام علي جوائز بإجمالي ٤ ملايين جنيه سنويا، بحيث تمنح جائزة بقيمة ١٠٠ ألف جنيه ١٠ مرات في العام، و٥٠ ألف جنيه ٢٠ مرة في العام، فضلاً عن الجائزة الكبرى المليون جنيه مرتين في العام في سحب شهر فبراير وسحب شهر أغسطس من كل عام.

وتتيح أيضًا فرصة الاستثمار، فالشهادة تعد وعاء استثماريا يدار وفق القواعد المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة حيث إنها تمنح عائدا تراكميا يصرف في نهاية مدة الشهادة وهي خمس سنوات وتجدد تلقائيا.

هذا ويمكن للمواطن البسيط شراء شهادة المليونير من أي فرع من فروع المصرف المتحد الـ٦٨ والمنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط، والتي يمكن من خلالها تحقيق حلم الحصول على الجائزة المالية الكبرى وهو "جائزة المليون" ويصبح مليونيرا.

ويتيح المصرف المتحد لعملائه كافة السبل الممكنة لمتابعة أسماء الفائزين كل شهر عبر موقعه الرسمي على شبكة المعلومات الدولية، وأيضا عبر صفحاته حد على مواقع التواصل الاجتماعي، أملا بأن يحقق حلم عملائه بالفوز.

هذا، وقد أجازت دار الإفتاء المصرية، شهادة المليونير من حيث توافقها مع القواعد الشرعية.

بإجمالي ١٦٠ مليون جنيه

جهاز تنمية المشروعات يوقع عقدين جديدين لتمويل مشروعات متناهية الصغر

شهد باسل رحمي، الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات، توقيع عقدين بين الجهاز وشركة أمان لتمويل المشروعات متناهية الصغر بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه العقد الأول، بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه وفقا لمشروع التمويل متناهي الصغر لتمويل كل الفئات المستهدفة بكل المحافظات، والعقد الثاني بمبلغ ٦٠ مليون جنيه مخصصة للمرأة بكل المحافظات في إطار مشروع دعم المرأة للتمويل متناهي الصغر.

وقام بتوقيع العقود نيفين بدر الدين، رئيس القطاع المركزي للتمويل متناهي الصغر بجهاز تنمية المشروعات، مع المهندس حازم مغازي، الرئيس التنفيذي للأعمال والشؤون التجارية بأمان القابضة، والأستاذ أيمن بسيوني، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة أمان لتمويل المشروعات.

أكد «رحمي» أن توقيع هذه العقود يأتي كبداية لتنفيذ خطط عمل الجهاز خلال ٢٠٢٤ وذلك بما يتفق مع توجهات الدولة للتوسع في تمويل المشروعات متناهية الصغر والتعاقد مع عدد أكبر من الشركات المتخصصة في هذا التمويل مما ينعكس إيجابًا على الوصول لكل المواطنين خاصة المرأة في مختلف المحافظات، والتركيز على الوجه القبلي والمناطق الحدودية، لمساعدتهم على البدء في مشروعات جديدة أو تطوير مشروعاتهم القائمة مما يسهم في تحسين مستوياتهم المعيشية.

وأضاف «رحمي» أن هذه العقود ستقوم بتمويل حوالي ٦٤٠٠ عميل بكل المحافظات يعملون بمختلف القطاعات التجارية والخدمية والزراعية والتركيز على المشروعات الإنتاجية والصناعية لما لها من قدرة على تلبية احتياجات الأسواق المحلية والعمل على الحد من الاستيراد.

بدوره، أعرب المهندس حازم مغازي، الرئيس التنفيذي للأعمال والشؤون التجارية في أمان القابضة، عن سعادته بالتعاون المثمر المتواصل مع جهاز تنمية المشروعات، حيث يُظهر هذا التعاون التزام شركة أمان بدعم الابتكار في الاقتصاد المحلي، لافتًا إلى تطلع الشركة لمواصلة التعاون مع الجهاز في المستقبل، بهدف زيادة فرص نجاح المشروعات الصغيرة في أكبر عدد من المحافظات.

وأكد «مغازي» أن هذا الإنجاز يمكّن الشركة من تعزيز دورها في النمو وخلق فرص العمل في مصر، ويجسّد حرص الشركة على دعم روّاد الأعمال وتحقيق طموحاتهم في مجال المشاريع الصغيرة.

يأتي هذا التأكيد في ضوء نجاح الشركة في تقديم تمويلات كبيرة خلال الفترة الماضية في السوق المصرية، مما يعكس الالتزام المستمر لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والبنية التحتية الاقتصادية في مصر.

الحصاد
الرؤية الفائية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٧ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٦

إيرادات قناة السويس ترتفع بنسبة ١٩,٤٪ وتسجل ٢,٤ مليار دولار خلال ٣ أشهر

أعلن البنك المركزي المصري، ارتفاع إيرادات رسوم مرور السفن في قناة السويس إلى ٢,٤ مليار دولار، خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤.

وذكر البنك المركزي، في تقرير ميزان المدفوعات، أن الفترة من شهر يوليو حتى سبتمبر ٢٠٢٣، شهدت ارتفاع إيرادات القناة بنسبة ١٩,٤٪، مقابل الفترة نفسها من العام المالي السابق، والتي سجلت إيرادات بنحو ٢ مليار دولار فقط.

وأوضح البنك، أن ارتفاع الإيرادات جاء نتيجة زيادة الحمولة الصافية للسفن العابرة بمعدل ٨,٢٪ مسجلة بذلك نحو ٤٠٣,١ مليون طن، مشيرا إلى ارتفاع عدد السفن العابرة بمعدل ٤,٣٪ خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر ٢٠٢٣.

البنك المركزي يعلن ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي لـ ٣٥,٢١٩ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣

أعلن البنك المركزي عن ارتفاع رصيد احتياطي النقد الأجنبي خلال شهر ديسمبر ليسجل ٣٥,٢١٩ مليار دولار مقابل ٣٥,١٧٣ مليار دولار بنهاية نوفمبر الماضي

وكشف البنك المركزي المصري عن ارتفاع قيمة الذهب المدرج باحتياطي النقد الأجنبي إلى ٨,٤٤٠ مليار دولار بنهاية ديسمبر الماضي مقابل ٨,٢٨٥ مليار دولار بنهاية نوفمبر ٢٠٢٣، بارتفاع بقيمة ١٨٢ مليون دولار.

وأضاف «المركزي» في بيان له، إن قيمة العملات الأجنبية المدرجة في الاحتياطي النقدي سجلت ٢٦,٧٤٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر مقابل ٢٦,٨٧٩ مليار دولار بنهاية نوفمبر الماضي، فيما سجل رصيد حقوق السحب الخاصة نحو ٣٦ مليون دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٣.

وارتفع احتياطي النقد الأجنبي في يناير الماضي إلى ٣٤,٢٢٤ مليار دولار، ليصل إلى ٣٤,٣٥٢ مليار في فبراير، و٣٤,٤٤٧ في مارس ٢٠٢٣، قبل أن يرتفع إلى ٣٤,٥٥١ بنهاية أبريل.

وفي مايو ٢٠٢٣ وصل الاحتياطي إلى ٣٤,٦٦ مليار دولار ، ليصل إلى ٣٤,٨٢٨ مليار دولار في يونيو من نفس العام، ليقفز إلى ٣٤,٨٧٩ مليار في يوليو ٢٠٢٣.

وسجل الاحتياطي الأجنبي ٣٤,٩٢٨ مليار دولار في شهر أغسطس الماضي، ليصل إلى ٣٤,٩٧٠ مليار في سبتمبر، ليرتفع في أكتوبر إلى ٣٥,١٠٢ مليار، وإلى ٣٥,١٧٣ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٣.

ويتكون الاحتياطي الأجنبي لمصر من سلة من العملات الدولية الرئيسية، تشمل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة اليورو، والجنيه الإسترليني والين الياباني واليوان الصيني، وهى نسبة توزع حيازات مصر منها على أساس أسعار الصرف لتلك العملات ومدى استقرارها في الأسواق الدولية، وتتغير حسب خطة موضوعة من قبل مسؤولي البنك المركزى المصرى.

«التعاون الدولي» وبنك الاستثمار الأوروبي يوقعان تمويلًا تنمويًا ميسرًا بقيمة ١٣٥ مليون يورو

المشاط: المشروع الجديد يعزز التحول الأخضر ومعايير الاستدامة في مجال الصناعة

نعمل مع الجهات الوطنية على تنفيذ الاستراتيجية المشتركة مع بنك الاستثمار الأوروبي 2021-2027

وقعت وزارة التعاون الدولي اتفاق تمويل تنموي مع بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة ١٣٥ مليون يورو، ومنحة من الاتحاد الأوروبي بقيمة ٣٠ مليون يورو، يديرها بنك الاستثمار الأوروبي، للمساهمة في تمويل مشروع «الصناعة الخضراء المستدامة»، لصالح وزارة البيئة (جهاز شؤون البيئة) الجهة المعنية بالجوانب الفنية، ويقوم بتنفيذه البنك الأهلي المصري.

يأتي ذلك في إطار العلاقة الوثيقة بين الحكومة وبنك الاستثمار الأوروبي، والتي تمتد على مدار أكثر من ٤ عقود عززت جهود التنمية في مختلف القطاعات الحكومية والقطاع الخاص من خلال التمويلات التنموية الميسرة، والمنح، والدعم الفني.

وقالت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، إن المشروع يهدف إلى دعم التحول الأخضر في مجال الصناعة، من خلال تطبيق الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة البيئية، حيث سيغطي المشروع محافظات الدولة بأكملها، مع التركيز على المواقع الصناعية والمناطق التي يؤثر فيها التلوث، لاسيما تلوث الهواء أو الماء، لمكافحة التأثير السلبي على السكان والبيئة المحيطة.

ومن المقرر أن يتم من خلال تلك التمويلات توفير قروض للشركات العاملة في مجال الصناعة في القطاعي الحكومي والخاص، لتحفيز لتنفيذ خطط الاستثمار في المجالات الرئيسية التالية (القضاء على التلوث الصناعي للهواء والماء والتربة وأماكن العمل- إزالة الكربون عن القطاع الصناعي من خلال استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي- تطوير ممارسات صناعية مستدامة من خلال كفاءة موارد الطاقة وتدخلات الاقتصاد الدائري).

من جانب آخر، وقعت وزارة التعاون الدولي أيضا اتفاق تعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي بقيمة ٢ مليون يورو لإعداد الدراسة الفنية التحضيرية لمعالجة الحمأة في مصر لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ويهدف الاتفاق إلى تقديم المساعدة الفنية لإعداد دراسة الجدوى وتحديد التمويل، وكذا تقديم حلول لإدارة الحمأة في عدد من المواقع ذات الأولوية في مصر، بهدف تكرار الحلول النموذجية المحددة عبر المواقع الأخرى، وفي مرحلة لاحقة تستهدف عملية المساعدة الفنية هذه منطقة استثمار ذات أولوية للحكومة المصرية وأولوية قصوى لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركة القابضة للمياه والصرف الصحي.

وثمنت وزيرة التعاون الدولي العلاقة الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يعد شريكا رئيسيًا في العديد من المشروعات التنموية ذات الأولوية، لاسيما في مجال التحول الأخضر وتعزيز العمل المناخي، حيث يعد بنك الاستثمار الأوروبي هو بنك المناخ لقارة أوروبا، لافتة إلى أن وزارة التعاون الدولي، تعمل بالتنسيق مع الجهات الوطنية، على تنفيذ استراتيجية التعاون الجديدة ٢٠٢١-٢٠٢٧ في المجالات ذات الأولوية، وتحظى الاستراتيجية الجديدة بأهمية كبيرة بالنسبة لمصر لتعزيز التحول نحو الاقتصاد الأخضر، خاصة في ضوء التزام بنك الاستثمار الأوروبي بتخصيص استثمارات للعمل المناخي والتعافي الأخضر.

جدير بالذكر أن محفظة التعاون الجارية مع بنك الاستثمار الأوروبي ٣,٥ مليار يورو لتمويل ١٦ مشروعًا تنمويًا في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعي النقل والصرف الصحي. وعلى مدار أعوام ٢٠٢٠، و٢٠٢١، و٢٠٢٢، و٢٠٢٣، تصدر بنك الاستثمار الأوروبي شركاء التنمية على صعيد التمويلات المتاحة للقطاع الخاص بقيمة ٢,٨ مليار دولار.

وأطلقت وزارة التعاون الدولي التقرير السنوي تحت عنوان «الشراكات الدولية لتحقيق التنمية المستدامة.. منصات رسم السياسات وتفعيل الشراكات»، والذي يتضمن نتائج الشراكات الدولية مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، والتمويلات التنموية الميسرة، على مدار الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٣.

المركزي: إيرادات السياحة تقفز إلى ٤,٥ مليار دولار خلال الربع الأول من ٢٠٢٣/٢٠٢٤

قفزت الإيرادات السياحية خلال الربع الأول من العام المالي الجاري إلى ٤,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ٤,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، بنمو ٩,٣٪.

وذكر البنك المركزي – في تقريره عن ميزان المدفوعات- أن ذلك جاء نتيجة ارتفاع عدد الليالي السياحية بنسبة ٩,٣٪، لتسجل ٤٧,٧ مليون ليلة، وارتفاع عدد السائحين الوافدين إلى مصر بمعدل ٢٣,٢٪ ليسجل ٤,٢ مليون سائح،.

للعرض الدائم بمقره الرئيسي..

البنك الأهلي المصري يتيح جدارية فنية لتخلد مسيرة ١٢٥ عامًا من الإنجازات

أقام البنك الأهلي المصري احتفالية متميزة بمركز الهناجر للفنون بدار الأوبرا المصرية لتكريم الفائزين في المسابقة الفنية الثقافية التي اقامها البنك للعاملين المبدعين والموهوبين فنيا والتي حملت عنوان " ابدع واحنا معاك " والتي تم الإعلان عنها في مارس الماضي.

وذلك بحضور هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ويحيى أبو الفتوح داليا الباز نائبا رئيس مجلس الإدارة وعدد من قيادات البنك والعاملين، حيث تم خلال الاحتفالية الإعلان عن أسماء الفائزين في المسابقة الفنية والثقافية " ابدع واحنا معاك" وتحديدا العشرة مراكز الأولى الفائزة في كل مجال، وكذا تكريم العاملين الموهوبين في النشاط الثقافي في مجالي المسرح والموسيقى والكورال لعام ٢٠٢٣.

وخلال الاحتفالية أعرب هشام عكاشه عن سعادته بمسابقة " إبدع واحنا معاك "، والتي تعكس دور البنك الثقافي والفني ومجهودات كافة العاملين المسئولين عن النشاط التفافي والفني لتشجيع الحركة الفنية وهو الدور الذي يقوم به البنك بشكل متنامي طوال سنوات عمره على مدار ١٢٥ عام، ايمانا منه بأهمية الثقافة في حياة الشعوب، حيث كان البنك حريصا منذ الستينيات من القرن الماضي على المساهمة في نشر الثقافة من خلال اقتناء باقة من الأعمال الفنية الأصلية لكبار الفنانين المصريين في كافة انواع الفنون، وإقامة المحاضرات التثقيفية والمعارض الفنية، مؤكدا على أهمية دور البنك الأهلي المصري كونه أحد المؤسسات الاقتصادية الكبرى في دعم الثقافة والفنون مما يعزز دور مصر الثقافي ويدعم القيم الإبداعية للارتقاء بالذوق الفني العام وتنمية المجتمع، مشيرا الى ان النشاط الثقافي للبنك يأتي في اطار مشروع البنك لإحياء تراثه العريق، حيث سبق للبنك اقامة مسابقة فنية لرسم " البورتريه " لرؤساء مجلس إدارته السابقين والتي شارك فيها عددا كبيرا من خبراء الفن التشكيلي والمتخصصين والتي كانت الأولى من نوعها في القطاع المصرفي لاكتشاف وتشجيع المواهب الفنية الواعدة.

أبدعها فريق عمل من العاملين الموهوبين

وأشار عكاشه الى الإضافة لرصيد البنك من المقتنيات الفنية لتضم "جدارية ١٢٥ عام من الريادة " والتي تم رسمها وتجميعها من خلال العاملين الموهوبين بالبنك مما يعكس ولائهم له، حيث استمر العمل فيها لمدة سبعة أشهر لتوثق رحلة البنك الأهلي المصري على مدار ١٢٥ عام عن طريق ربط الماضي والحاضر بالمستقبل ولتشكل تحفة فنية تورث للأجيال القادمة، وهي السمة التي تحافظ دائما على ريادة البنك الأهلي المصري كأحد أعمدة القطاع المصرفي والاقتصاد المصري .

ووجه عكاشه الشكر لكافة المشاركين في المسابقة، مشيدا بأداء العاملين بالبنك الاهلي المصري ليس فقط على مستوى العمل، بل في مختلف المجالات الفنية والثقافية، وهو ما يعكس اهتمام البنك بثروته البشرية وتوفير سبل الإبداع للترفيه عن ضغط العمل اليومي وتشجيع روح الفريق من خلال ممارسة الرياضة والفنون بأشكالها المختلفة مثل المسرح والموسيقى والغناء والرسم والتصوير.

وغيرها من الهوايات، مؤكدا أن البنك دائما ما يقدر أبنائه الذين أثروا رحلة البنك بمجهوداتهم على كافة الأصعدة، وموجها رسالة تحفيزية الى العاملين المشاركين في تلك الأنشطة للاستمرار في تقديم المزيد من مواهبهم الفنية والعمل على تنميتها.

وأكدت حنان الشيخة الرئيس التنفيذي للموارد البشرية بالبنك الاهلي المصري على دور البنك الأهلي المصري واهتمامه الدائم بالعاملين ثقافيا وفنيا واجتماعيا كونهم أحد أهم العوامل الأساسية لنجاح أي مؤسسة وهو ما يتضح في مشاركات العاملين الموهوبين بفريق البنك للمسرح في عدد من العروض الفنية المسرحية والاوبريت المستوحاة من روائع الأعمال الفنية، وكذا فريق الموسيقى والكورال، حيث تمكن أعضاء تلك الفرق الفنية من اقتناص العديد من الجوائز الأولى والمراكز المتقدمة في مسابقات عديدة ومن أهمها بطولة الجمهورية للشركات لعامين متتالين، مشيرة الى ان مسابقة " ابدع واحنا معاك" لاقت إقبالا كبيرا من قبل العاملين بالبنك، حيث تقدم عدد ١٠٩ من الموهوبين بأعمالهم الفنية في عدة مجالات منها الشعر والقصة القصيرة والرسم والتصوير الفوتوغرافي، حيث تم تقييم تلك الأعمال من قبل لجان تحكيم متخصصة في كل مجال، بالإضافة إلى تنظيم ورشة فنية في مجال الرسم والتصوير والتي أسفر عنها رفع الستار عن "جدارية ١٢٥ عام من الريادة " والتي شارك فيها أكثر من ٢٤ من العاملين الموهوبين بالبنك تزامنا مع مرور ١٢٥ عام على تأسيس البنك والتي سيتم وضعها في مدخل المركز الرئيسي للبنك لإتاحتها لجميع العاملين والزوار تقديرا للجهد الذي بذل في انجازها.

كما تجدر الإشارة الى سابق افتتاح البنك معرضه للمقتنيات الفنية بالمركز الرئيسي والذي تم تأسيسه بأعلى المعايير المتبعة في اقامة المتاحف والذي يضم الكثير من الأعمال الفنية والوثائق والسجلات التاريخية والأوراق النقدية النادرة والعملات التذكارية بحيث تكون متاحة للعرض والمشاهدة من جانب كافة العاملين والزوار.

مصر وصندوق النقد الدولي خلال ٢٠٢٤.. مرحلة جديدة من المفاوضات وغموض حول شروط وحجم القرض المنتظر

مؤشرات متوالية عن أن العام ٢٠٢٤ قد يشهد انفراجة كبيرة في مفاوضات مصر مع صندوق النقد الدولي بشأن قيمة برنامج التمويل أو المراجعات التي كان من المقرر أن يجريها الصندوق خلال العام الماضي.

ومنذ الربع الأول من العام قبل الماضي، دخلت مصر في أزمة شح الدولار بعد إعلان تخارج أكثر من ٢٠ مليار دولار من السوق بشكل مفاجئ. وفي إطار ضبط سوق الصرف لجأت الحكومة المصرية إلى أكثر من إجراء كان من أهمها العودة إلى صندوق النقد الدولي وطلب تمويل جديد.

وفي ديسمبر من العام ٢٠٢٢، أعلن المجلس التنفيذي للصندوق موافقته على برنامج تمويل خاص بمصر بقيمة ٣ مليارات دولار. وبالفعل صرفت الحكومة المصرية أول شريحة، لكن بسبب عدم الالتزام بأهم شروط الاتفاق والمتمثلة في تحرير كامل لسوق الصرف، أرجأ الصندوق المراجعات التي كان من المقرر أن يجريها على مدار العام لصرف باقي الشرائح التمويلية في مواعيدها.

وقبل أيام، كشف صندوق النقد الدولي، أنه يتوجب على مصر سداد نحو ٢٦١ مليون دولار في يناير ٢٠٢٤، وذلك ضمن ٦,٧ مليار دولار مديونيات يتعين عليها سدادها للمؤسسة الدولية خلال ٢٠٢٤. وخلال شهر ديسمبر الماضي، سددت مصر نحو ٥٦٤ مليون دولار للصندوق، ليرتفع إجمالي ما تم سداده نحو ٣,٧٦٤ مليار دولار.

ومصر هي ثاني أكبر مدين للصندوق بعد الأرجنتين، حيث ارتفعت مديونيتها للصندوق خلال جائحة كورونا بعد حصولها على حزمة مساعدات بقيمة ٨ مليارات دولار بخلاف نحو ١٢ مليار دولار قيمة قرضها في ٢٠١٦ الذي نفذت من خلاله برنامج الإصلاح الاقتصادي.

لكن مع تفاقم أزمة الدولار وتوسع التوترات الجيوسياسية وخاصة الحرب في غزة، بدأت مصر مفاوضات جديدة مع صندوق النقد تتعلق بزيادة قيمة برنامج التمويل الذي تم الإعلان عنه في ديسمبر ٢٠٢٢. وفي تصريحات حديثة، كشفت مديرة صندوق النقد، كريستالينا جورجيفيا، أنه يتم دراسة زيادة قيمة قرض مصر، لمساعدتها على تجاوز تحديات الحرب في فلسطين على السياحة، ومن المتوقع أن تكون قيمة القرض الجديدة ٦ مليارات دولار.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصادر مطلعة، أن هذا الرقم قد يزيد، في حين قد يقدم شركاء آخرون متعددو الأطراف أيضًا تمويلًا جديدًا.

وخلال الأسبوع الماضي، وفي تصريحات صحفية له ، قال جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي،بأنه يتم التحضير للمراجعتين المتأخرتين مع مصر، موضحًا إنه سيتم إعادة تنشيط الحوار مع الحكومة المصرية خلال الأسابيع المقبلة،

وأضاف أزعور، أن التحديات الإضافية التي مرت بها مصر في ٢٠٢٣ قد تتطلب تمويلا إضافي، موضحًا أن برنامج الصندوق مع مصر، وضع على أسس السياسة المصرية التي تستهدف المحافظة على الاستقرار ومعالجة مشكلة التضخم وحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية من خلال مرونة سعر الصرف وتسريع وتيرة الاستثمار، فيما شهد الاقتصاد المصري تحديات إضافية في ٢٠٢٣.

وأكد أزعور إن التعاون بين فريق الصندوق والحكومة المصرية مستمر، ويجري العمل حاليا على التحضير للمراجعتين الأولى والثانية، ونتوقع خلال الأسابيع المقبلة لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية وفترة الأعياد إعادة تنشيط الحوار بين بعثة الصندوق والسلطات المصرية.

كما أكد أن التمويل الإضافي من الأمور المطروحة، نظراً لأن التحديات الإضافية تتطلب تمويلا إضافيا.

المالية تتوقع إجراء مراجعات الصندوق النقد لبرنامج مصر بالربع الأول من العام الجاري .. والصندوق : يتوجب على مصر سداد نحو ٢٦١ مليون دولار في يناير ٢٠٢٤ ضمن ٦,٧ مليار دولار مديونيات يتعين عليها سدادها للمؤسسة الدولية خلال العام

ويرتبط التمويل وفقا لشهية تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية ووتيرتها وسرعتها وتأثيرها الإيجابي على الاقتصاد المصري والحاجات التمويلية للاقتصاد، وفقا للمدير في الصندوق.

وأشار إلى أن الهدف من البرنامج هو إعادة تسريع وتيرة النمو ليعود إلى ما كان عليه عند مستويات تتراوح بين ٤ إلى ٦٪، والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي ومعالجة مشكلة التضخم.

وقال أزعور: «إننا في مرحلة المراجعة نتطلع إلى كل الأمور ومنها الاحتياجات التمويلية، ويكون جزء منها من الصندوق وجزء من مصادر أخرى.»

وفيما يتعلق سداد مصر ٦,٧ مليار دولار التزامات متوقعه عليها للصندوق في ٢٠٢٤، أكد جهاد أزعور، أن قدرة الاقتصاد والمالية المصرية على الوفاء بالديون عالية والوضع المالي والاحتياطيات جيدة.

وأضاف أن الهدف الأساسي من البرنامج هو متوسط المدى ويهدف إلى رفع تنافسية الاقتصاد المصري وتخفيف حجم القطاع العام لصالح القطاع الخاص الذي يخلق فرص عمل أكثر ويهدف كذلك إلى معالجة الاختلالات ولجم التضخم لذلك فالبرنامج مرحلة تحول على المدى المتوسط.

ويقول خبراء إنه ليس من الواضح ما إذا كان إبرام الاتفاق سيستغرق أسابيع أو أشهرا ، فيما يتوقع عدد منهم انخفاض قيمة العملة – وهو الرابع في مصر منذ أوائل عام ٢٠٢٢ – في الأشهر المقبلة.

ويشيرون إلي أن الحصول على أموال من شركاء أجانب من شأنه أن يقطع شوطا طويلا لضمان استمرار مصر في سداد ديونها.

وانخفض متوسط عائدات سندات مصر الدولارية منذ منتصف أكتوبر من أكثر من ١٩٪ إلى ١٣,٤٪، وفقا لمؤشرات "بلومبرج"، لكنها تظل من بين أعلى المعدلات في العالم.

توقعات مصرية

من جانبها ، توقعت وزارة المالية إتمام صندوق النقد الدولي المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يتعاون فيه مع مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

وقالت الوزارة، في منشور إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥، والمنشور على موقعها الإلكتروني: "من المتوقع أن يتم إتاحة الشريحة الثانية والثالثة (من قرض صندوق النقد) بعد إتمام المراجعات الأولى والثانية في الربع الأول من العام الميلادي ٢٠٢٤ ".

وأشارت الوزارة إلى نجاح مصر في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على تمويل ومساندة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الوطني الشامل والممتد لمدة ٤ سنوات بقيمة ٣ مليارات دولار، وتمت إتاحة الشريحة الأولى من القرض في ديسمبر ٢٠٢٢ بقيمة ٣٤٧ مليون دولار.

وذكرت وزارة المالية، في منشورها، أن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سيتيح حصول مصر على حزمة تمويلية خارجية إضافية وبشروط تمويلية ميسرة، وذلك من خلال عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية.

وأضافت أن الاتفاق يتيح كذلك القدرة على الحصول على تمويل إضافي يتعدي مليار دولار من خلال "صندوق المرونة والاستدامة" الذي تم إنشاؤه حديثا بصندوق النقد الدولي.

وكان من المفترض إجراء صندوق النقد الدولي المراجعتين الأولى والثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري في مارس وسبتمبر الماضيين، لكن عدم التزام السلطات المصرية - حسب الصندوق - ببعض الإجراءات المتفق عليها خاصة فيما يتعلق بالالتزام بمرونة سعر الصرف أدى إلى تأجيل المراجعتين حتى الآن.

وجرت خلال الفترة الماضية مفاوضات بين الجانبين للعمل على رفع قيمة التمويل المقدم لمصر لدعم البرنامج إلى ٥ مليارات دولار أو أكثر بدلا من ٣ مليارات دولار حاليا.

وكشفت بيانات صندوق النقد الدولي أن مصر ستسدد له ٢٦١ مليون دولار فى يناير الجاري ، ضمن ٦,٧ مليار دولار مديونيات يتعين عليها سدادها للصندوق خلال ٢٠٢٤.

وسددت مصر نحو ٥٦٤ مليون دولار للصندوق خلال ديسمبر الماضي ، ليرتفع إجمالي ما تم سداده نحو ٣,٧٦٤ مليار دولار، لكنها مازالت ثاني أكبر مدين للصندوق بعد الأرجنتين.

وارتفعت مديونية مصر للصندوق خلال جائحة كورونا بعد حصولها على حزمة مساعدات تقترب من ٨ مليارات دولار بخلاف نحو ١٢ مليار دولار قيمة قرضها فى ٢٠١٦ الذي نفذت من خلاله برنامج الإصلاح الاقتصادي .

وبعد تداعيات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على ميزان المدفوعات المصري وعودة أزمة العملة الأجنبية عادت مصر للاقتراض من الصندوق، وأبرمت اتفاق تسهيل ممدد وهى الآلية نفسها التى اقترضت بها فى ٢٠١٦ لكن بربع قيمة البرنامج تقريبًا عند ٣ مليارات دولار، قبل أن يتوقف تنفيذ الإصلاحات مؤخرًا مع فشل ٣ تخفيضات للعملة فى احتواء الأزمة وتوحيد سعر الصرف.

وطالب صندوق النقد في أكثر من مناسبة مصر بتحرير سعر الصرف لوقف نزيف الاحتياطيات الأجنبية خاصة مع ارتفاع صافي الاقتراض الخارجي للبنوك لمستويات قياسية، لكنه مؤخرًا بدا أقل اهتمامًا بذلك المطلب مع تأكيده على استهداف التضخم كأولوية للسياسة النقدية.

ومع الحديث مجددا عن زيادة قرض الصندوق لمصر ، نقلت وكالة "بلومبرج" أن قيمة القرض الجديدة قد تكون ٦ مليارات دولار، فيما يرى بنك "إتش إس بى سي" أن زيادة حصص الدول الأعضاء ٥٠٪ كما أقر مؤخرًا المجلس التنفيذي للصندوق قد يضيف ٨ مليارات دولار للتمويل، وهو ما اتفق معه بنك الاستثمار الأميركي "مورجان ستانلى" الذى ذكر فى تقرير بحثي أن سداد مصر لجزء من الديون وزيادة حصص الأعضاء يكفل زيادة قيمة البرنامج التمويلي.

وتوقعت مصر الإفراج عن شرائح ديون بقيمة ٦,٥ مليار دولار خلال العام من أكتوبر ٢٠٢٣ إلى أكتوبر ٢٠٢٤، بخلاف إيرادات لقناة السويس بقيمة ٨,٣ مليار دولار، بحسب بيانات البنك المركزي ، لكن يتعين عليها سداد نحو ٤٢,٤ مليار دولار ما بين ٣٥,٨ مليار دولار أقساط ديون ونحو ٦,٦ مليار دولار فوائد.

وتستحق على مصر مديونيات لصندوق النقد الدولي بنحو ٣,١٧ مليار دولار خلال أول ٦ شهور من العام الجاري من إجمالي مديونيات نحو ٦,٥٣ مليار دولار مستحقة خلال ٢٠٢٤، وفق بيانات منشورة على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي.

وتم احتساب عملة الصندوق التي يعتمدها تحت اسم SDRs مقابل الدولار بقيمة (١,٣٤١٦٧٠ دولار لكل وحدة من عملة الصندوق)، وفق بياناته.

كانت مصر حصلت من صندوق النقد الدولي على قروض بنحو ٢٠,١ مليار دولار في ٥ سنوات منها ١٢ مليار دولار من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٩ بهدف تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي للقضاء على الدولرة.

وفي ٢٠٢٠ حصلت على قرض سريع بنحو ٢,٩ مليار دولار لمواجهة تبعات فيروس كورونا المستجد، وتسهيل ممدد بنحو ٥,٢ مليار دولار حصلت عليه خلال عامي كورونا ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

وعادت مصر إلى طرق أبواب صندوق النقد الدولي في ٢٠٢٢ للحصول على قرض لتمويل برنامج للإصلاح الاقتصادي، وبالفعل وافق الصندوق على إقراضها ٣ مليارات دولار في ديسمبر ٢٠٢٢ على أن يتم صرفه خلال ٤٦ شهرا على شرائح متساوية بواقع شريحتين في كل عام، لكنها لم تصرف منه حتى الآن سوى ٣٤٧ مليون دولار قيمة الشريحة الأولى.

وتواجه مصر ضغوطا شديدة من نقص النقد الأجنبي وانتشار السوق السوداء لتجارة العملة بعد خروج استثمارات أجنبية غير مباشرة بنحو ٢٢ مليار دولار خلال النصف الأول من ٢٠٢٢ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

وتشمل تفاصيل قيمة المستحقات التي يفترض أن تسددها مصر لصندوق النقد الدولي خلال النصف الأول من العام الجديد ٢٠٢٤، والبالغ مجموعها نحو ٣,١٢ مليار دولار، وفقا لبيانات الصندوق ، الآتي : يناير: تسدد مصر نحو ٢٦٠,٣ مليون دولار على قسطين: الأول بنحو ١٠٠,١ مليون دولار، والثاني بنحو ١٦٠,٢ مليون دولار.

ناصر..

رسميا .. مصر في «بريكس»

اتحاد الصناعات: خطوة لزيادة الصادرات لدول المجموعة .. وخبراء : الانضمام يمكن مصر من توقيع اتفاقيات تجارية باستخدام العملات المحلية بين الدول الأعضاء وهو ما يساعد في تقليل ضغط الدولار

قائمة مكاسب متعددة علي رأسها الحصول على قروض من بنك التنمية التابع لتكتل البريكس وهو ما يتيح قنوات جديدة لمصر بخلاف صندوق النقد والبنك الدولي

مع بداية العام الجديد ٢٠٢٤ ، انضمت مصر رسمياً إلى مجموعة "بريكس" في اليوم الأول من العام ، وسط تفاؤل بين عدد كبير من القطاعات الإنتاجية في البلاد بأن تقود هذه الخطوة إلي تقليل الطلب على الدولار والمساهمة في توفير الاحتياجات التصنيعية ومداخلات الإنتاج من الدول الأعضاء في البريكس وبتسهيلات تساهم في خفض الضغط على الدولار ، كما تنعقد أمال اقتصاديين مصريين في أن يسهم التحالف الجديد في تنشيط الاقتصاد المصري في ٢٠٢٤ وتعزيز المعاملات التجارية بالعملات المحلية ، فضلا عن تعزيز مجالات الاستثمار المشترك وحركة السياحة الوافدة والاستفادة من بنك التنمية الجديد التابع لدول التحالف في الحصول على تمويلات لتنفيذ المشروعات القومية بفائدة ميسرة.

وتتشارك مجموعة البريكس التي تضم قوى متباينة الحجم الاقتصادي والنظام السياسي هدف واحد وهو الحد من سيطرة الدولار على حركة التجارة، وكذلك إيجاد بدائل لنظام عالمي يهيمن عليه الدولار والقوى الغربية، وهناك أكثر من ٤٠ دولة أبدت رغبتها بالانضمام لمجموعة البريكس مؤخراً، وسط تفاؤل إقليمي كبير بالوصول إلي آليات اقتصادية تساهم في الحد من هيمنة الدولار، في ظل ارتفاع مستمر في تكلفة اقتراض العملة الأمريكية.

وتعود نشأة التجمع إلي العام ٢٠٠٦ ، حين اتفقت البرازيل وروسيا والهند والصين على تشكيل مجموعة اقتصادية وسياسية تعرف بـ "بريك"، باستخدام الحرف الأول من اسم كل دولة. وفي عام ٢٠١٠ انضمت جنوب إفريقيا إلى هذه المجموعة، مما أدى إلى تغيير اسمها إلى "بريكس» .

وفي ١ يناير ٢٠٢٤ ، استقبلت مجموعة دول البريكس ، مع بداية رئاسة روسيا للمجموعة بعد جنوب إفريقيا، خمس دول أعضاء جُدد من إفريقيا والشرق الأوسط، في إطار سعيها لأن يكون لها دور أكبر في الاقتصادات الناشئة.

ولم يتم الإعلان عن اسم جديد للمجموعة الموسعة، ولكن يُعتقد أنها قد تكون بريكس بلس«+Brics».

وتتخذ دول البريكس قراراتها في قمتها السنوية، ويتناوب أعضاء المجموعة على رئاستها لمدة عام، وتضم دول البريكس قوى عالمية كبرى، مثل الصين وروسيا، ودولا تعد من الكبرى في قاراتها مثل جنوب أفريقيا والبرازيل.

وسيبلغ عدد سكان المجموعة بعد توسعتها نحو ٣,٥ مليار نسمة، أي حوالي ٤٥ بالمئة من سكان العالم، وتبلغ قيمة اقتصاداتها مجتمعة أكثر من ٢٨,٥ تريليون دولار، أي حوالي ٢٨ بالمائة من الاقتصاد العالمي ، وستنتج دول البريكس أيضا نحو ٤٤ بالمائة من النفط الخام في العالم.

وتتهم مجموعة البريكس الدول الغربية بالهيمنة على الهيئات المهمة عالميا التي تقوم على إقراض الأموال للدول، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتدعو إلى "صوت وتمثيل أكبر" للاقتصادات الناشئة.

وفي عام ٢٠١٤، أنشأت دول البريكس بنك التنمية الجديد لإقراض الأموال للدول والحكومات من أجل التنمية ، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، بلغ إجمالي القروض التي قدمها هذا البنك حوالي ٣٢ مليار دولار للدول الناشئة لإنشاء مشاريع جديدة للطرق والجسور والسكك الحديدية وإمدادات المياه.

وغالبا ما تستخدم دول البريكس الدولار الأمريكي للتداول فيما بينها ، لكن اقترح سياسيون بارزون في البرازيل وروسيا إنشاء عملة البريكس للحد من هيمنة الدولار.

وتضم مجموعة البريكس العديد من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، لذلك فإن المستقبل قد يشهد عمل المجموعتين معًا، بحسب تقرير دولي للدكتورة إيرين ميا، من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز أبحاث، التي تقول: "معا، قد يكون هناك تعاون لتوفير المزيد من الأموال للدول النامية لمعالجة تغير المناخ، أو للحد من قوة الدولار الأمريكي كعملة عالمية» .

ومن المقرر أن تستضيف روسيا قمة البريكس في كازان، في أكتوبرالمقبل، وتحدث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن أنه سيعمل خلال رئاسته للمجموعة لتحقيق عدة أهداف، منها: زيادة دور البريكس في النظام المالي الدولي ، وتطوير التعاون بين البنوك وتوسيع استخدام عملات دول المجموعة ، وتعزيز التعاون بين سلطات الضرائب والجمارك لدول المجموعة.

مكاسب مصرية

ويرصد الخبراء مكاسب كثيرة ومتنوعة لمصر بعد الانضمام لمجموعة بريكس ، أبرزها أنها ستمكنها من التواصل من خلال انضمامها لتكتل البريكس لتوقيع اتفاقيات تجارية باستخدام العملات المحلية بين الدول الأعضاء ، وهو ما يساعد في تقليل ضغط الدولار، ويتيح فرصا للمشاركة في صفقات استثمارية بين الدول المنضمة في تكتل البريكس.

ويتيح لمصر الانضمام البريكس الحصول على قروض من بنك التنمية التابع لتكتل البريكس التي ساهمت مصر في رأس ماله خلال العام الجاري، وهو ما يتيح قنوات جديدة لمصر بخلاف صندوق النقد والبنك الدولي.

وفي هذا الإطار ، نقلت تقارير عن مصدر بقطاع التجارة الخارجية المصرية، قوله إن دخول مصر في البريكس يسهم في تسهيل التوصل لتوافقات حول التبادل التجاري بالعملة المحلية مع بعض الدول داخل تحالف البريكس خاصة روسيا والصين، مشيراً إلى أن الخطوات والإجراءات الفعلية للانضمام بدأت في أغسطس ٢٠٢٣ لتصبح القاهرة عضوا في التحالف الأقوى اقتصاديا بعد مجموعة العشرين .

وذكر إبراهيم المانسترلي مسؤول سابق بوزارة التجارة، أن انضمام مصر لمجموعة بريكس يساهم بشكل كبير في رفع الميزة التنافسية للمنتجات المحلية سواء من حيث الجودة أو السعر، وأوضح أنه بانضمام مصر لهذه المجموعة سيتم زيادة التصدير والاستيراد والتبادل بين دول المجموعة وتقليص عجز الميزان التجاري للدول الأعضاء بما يساهم في تخفيف الضغط على طلب الدولار.

وأشار إلى أن انضمام مصر يسهم في إنعاش الصناعة المحلية ورفع جودتها وزيادة الطلب عليها في أسواق المجموعة، وشدد في الوقت نفسه على ضرورة دراسة دقيقة لاحتياجات أسواق تلك الدول لتلبية متطلباتها ما يوسع فرص الاستثمار الصناعي في مصر.

وأكد على أهمية أن تحافظ مصر على الميزان التجاري مع الدول الأعضاء بقيم معتدلة، مؤكدا أن الصناعة المصرية لديها كافة المقومات التي تؤهلها للانضمام خاصة في ظل القوانين والإجراءات التحفيزية التي اصدرتها الحكومة مؤخرا .

وقال مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء، فى بيان سابق، إن انضمام مصر لـ«بريكس»، يعد تأكيدا على متانة العلاقات الاقتصادية والسياسية الجيدة بين مصر ودول التكتل، وعلى مكانتها الاقتصادية والجيوسياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وأضاف أن التقارب مع مجموعة «بريكس» يساعد فى «الترويج للإصلاحات التى شهدتها البيئة المصرية الاقتصادية والاستثمارية فى السنوات الأخيرة، بالصورة التى ترفع من فرص مصر لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية « .

ويؤكد كمال الدسوقي عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، أن انضمام مصر لمجموعة بريكس يعتبر خطوة مهمة لتعزيز نمو الاقتصاد المصري خاصة وأن السوقين الهندي والصيني من الأسواق المهمة للصادرات الصناعية، كما يمكن الاستفادة من تجاربهم وخبراتهم وأن الخطوة مهمة لتنمية التبادل التجاري والصادرات بين مصر وبريكس"، مشيرا إلى أنها تعتبر مجموعة قوية وفعالة ولها تأثير وتنافس بقوة منظمة التجارة العالمية ولها مستقبل كبير.

وأوضح أن انضمام مصر لهذه للمجموعة يضع المنتج والمصنع المصري على قدر المسؤولية وتنافس مع اقتصاديات قوية وسط هذه المنظومة، لافتاً إلي إمكانيات مصر للمنافسة ومصر قوية في المجال الصناعي ولديها صناعات قوية قادرة على المنافسة"، مشيرا إلى أن ذلك سيفتح مجالا لتطوير الصناعات التكاملية ومستلزمات الانتاج ووجود مصر وسط هذه المجموعة الاقتصادية يساهم في نقل خبرات وفتح باب للاستثمارات في مصر لهذا القطاع الحيوي خاصة وأن من أهداف المنظمة إصدار عملة موحدة ما سيخفف الضغط على الدولار.

و قال الخبير الاقتصادي، الدكتور علي الإدريسي، إن انضمام مصر لمجموعة بريكس سيعمل على زيادة الاستثمارات الواردة إلى مصر خاصة وأن مصر هي بوابة إفريقيا مما يجعل منها شريكا وحليفا قويا لدول التحالف.

وأوضح الإدريسي في تصريحات له، أن الاعتماد في التبادل التجاري على عملات أخرى مثل اليوان الصيني والروبل الروسي سيخفف الضغط على الدولار الذي تعاني الدولة صعوبات كبيرة في توفيره حاليًا خاصة مع ارتفاع الدولار بشكل غير مسبوق.

وتابع: يمثل انضمام مصر للبريكس أهمية في تأمين احتياجات البلاد من السلع الضرورية كالقمح من روسيا والأجهزة الإلكترونية من الهند والصين، وكذلك البن والشاي من دول أخرى كالبرازيل والمواد الخام وغيرها من دول التحالف، وكذلك سيكون هناك معاملة تفضيلية في التعامل التجاري مع تلك الدول.

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن بريكس من أهم التكتلات الاقتصادية في العالم خلال الفترة الحالية، ولذلك فإن الانضمام للتحالف يساعد مصر على تجاوز الأزمات الحالية، ومع مرور الوقت سيكون للعملة المصرية دور وستتمكن مصر من تجاوز أزمتها مع الدولار قريبًا، لافتًا إلى أن التعامل بالروبل الروسي والكروت الائتمانية في بعض المعاملات هو بداية لترسيخ مبادئ الاتفاق مع التحالف.

وقال الإدريسي إنه من المتوقع أن يكون لمصر دور هام في التحالف خاصة أن مصر نافذة دول التحالف على أفريقيا باعتبارها من أكبر الأسواق في المنطقة ولديها اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول وبالتالي ستكون نافذة دول التحالف التي يعاني بعضها من عقوبات تحد من تواصلها مع العديد من الدول.

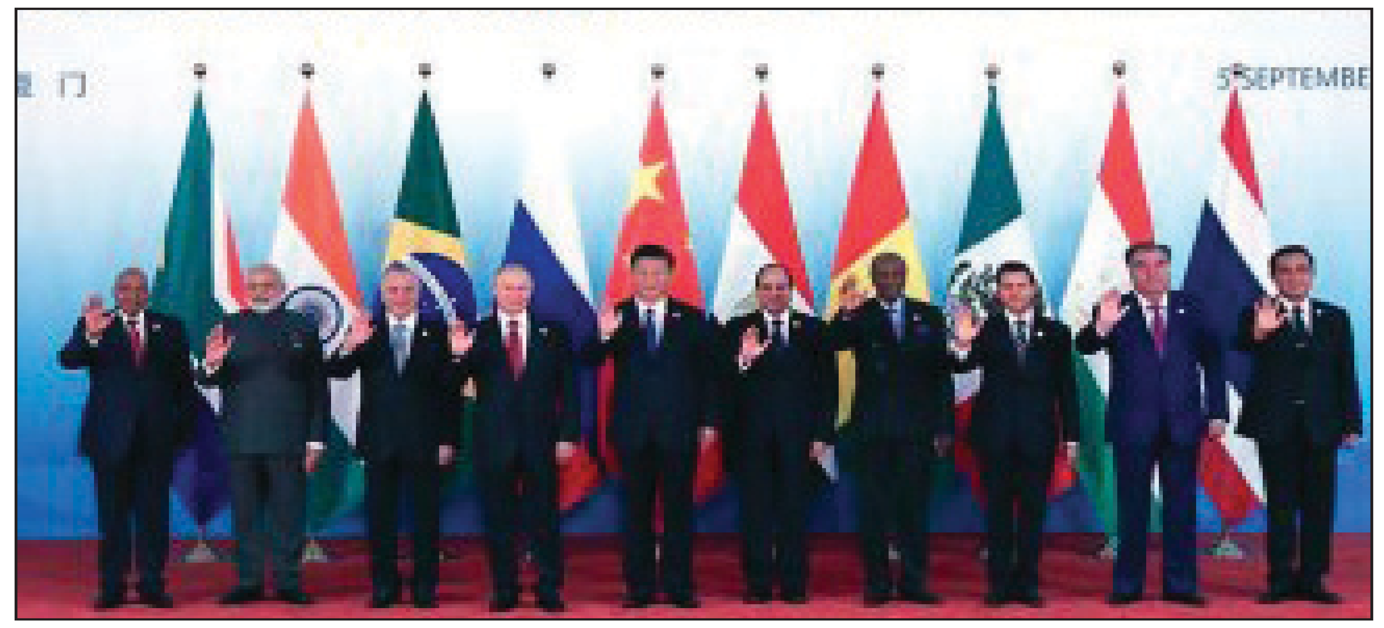

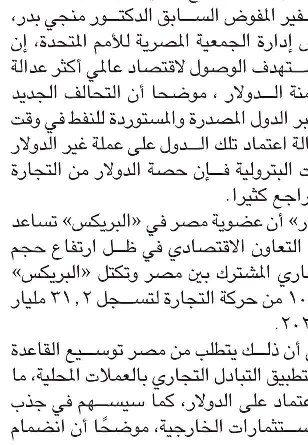

وقال السفير المفوض السابق الدكتور منجي بدر، عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للأمم المتحدة، إن البريكس يستهدف الوصول لاقتصاد عالمي أكثر عدالة وتقليص هيمنة الدولار ، موضحا أن التحالف الجديد سيضم أكبر الدول المصدرة والمستوردة للنفط في وقت واحد، وحالة اعتماد تلك الدول على عملة غير الدولار في المعاملات البترولية فإن حصة الدولار من التجارة العالمية ستتراجع كثيرا.

وأوضح «بدر» أن عضوية مصر في «البريكس» تساعد على زيادة التعاون الاقتصادي في ظل ارتفاع حجم التبادل التجاري المشترك بين مصر وتكتل «البريكس» بنحو ١٠,٥٥ من حركة التجارة لتسجل ٣١,٢ مليار دولار في ٢٠٢٢.

وأشار إلى أن ذلك يتطلب من مصر توسيع القاعدة الإنتاجية لتطبيق التبادل التجاري بالعملات المحلية، ما يقلل من الاعتماد على الدولار، كما سيسهم في جذب مزيد من الاستثمارات الخارجية، موضحًا أن انضمام مصر لبنك التنمية الجديد التابع لدول المجموعة سيعزز من فرص مصر للحصول على تمويلات تنموية بفائدة ميسرة لاستكمال المشروعات القومية والتنموية، لا سيما مشروعات التحول المناخي، بعيدا عن الضغوط الاقتصادية من المؤسسات التمويلية.

وقال عمرو صالح، أستاذ الاقتصاد السياسي ومستشار بالبنك الدولي سابقا، إن التغييرات السياسية في العالم أصبحت سريعة جدا، وهذه السرعة في المتغيرات السياسية والاقتصادية السريعة تؤثر بشكل كبير على متخذ القرار، وواضعي السياسة الاقتصادية للبلد، متابعا: «متخذ القرار كل ما يضع استراتيجية معينة يلاقي مثلا كورونا أو حرب روسيا وأوكرانيا أو حرب غزة ويضطر لتغيير الخطط التي وضعها للتعامل مع الوضع الجديد».

وأضاف، خلال تصريحات له أن المواطن أكل عيشه يكون من دخله، سواء حصل عليه من القطاع الخاص أو عمله في القطاع العام، منوها أن المواطن سيشعر بثمار التنمية عندما يدخل أكبر عدد من الأفراد للسوق ويستمتعون بدورة الاقتصاد ودورة التنمية.

الخبراء : مكاسب كثيرة ومتنوعة لمصر بعد الانضمام لمجموعة بريكس ،أبرزها أنها ستمكنها من التواصل من خلال انضمامها لتكتل البريكس لتوقيع اتفاقيات تجارية باستخدام العملات المحلية بين الدول الأعضاء

ولفت إلى أن الأزمات الاقتصادية أصبحت تحدث كل عامين أو ثلاثة، وسابقا كنا نُدرس للطلاب في الكليات أن الأزمات الاقتصادية تظهر كل ٢٥ سنة، منوها أن الدولة تتدخل حتى تتحسن الأمور ولا تجعل المواطن يتأثر بالأزمات الاقتصادية.

وتابع : «دخول مصر إلى البريكس يجعل الدولة المصرية تقتحم أحد الملاعب الاقتصادية الجديدة، وسيتيح البريكس لمصر أن تكون شريك لمجموعة متجانسة في الفكر ، وأكد أن مصر تستطيع من خلال موقعها وتاريخها أن تحصل على جزء مبير من المنافع الاقتصادية بدخولها لمجمع البريكس.

تبادل تجاري

وفق بيانات حديثة لجهاز التعبئة العامة والإحصاء ارتفعت قيمة الصادرات المصرية لدول مجموعة بريكس، بنسبة ٥,٣٪ خلال العام ٢٠٢٢، لتسجل ٤,٩ مليار دولار، مقابل ٤,٦ مليار دولار خلال ٢٠٢١.

وبحسب البيانات، زادت أيضا قيمة الواردات المصرية من دول «بريكس» خلال العام الماضي بنسبة ١١,٥٪، لتسجل ٢٦,٤ مليار دولار، مقابل ٢٣,٦ مليار دولار في العام السابق، كما ارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة إلى ٣١,٢ مليار دولار مقابل ٢٨,٣ مليار دولار، بنسبة زيادة ١٠,٥٪ .

وجاءت الهند على رأس قائمة أعلى دول مجموعة «بريكس» استيراداً من مصر خلال ٢٠٢٢؛ بقيمة ١,٩ مليار دولار، ثم الصين في المرتبة الثانية ١,٨ مليار دولار، ثم روسيا ٥٩٥,١ مليون دولار، ثم البرازيل ٤٠٢,١ مليون دولار، وأخيراً جنوب إفريقيا ١١٨,١ مليون دولار.

ويعد الهدف الرئيسي لمجموعة بريكس، هو قيادة متعددة الأطراف من الأقطاب الكبرى لتحقيق التوازن الذي يحقق المصالح المشتركة للدول، وانضمام مصر إلى بريكس، سوف يساعد على إكمال مشروعات الدول عبر القروض الميسرة، حيث أن الدول الرئيسية في تجمع بريكس تمثل أكثر من ٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٤٠٪ من سكان العالم.

ودخول مصر كعضو أساسي في تجمع بريكس سوف يحقق عدد كبير من المزايا، خاصة وأنه يتبع مجموعة بنك التنمية الجديد، والذي يقدم لأعضائه قروضًا ميسرة لأغراض المشروعات التنموية، ما يفتح لمصر آفاقا للحصول على تمويلات بقروض ميسرة لاستكمال كافة المشروعات التنموية.a

محمد محيي الدين

أول عاصمة إدارية بالمحافظات في «الوادي الجديد» قريبا

محافظ الإقليم: الطرق الجديدة تسهم في نقل 3 ملايين طن بضائع من العوينات إلى الفرافرة.. وتنفيذ أضخم مستشفى بالداخلة مزود بمهبط لـ«الهليكوبتر»

رضوى عبدالله

السياحة بوابة مصر لـ«بريكس»

افتتاح شركة مصر للطيران لخط طيران مباشر بين القاهرة ونيودلهي و تحسن ملحوظ ملحوظًا في الحركة الوافدة من عدد من دول التجمع وأبرزها الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا خلال الأشهر الأخيرة

تواصل مصر خلال العام الجديد تعزيز ارتباطها بالتكتلات الدولية لتعظيم منافعها الاقتصادية والسياسية الممكنة، دون الإخلال بتوازن علاقاتها الخارجية مع كل الأطراف الدولية الفاعلة، وعلي رأس هذه التكتلات تجمع "بريكس" ، حيث تتميز مصر بالارتباط بعلاقات ثقافية مع العديد من أعضاء تكتل البريكس بلس، وهو الأمر الذي من شأنه أن يكون له مردود إيجابي فيما يتعلق بتعزيز ...

في ديسمبر ٢٠٢٢.

السياحة بوابة تعاون

وأوضح مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في تحليله أن الدولة المصرية تسعى إلى بذل جهود حثيثة فيما يتعلق بتطوير السياحة المصرية بشكل عام، وتطوير مجالات التعاون السياحي بشكل خاص مع دول البريكس والأعضاء الجدد، حيث قامت مصر بالعديد من الإجراءات ...

لهذا التكتل، على غرار تعزيز التعاون مع دولها في مجالات السياحة والثقافة ، خاصة وأن الدولة المصرية تتمتع بثقل على درجة مرتفعة من الأهمية، سواء على الصعيد الإقليمي أو العالمي، تجعلها من الحتمية أن يرتكز التصور المقترح لتعزيز سبل الاستفادة من الانضمام إلى التجمع على وجود تكامل بين أبعاده الاقتصادية، والثقافية، والسياحية وغيرها.

سفير روسيا بالقاهرة: استخدام العملات المحلية سيكون مفيدا لجميع الدول المنضمة حديثا .. ومصر ستسهم في اتخاذ قرارات مهمة حول تنمية العالم في المستقبل خاصة في مجال الاقتصاد

نيفين يوسف

الإسكان تعلن مد فتح باب التقديم في الطرح الأول لـ"سكن لكل المصريين٣"

أعلن عاصم الجزار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عن مد فترة تلقي طلبات المواطنين الراغبين في التقديم ضمن إعلان التحويل الخاص بالطرح الأول لـ"سكن لكل المصريين ٣"، بنظام التمويل العقاري؛ وذلك حتى ١٥ يناير الجاري بدلاً من ٤ يناير؛ وذلك استجابة لطلبات المواطنين بعد تزايد الإقبال مؤخرا.

وأضاف عاصم الجزار، في بيان، أن هذا الإعلان يستهدف المواطنين الحاجزين في الطرح الأول لإعلان "سكن لكل المصريين٣"، الذين تنطبق عليهم الشروط ...

ومن جانبها، أوضحت مي عبدالحميد الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، أن هذا القرار جاء استجابة لطلبات المواطنين الراغبين في الاستفادة من هذه الفرصة ولم ينتهوا من الإجراءات المطلوبة للتحويل حتى الآن، خصوصا هؤلاء الذين لم يقوموا بدفع مبلغ استكمال مقدم جدية الحجز في مكاتب البريد المميكن.

٤٠ مليار جنيه أجمالي الأسمدة المدعومة خلال ٣ سنوات

الزراعة خلال ١٠ سنوات.. نهضة غير مسبوقة لتحقيق الأمن الغذائي

أكد السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي أن قطاع الزراعة شهد طفرة غير مسبوقة في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية نظرًا لما تمثله الزراعة من أهمية خاصة في دعم منظومة الأمن الغذائي بصورة مباشرة وشهدت العشر سنوات الماضية نهضة تستهدف تحقيق تنمية متوازنة واحتوائية ويتمثل هذا الدعم ...

٨٢٦ مركز بالإضافة إلى إنشاء عدد ٤١ مركز جديد ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة. وتنفيذاً للتوجيهات الرئاسية للتوسع في التحسين الوراثي، فقد تم إنتاج واستيراد عدد ٤,٥ مليون قصبية نتج عنها نجاح تلقيح عدد ٢,٢ مليون رأس من الماشية المحلية والحصول على ولادات تحمل الصفات الوراثية عالية الإنتاجية كما تم استيراد ...

تمويل المشروع القومي للبتلو بـ8 مليار جنيه و 263 مليون

سليمان علام

«النواب» يستهل ٢٠٢٤ بإقرار تشريعات جاذبة للاستثمار

المجلس يوافق علي مشروع قانون حكومي يهدف إلي تحويل مصر إلى مركز دولي لإنتاج الهيدروجين الأخضر ويقر حوافز و إعفاءات و ضمانات للحفاظ على المستثمرين الحاليين الموقعين على مذكرات التفاهم والاتفاقيات الإطارية في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته

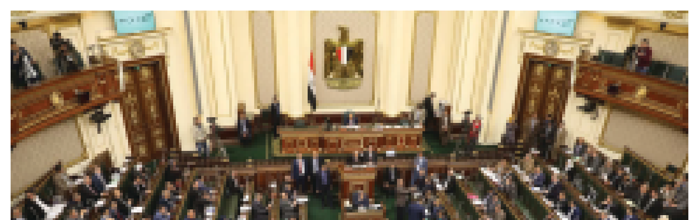

استهل مجلس النواب العام ٢٠٢٤ ، بإقرار تشريعات جديدة تهدف إلى تحويل مصر إلى مركز دولي في مجال إنتاج الهيدروجين الاخضر وجذب الاستثمارات الاجنبية بإزالة القيود على تملك الأجانب الأراضي الصحراوية .

وووافق مجلس النواب ، برئاسة المستشار الدكتور حنفي جبالي، نهائيا على مشروع قانون مُقدم من الحكومة بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين ...

الأخضر ومشتقاته، عدا سيارات الركوب.

شروط

وضمن نصوص القانون ، نصت المادة (٦) من مشروع القانون المقدم من الحكومة بشأن حوافز مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، علي التالي: " يشترط لمنح مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته وتوسعاتها الحوافز المقررة ...

داليا احمد

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٧ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٦

"جي في" توقع شراكة مع كونكورديا الروسية لإنشاء مصنع سيارات كهربائية في مصر

أعلنت شركة جي في للاستثمارات، عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة كونكورديا الروسية المتخصصة في توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، لتأسيس مصنع محلي لإنتاج منتجات ومكونات السيارات الكهربائية، بما في ذلك البطاريات، بهدف تعزيز ودعم حلول التنقل باستخدام وسائل النقل الكهربائية الخفيفة في السوق المصرية.
وقالت جي في للاستثمارات في بيان، إن ذلك في إطار العلاقات الثنائية القوية بين مصر وروسيا، وتأكيدًا على التزام الطرفين بتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار، خاصة في مجال صناعة السيارات الكهربائية.
وقع الاتفاقية كل من شريف حمودة، رئيس مجلس إدارة جي في للاستثمارات، واليكسي ميهيف، رئيس مجلس إدارة ومؤسس شركة كونكورديا الروسية المتخصصة في الطاقة الشمسية وتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية.

استراتيجية شاملة لإعادة صياغة دور شركات الأدوية في تحقيق الاكتفاء الذاتي

وزير قطاع الأعمال العام : قطاع الصناعات الدوائية لديه فرص استثمارية واعدة ويتميز بتنوع الأصول والمنتجات والخبرات المتراكمة

تشهد خطة الدولة لتحديث الصناعة وتوطين التكنولوجيا والاهتمام بصناعة الدواء والسعي لامتلاك أحدث التكنولوجيات المستخدمة فى هذا القطاع الحيوي ، خطوات وإجراءات متواصلة بهدف توطين هذه الصناعة ، وزيادة معدلات الإنتاج والوفاء باحتياجات السوق المحلية ومتطلبات التصدير .
وفي هذا الإطار شهدت الأيام الماضية جولات ميدانية للدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام لمتابعة سير العمل بشركات الأدوية التابعة والوقوف على مراحل تنفيذ مشروعات التطوير ومدى الالتزام ببرامج التدريب للنهوض بأداء العاملين واستغلال الأصول وتعظيم عوائدها، ومراجعة خطط التشغيل التي تم اعتمادها خلال الفترة الماضية.
إحدى جولات وزير قطاع الأعمال شملت زيارة مفاجئة لشركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، وذلك على هامش زيارته إلى شركة الحرير الصناعي والبوليستر بمدينة كفر الدوار محافظة البحيرة.
بدأت الزيارة بجولة تفقدية شهد خلالها الدكتور عصمت تنفيذ أعمال مشروع تطوير ورفع كفاءة المناطق الإنتاجية داخل الشركة وإضافة خطوط إنتاج جديدة ومنها خط إنتاج ODF لإنتاج الفيتامينات، ومصانع الأدوية والمستحضرات والمستلزمات التى تتميز بإنتاجها شركة الإسكندرية مثل بنج الأسنان بمختلف أنواعه وتركيزاته والذي يتم إنتاج ٦ أنواع منه ولزقة النمر وبعض أنواع المطهرات وبديل الحقن المستخدم بواسطة اللسان والباى كوفان وغيرها.
شملت الجولة خطوط إنتاج الأقراص والكبسولات والأمبولات والكريمات والقطرات والمراهم والأشربة، وتمت مراجعة خطط الصيانة ومعدلات تنفيذها والالتزام بمواعيدها في إطار ما تم التوجيه به خلال الزيارات السابقة والمخازن وكيفية تخزين المواد وقطع الغيار والربط بينها وبين الأقسام الإنتاجية لضمان استمرار الإنتاج ومدى انعكاس ذلك على القوائم المالية ومؤشرات الأداء، ومراحل العملية الإنتاجية وخطة عمل الشركة والرؤية المستقبلية، وإمكانية التوسع في المنتجات الحالية وإضافة أخرى جديدة، تماشيًا مع سياسة الدولة بدعم وتوطين صناعة الأدوية والاعتماد على المنتج المحلي وزيادة الإنتاج والصادرات.
وناقش الدكتور محمود عصمت مع مسئولي الإنتاج مؤشرات الأداء خلال الفترة الماضية، ومدى الالتزام بالجدول الزمنى فى إنهاء أعمال التطوير والتحديث في إطار الوفاء بمتطلبات التصنيع الجيد واشتراطات هيئة الدواء للحصول على الاعتمادات الدولية المطلوبة لزيادة معدلات التصدير، علما بأن الشركة تقوم بالتصدير حاليا إلى العديد من الدول الإفريقية والعربية، وكذلك توفر المواد الخام المستخدمة بكميات ولفترات زمنية حرصا على توفير منتجات الشركة خاصة بنج الأسنان للسوق المحلية والاهتمام بدراسات السوق.
ووجه الدكتور عصمت بالتصدي للتحديات والصعوبات التي تواجه الشركات للحفاظ على معدلات الإنتاج بالتوازي مع أعمال التطوير ورفع الكفاءة وتحديث المعدات وغيرها والحرص على استمرار الإنتاج والوفاء بالاحتياجات المحلية، مشيرًا إلى ضرورة الاستعانة بالمتخصصين من ذوي الخبرة وسابقة الاعمال والتعامل مع المنظمات الدولية العاملة في هذا القطاع، وضرورة التفرقة من خلال خطة العمل بين الاشتراطات المطلوبة لإعادة تأهيل خطوط إنتاج جديدة، وتم التأكيد على الاهتمام بالاشتراطات الخاصة بالمخازن خاصة من حيث المطابقة للمواصفات والحرارة والرطوبة.
وأكد الدكتور محمود عصمت أن شركات الأدوية تقوم بدور علمي ولديها أقسام تعمل على تطوير البحث والدراسات بما يعود بالنفع على المجتمع، مشيرا أن شركة الإسكندرية سباقة فى ذلك الأمر الذي انعكس على تطور منتجاتها كما وكيفا وجعلها تتميز بمنتجات دوائية دون باقى الشركات وتمتلك كافة مقومات النجاح ولدى العاملين بها خبرات متراكمة ، موجها باتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار خطة التطوير وانطلاقا من طبيعة النشاط للتوسع فى إنتاج المنتجات الجديدة التى تحتاجها الأسواق، والحرص على تطبيق نظم الجودة لافتا إلى مراجعة السياسات البيعية والتسويقية داخل الشركة لمواكبة التطور فى هذا المجال، و أهمية تطوير وحدات البيانات بما يتفق مع الاشتراطات المطلوبة، والاهتمام بتدريب العاملين على عمليات التحليل والرصد والتدوين، وكيفية التعامل مع البيانات ورفع معدلات الأداء، والاهتمام بأقسام الصيانة والجودة والمراقبة ومتابعة الأعمال وإدارة العمل اليومي وغيرها من الأعمال اللازمة للارتقاء بمنظومة العمل داخل الشركات.
جدير بالذكر أن شركة الإسكندرية للأدوية والصناعات الكيماوية تم تأسيسها عام ١٩٦٢ وتعمل في إنتاج الأدوية البشرية والمستحضرات والمستلزمات الطبية، وتتميز بإنتاج العديد من المنتجات دون غيرها مثل بنج الأسنان والباى كوفان ولزقة النمر.

تطوير مصانع شركة النيل للأدوية

كما قام الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، بزيارة مفاجئة لشركة النيل للأدوية التابعة للشركة القابضة للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية، وذلك في إطار الجولات الميدانية المستمرة لمتابعة سير العمل بالشركات والوقوف على مراحل تنفيذ مشروعات التطوير والنهوض بأداء العاملين واستغلال الأصول وتعظيم عوائدها ومراجعة خطط التشغيل الذى تم اعتمادها خلال الفترة الماضية.
تفقد الدكتور عصمت بحسب بيان الوزارة ،تنفيذ أعمال مشروع تطوير ورفع كفاءة المناطق الإنتاجية داخل الشركة وإضافة خطوط إنتاج جديدة ومنها مصانع المستحضرات الصلبة والشبه صلبة والمحاليل صغيرة الحجم والوريدية ومنطقة المخازن المتنوعة ، والتي تبلغ تكلفتها ٢٥٠ مليون جنيه، وشملت الجولة خطوط إنتاج الأقراص والكبسول والمنتجات الفوارة وغير الفوارة والمراهم والأقماع والكريمات وكذلك خطوط إنتاج أدوية الاستعمال الظاهري مثل المطهرات، بالإضافة إلى خط إنتاج الاشربة. وتمت مراجعة خطط الصيانة ومعدلات تنفيذها والالتزام بمواعيدها في إطار ما تم التوجيه به خلال الزيارات السابقة ومدى انعكاس ذلك على القوائم المالية ومؤشرات الأداء، ومراحل العملية الإنتاجية وخطة عمل الشركة والرؤية المستقبلية، وإمكانية التوسع في المنتجات الحالية وإضافة أخرى جديدة، تماشيًا مع السياسة العامة للدولة بدعم وتوطين صناعة الأدوية والاعتماد على المنتج المحلي وزيادة الإنتاج والصادرات.
وخلال الزيارة ، استمع الدكتور محمود عصمت من مسئولى الانتاج إلى شرح مختصر حول مؤشرات الأداء خلال الفترة الماضية، ومدى الالتزام بالجدول الزمنى فى إنهاء أعمال التطوير والتحديث فى إطار الوفاء بمتطلبات التصنيع الجيد واشتراطات هيئة الدواء للحصول على الاعتمادات الدولية المطلوبة لزيادة معدلات التصدير وكذلك توفر المواد الخام المستخدمة في عمليات الإنتاج ودراسات السوق والحصة التى تستحوذ عليها الشركة فى السوق المحلية.
وناقش الدكتور عصمت التحديات والصعوبات التي تواجه الشركات للحفاظ على معدلات الإنتاج بالتوازي مع أعمال التطوير ورفع الكفاءة وتحديث المعدات وغيرها، مشيرًا إلى ضرورة الاستعانة بالمتخصصين من ذوي الخبرة وسابقة الاعمال والتعامل مع المنظمات الدولية العاملة في هذا القطاع، وضرورة التفرقة من خلال خطة العمل بين الاشتراطات المطلوبة لإعادة تأهيل خطوط الإنتاج وبين المعدات المطلوبة لإقامة خطوط انتاج جديدة ،وتم التأكيد على الاهتمام بالاشتراطات الخاصة بالمخازن خاصة من حيث المطابقة للمواصفات والحرارة والرطوبة، وكذلك المعامل ووحدات البحث والتطوير داخل الشركة.
وقال الدكتور محمود عصمت إن شركة النيل للأدوية تقوم بإنتاج أكثر من ١٠٠ مستحضر يتم تداولها فى السوق المصرية وتمتلك كافة مقومات النجاح ولدى العاملين بها خبرات متراكمة ، موجها باتخاذ الإجراءات اللازمة فى إطار خطة التطوير وانطلاقا من طبيعة النشاط للتوسع فى إنتاج المنتجات الجديدة التى تحتاجها الأسواق، والحرص على تطبيق نظم الجودة مشيرا الى مراجعة السياسات البيعية والتسويقية داخل الشركة لمواكبة التطور فى هذا المجال، والاهتمام بتدريب العاملين ومواصلة تنظيم برامج تدريبية خاصة للوفاء بالاحتياجات فى قطاعات العمل المختلفة.

تحديث خطوط الإنتاج بمصانع الأدوية

جولات وزير قطاع الأعمال خلال الأيام الماضية ، شملت أيضا شركة ممفيس للأدوية التابعة للشركة القابضة للأدوية للوقوف على تنفيذ خطة تطوير مصانع الشركة ومتابعة تشغيل ما تم تنفذه منها خاصة المنطقة العقيمة التى تم افتتاحها مؤخرا، بالإضافة إلى أعمال رفع الكفاءة لعدد من خطوط الإنتاج ومنطقة الخدمات والمخازن وغيرها ، وذلك فى إطار متطلبات ممارسة التصنيع الجيد و التوافق مع اشتراطات هيئة الدواء.
وفي تصريحات له ، قال الدكتور محمود عصمت إن الوزارة لديها اهتمام كبير بقطاع الصناعات الدوائية وهناك حرص على اتخاذ ما يلزم للنهوض به وتوفير البنية الأساسية والتشريعية بالإضافة إلى التمويل اللازم نظرا للأهمية الاستراتيجية لقطاع الدواء التابع والذى يتميز بفرص استثمارية واعدة انطلاقا من حجم الأصول وعدد الشركات والتنوع فى المنتجات والخبرات المتراكمة لدى العاملين ،مشيرا أن مثل هذه الزيارات غير المخططة تستهدف الوقوف على الواقع الفعلي للشركات والحالة الفنية للمصانع وخطة الإدارة والاستماع للعاملين وتحفيزهم، وأن الفترة الماضية شهدت مناقشات و مباحثات عديده مع جميع الأطراف المعنية بصناعة الدواء بما في ذلك مستثمرين و شركات تصنيع على المستوى المحلى والخارجي للنهوض بالصناعة، والاستفادة من الأصول المملوكة للشركات.

توطين صناعة الدواء

تبنى الرئيس عبد الفتاح السيسى استراتيجية هامة توفر للمصريين حياة صحية كريمة قوامها توفير الخدمة الطبية والعلاج الآمن والفعال فاطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي المبادرات التى تستهدف تعزيز الخدمة وأنشأ هيئة الدواء المصرية التى لعبت دورا فعال فى توطين صناعة الدواء واللقاحات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوسع فى الانتاج المحلى لزيادة فرص وحجم الصادرات التى توفر عملة صعبة يمكن اعادة ضخها فى استثمارات دوائية جديدة يكون لها انعكاس على الاقتصاد القومى .
وفي هذا الإطار أسست هيئة الدواء قاعدة كبيرة للدواء المصري داخل السوق الإفريقي وشغلها الشاغل هو دعم وتوطين صناعة المستلزمات الطبية والتي تحتاج إلى عمل طويل باعتباره ملف من ملفات الصناعة والاقتصاد المصري فضلا عن استغلال التطبيقات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي فى الاستفادة من نشر الوعى وتأمين الدواء .
وكان من نتائج عمل هيئة الدواء المصرية برئاسة الدكتور تامر عصام ارتفاع صادرات الدواء المصري إلي مليار و١٦٧ مليون دولار فضلا عن كون انتاج ٩٣٪ من دواء المصريين محليا مقابل ٧٪ للدواء المستورد، دون الاعتماد على الخارج وذلك بفضل تطبيق توجيهات القيادة السياسية بتوطين صناعة الدواء واللقاحات ونقل التكنولوجيا العالمية لمصر للاستفادة منها عبر الشراكات مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة فى سوق الدواء
ووصل حجم استثمارات القطاع الدوائي فى مصر إلى ١١٠ مليارات جنيه، حيث تتراوح معدلات نمو القطاع الدوائي بما يوازى ٢٠٪ عن الفترات السابقة، وهو ما يؤكد أن القطاع يسير وفق أسس علمية وعملية واضحة ترفع من اقتصاديات البلاد.
وقالت هيئة الدواء المصرية: شهدت البنية التحتية بقطاع الدواء المصري تطورا ملحوظا حيث وصل عدد مصانع الأدوية المرخصة ١٧٩ مصنع بأجمالي ٧٩٩ خط انتاج مقارنة بحوالي ١٣٠ مصنع بإجمالي ٥٠٠ خط انتاج فى عام ٢٠١٤ ، أي بزيادة تصل إلي ٥٠ مصنع و٣٠٠ خط انتاج وبمعدل نمو ٣٧٪ و٦٠٪ على الترتيب وهى تمثل خطوط انتاجية متخصصة تعكس نمو السوق الدوائي المصري؛ وبما يتواكب مع المستجدات العالمية.
وأضافت هيئة الدواء المصرية : انعكست تلك الطفرة في البنية التحتية لقطاع الدواء المصري على نجاح الصناعة الوطنية في مواكبة النمو الإيجابي بسوق الدواء المصري وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك بنسبة ٩٤٪ من اجمالي مبيعات السوق الدوائي المصري البالغة ٤ مليار عبوة بينما يتم تغطية نسبة ٦٪ فقط من المبيعات من خلال المستحضرات المستوردة تامة الصنع، والتي تتمثل في مجموعات علاجية وتكنولوجيا حديثة جاري العمل على توطينها.

خطة موسعة لتوطين صناعة الدواء لتحقيق الاكتفاء الذاتي.. زيادة مصانع الأدوية المرخصة لـ179 مصنعا.. وانخفاض الفاتورة الاستيرادية 500 مليون دولار

أسامة السيد

شركة العاصمة الإدارية والسفارة العمانية بالقاهرة توقعان عقد بيع قطعة أرض لبناء المقر الجديد للسفارة بالحي الدبلوماسي

وقعت كل من شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية وسفارة سلطنة عمان بالقاهرة عقد بيع قطعة أرض بمساحة (٤) فدان تقريبا لبناء المقر الجديد لسفارة سلطنة عمان بالقاهرة، هذا وقد قام بالتوقيع على العقد كل من المهندس خالد عباس رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة والسفير عبد الله بن ناصر الرحبي سفير سلطنة عمان بالقاهرة بحضور الوزير المفوض خليفة بن راشد بن حميد الشامسي نائب السفير والدكتور مهندس أحمد فهمي فرج مدير عام الشركة وعدد من قيادات الشركة.
وصرح السفير عبد الله الرحبي قائلا: "أشيد بفكرة الرئيس عبد الفتاح السيسي في تشييد وبناء العاصمة الإدارية الجديدة وما تتضمنه من جودة حياة المواطن المصري والمشروع يمثل نقلة نوعية في مصر ويساعد في الخروج من الازدحام وتخفيف العبء عن القاهرة العاصمة.

المصرية للاتصالات ترفع اسعار الإنترنت الأرضي وتتيح المواقع التعليمية والخدمات الحكومية مجاناً

قررت الشركة المصرية للاتصالات "وي" رفع أسعار باقات الإنترنت الأرضي وفقا للبيانات المحدثة على الموقع الرسمي للشركة على الإنترنت.
وحسب ما اظهره الموقع تطبق الزيادة الجديدة في الأسعار بداية من ٥ يناير الجاري، على أن يكون تصفح المواقع الإلكترونية التعليمية مجانا.
وارتفعت باقات الإنترنت الأرضي سعة ١٤٠ جيجابايت إلى ١٦٠ جنيه بدلا من ١٢٠ جنيه، بينما بلغت قيمة الإشتراك في باقة ٢٠٠ جيجابايت ٢٢٥ جنيه بدلًا من ١٧٠ جنيه.
وباقة ٢٥٠ جيجابايت بسعر ٢٨٠ جنيه بدلًا من ٢١٠ جنيه ، وباقة ٤٠٠ جيجابايت بسعر ٤٤٠ جنيه بدلًا من ٣٤٠ جنيه.
وبلغت سعر باقة ٦٠٠ جنيه بسعر ٦٥٠ جنيه بدلًا من ٥٠٠ جنيه، وباقة ١ تيرابايت بسعر ١٠٥٠ بدلًا من ٨٠٠ جنيه

جابكو : وضع البئر الأولى من حقل بترول شمال صفا على خريطة الإنتاج

نجحت شركة بترول خليج السويس (جابكو) في وضع البئر الأولى من حقل بترول شمال صفا، بمنطقة شمال شرق رمضان، في خليج السويس، على خريطة الإنتاج في بداية العام الجديد، وهو ما يأتي في ظل تنفيذ استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية من أجل زيادة إنتاج البترول الخام والإسراع بتنمية الحقول المكتشفة والاستغلال الأمثل للفرص المتاحة لتعظيم الإنتاجية.
وتابع المهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، تطورات تنفيذ خطة الإنتاج المبكر من حقل بترول شمال صفا مع المهندس صلاح عبدالكريم، رئيس شركة جابكو، حيث تستهدف المرحلة الأولى من مشروع الإنتاج المبكر من الحقل أن يصل إلى ٦ آلاف برميل يوميا منتصف شهر يناير الجاري، وذلك بعد أن تم وضع البئر الأولى على خريطة الإنتاج بمعدل ٢٥٠٠ برميل يوميا، وجار الانتهاء من وضع البئر الثانية منتصف شهر يناير ليرتفع الإنتاج إلى المعدلات المستهدفة، والمخطط زيادتها مجددا إلى ١٢ ألف برميل يوميا من خلال تنفيذ خطة طموحة لحفر ٧ آبار جديدة.

أبو قير للمغذيات تتعاون مع تحالف شركات في مشروع لإنتاج الأمونيا الخضراء

شهد طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية توقيع مذكرة تفاهم بين شركة أبو قير للمغذيات الزراعية ومجموعة ABB العالمية وشركة MPS لحلول البنية التحتية المستدامة وشركة بتروجت وذلك لإمداد مشروع شركة شمال أبوقير للمغذيات الزراعية بالهيدروجين الأخضر والكهرباء المتجددة اللازمين لإنتاج الأمونيا الخضراء والتي تعتبر مادة خام لإنتاج سماد نترات الأمونيوم المبرغلة بطاقة ٢٤٠٠ طن يوميا.
وقع الاتفاقية كلا من المهندس عابد عز الرجال رئيس شركة أبو قير للأسمدة والصناعات الكيميائية والمهندس وليد لطفى رئيس شركة بتروجت والمهندس أحمد الشربينى نائب رئيس مجموعة ABB والمهندس وليد حفناوى مدير القطاع الكيميائي بالمجموعة وياسر فؤاد مستشار رئيس شركة MPS.
وأكد الملا عقب التوقيع أن قطاع البترول يتمتع بإمكانات متميزة وقدرات كبيرة خاصة فى مجال البنية التحتية ويحرص دائما على العمل ضمن منظومة تعاون وترابط مع القطاع الخاص لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية للدولة فى مجال البترول والغاز والطاقات الخضراء ، مشيرا إلى أن قطاع البترول المصرى يتمتع بفرص استثمارية كبيرة يجب أن نحسن استغلالها بالتوازى مع جهود خفض الانبعاثات والحفاظ على البيئة.
وتأتى مذكرة التفاهم من منطلق حرص شركة شمال أبوقير للمغذيات الزراعية على مواكبة التوجه العالمى للحد من المشكلات البيئية وبالأخص الحد من الإنبعاثات الكربونية، وتماشيًا مع رؤية الدولة للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وإستغلال الطاقة المتجددة لترشيد الإستهلاك من الغاز الطبيعى، وتعزيز الإستدامة البيئية وتنويع مصادر الطاقة فى مصر وذلك لما تمتلكه مصر من موارد طاقة متجددة وفيرة مثل الشمس والرياح تمكنها من تطوير صناعة الهيدروجين الأخضر.

اسلام عبدالفتاح

بروتوكول تعاون بين وزارة الموارد المائية والري وشركة السكر والصناعات التكاملية

شهد هانى سويلم وزير الموارد المائية والرى ، مراسم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين وزارة الموارد المائية والري وشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية بشأن التعاون للنهوض بزراعات قصب وبنجر السكر ، وذلك في إطار البرنامج القومي للنهوض بالمحاصيل السكرية ، وقام بالتوقيع كل من السيد المهندس/ محمد صالح رئيس مصلحة الري ، واللواء / عصام الدين البديوى العضو المنتدب والرئيس التنفيذى لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية .
وصرح الدكتور سويلم أن توقيع هذا البروتوكول يأتي في ضوء السعي لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الشاملة والمستدامة التي تتبناها الدولة المصرية ، وتماشيا مع التوجهات العامة للدولة للإرتقاء بزراعة وصناعة السكر في مصر إنعاكسا لرؤية مصر ٢٠٣٠ ، وفى إطار التعاون القائم بين أجهزة الدولة المختلفة لتحقيق أفضل عوائد ممكنة تعود بالنفع على المزارعين بزيادة انتاجية المحاصيل السكرية ، وبما يسهم في ترشيد إستخدام المياه وتعظيم العائد من وحدة المياه ، وتقليل معدلات الإستيراد والمساهمة في سد الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج المحلي من السكر ، وترشيد استخدام الأسمدة وكافة تكاليف الإنتاج ، وتخطى كافة العقبات التي تواجه زراعة وصناعة السكر لتحقيق الإكتفاء الذاتي.
وأضاف أن محصولى قصب وبنجر السكر يُعدان من المحاصيل القومية ذات الأهمية الإستراتيجية العالية ، كونهما من محاصيل الصناعات التحويلية الهامة كما يتداخلان في العديد من المنتجات الثانوية في كافة المجالات الزراعية والصناعية ، ومشيرا إلى أن شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية والتابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية تُعد أحد قلاع الصناعة الوطنية في مصر حيث تمتلك الشركة عدد (٨) مصانع سكر بصعيد مصر ، وهي واحدة من أكبر منتجي السكر في جمهورية مصر العربية ، ومن أقدم مصانع السكر في مصر وافريقيا والشرق الأوسط .
وبموجب هذا البروتوكول تم الاتفاق على التعاون المشترك في تنفيذ مزارع إرشادية تطبيقية تستخدم نظم الري الحديث للنظر في تعميم التجربة حال نجاحها علي مختلف المحافظات بهدف التوسع في زراعة محصولي قصب السكر وبنجر السكر ، مع إمكانية التعاون لتجربة أصناف جديدة في هذه المزارع الإرشادية ، مع التأكيد على التنسيق مع كافة الجهات المعنية للاستفادة من الخبرات المتاحة لديها للارتقاء بهذه الزراعة وتقديم كافة أشكال الدعم الفني والبحثى .
كما يتضمن البروتوكول إجراء عدد من الندوات التدريبية تحت إشراف وزارة الموارد المائية والرى على تشغيل وصيانة شبكات الري الحديث ومنظومة الفلاتر والتسميد والخطوط الرئيسية والفرعية لضمان استدامة هذه الأنظمة بعد تنفيذها ، وأيضاً تنظيم ندوات تثقيفية تحت إشراف شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية لمناقشة المزارعين فى تحديد توقيتات الحصاد والعمل علي حل كافة المشكلات التي تواجه المزارعين .
وبموجب هذا البروتوكول أيضاً .. تقوم شركة السكر والصناعات التكاملية المصرية بتحفيز مزارعي قصب السكر في المزارع الإرشادية التطبيقية الواقعة تحت إشراف وزارة الموارد المائية والري بمبلغ مالي قدره خمسة آلاف جنيه يتم دفعه بمعرفة الشركة للمزارعين الملتزمين بإستخدام أساليب الري الحديث على ألا يقل معدل إنتاجية الفدان عن ٥٠ طن في الموسم مع توريد المحصول كاملاً إلى أحد مصانع السكر التابعة لشركة السكر والصناعات التكاملية المصرية بأي من المحافظات المختلفة .

المقاولون العرب تنفذ جسرين في مدينة درنة الليبية

شهدت مدينة درنة الليبية مراسم توقيع كبرى العقود فى مجال الإعمار لتنفيذ جسرين في مدينتي درنة وسوسة الليبيتين، حيث وقع العقود المهندس بالقاسم حفتر، المدير التنفيذي لصندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمناطق المتضررة، والمهندس أحمد العصار رئيس مجلس إدارة شركة المقاولون العرب، المنفذة للأعمال، وذلك بمقر إدارة الصندوق فى مدينة درنة.
يأتى هذا التوقيع في إطار سعي الحكومة الليبية بقيادة رئيس مجلس الوزراء الليبى الدكتور أسامة حماد لاتخاذ الإجراءات العاجلة لإعادة إعمار المدن المتضررة من آثار إعصار دانيال.
شمل التوقيع عقود إنشاء جسور جديدة فى المدخل الغربي لمدينة درنة التى جرفتها السيول، ومنها جسر بأعلى وادي أبو مهبول، وجسر بأعلى وادى مرقص، بالطريق البحري الرابط بين مدينتي سوسة ودرنة.
وعقب مراسم توقيع العقد أكد المدير التنفيذي للصندوق المهندس بالقاسم حفتر على ضرورة البدء فى الأعمال واتمامها فى أسرع وقت من أجل حل جميع الاختناقات التى تعاني منها مدينة درنة، مع ضرورة الحفاظ على الجودة.
من جانبه رحب المهندس أحمد العصار رئيس شركة المقاولون العرب بالتعاون مع صندوق إعادة إعمار مدينة درنة والمناطق المتضررة والذى يأتي فى إطار العلاقات التاريخية بين مصر وليبيا مؤكدا أن الشركة تتشرف بمواصلة التعاون مع الأشقاء الليبيين، والذي يمتد منذ ١٩٦٦ ومبينا أن هذا التعاون يأتى فى إطار الالتزام المصري والواجب الوطني تجاه الإشقاء الليبيين، خاصة فى صدد إعادة الإعمار، مشيرا إلى أن الشركة ستقوم باستخدام أحدث الأساليب فى تنفيذ المشروعين مع مراعاة أعلى مقاييس الجودة العالمية.
حضر توقيع العقد المهندس حاتم العريبى رئيس لجنة إعمار بنى غازى ، والمهندس حسن مصطفى عضو مجلس إدارة الشركة والمهندس أنس الصغير المشرف على فرع الشركة بليبيا، والمهندس رأفت المحروقي مدير فرع الشركة بليبيا.
يذكر أن شركة المقاولون العرب سبق لها الإسهام فى المشروعات التنموية والحيوية فى ليبيا وكانت من أولى الدول التى عملت بها الشركة فى الخارج، حيث نفذت العديد من المشروعات الحيوية من طرق، وجسور وموانئ، ومشروعات الكهرباء وجامعات ومنشآت عسكرية وسياحية ومطارات ومحطات مياه وإسكان، كما شاركت مؤخراً فى المؤتمر الدولى لإعادة إعمار مدينة درنة والمدن والمناطق المتضررة ضمن ١٣٢ شركة عربية وأجنبية.

ينتج أعيرة المدافع الثقيلة والصلب المدرع..

وزير الإنتاج الحربي يتفقد مصنع ١٠٠ الحربي

تفقد المهندس محمد صلاح الدين مصطفى، وزير الدولة للإنتاج الحربي، شركة أبو زعبل للصناعات الهندسية "مصنع ١٠٠ الحربي" إحدى الشركات التابعة للوزارة، يرافقه عددًا من المسئولين بالوزارة والهيئة القومية للإنتاج الحربي.
يأتي ذلك في إطار حرص الوزير على متابعة معدلات تنفيذ المشروعات التي تنفذها الشركة.
شملت الجولة التفقدية المرور على عدد من خطوط الإنتاج بشركة أبو زعبل للصناعات الهندسية، كما حرص خلال المرور على الحديث مع العاملين بالشركة والاستماع إلى مطالبهم وتفقد أحوالهم.
واطلع الوزير على الموقف التنفيذي للمشروعات الجاري والمخطط تنفيذها، بواسطة شركة "أبو زعبل للصناعات الهندسية"، مشيرا إلى أهمية الشركة "مصنع ١٠٠ الحربي"، حيث إنها تختص بالمساهمة في تلبية احتياجات القوات المسلحة من الأعيرة المختلفة للمدافع الثقيلة والمتوسطة وكباري الاقتحام سريعة الإنشاء والصلب المخصوص، ومنتجاتها الحديثة من الصلب المدرع، والذي يعد منتجاً استراتيجياً يمثل أساس صناعة المعدات القتالية والدفاعية من مركبات مدرعة ودبابات.
وأكد الوزير أن تصنيع هذا المنتج الاستراتيجي يأتي في إطار الحرص على تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بالعمل على امتلاك القدرة في هذا المجال، موضحًا أن شركة أبو زعبل للصناعات الهندسة تستغل فائض الطاقات الإنتاجية في تصنيع العديد من المنتجات الهندسية التي تُستخدم في عدة مشروعات قومية مثل، ألواح الصلب المدرفلة على البارد والساخن، وعروق البيلت للحديد والصلب، وبعض مكونات مصانع تحويل القمامة إلى سماد عضوي وخزانات المياه والوقود المقاومة للصدأ، والتي يتم تصنيعها وفقًا لأحدث التقنيات وبأعلى معايير الجودة.
وأشار إلى أن الشركة توفر خطوط إنتاج تضاهي خطوط الإنتاج العالمية وتمتلك عمالة مدربة على أعلى مستوى.
وأكد الوزير الحرص على الاهتمام بتطوير العنصر البشري وخطوط الإنتاج بالشركات التابعة؛ لتعمل وفق تكنولوجيات التصنيع الحديثة، مشدداً على ضرورة متابعة مستجدات المشروعات التي يتم تنفيذها بمختلف الجهات التابعة والانتهاء من تنفيذها في التوقيتات المحددة.

رضوى عبدالله

١١٠ ملايين جنيه أرباح فندق رومانس المملوك لقطاع الأعمال العام خلال ٢٠٢٣

قام محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، بجولة تفقدية بفندق رومانس المملوك لشركة مصر للسياحة التابعة للشركة القابضة للسياحة والفنادق، وذلك لمتابعة أعمال التطوير ورفع كفاءة الخدمات ودخول الشاطئ الذي حصل عليه الفندق لأول مرة الخدمة مطلع الصيف المقبل.

وبحسب بيان، استضاف الفندق نحو ١٣٥٠ زائر خلال الاحتفالات التي أقامها بمناسبة حلول العام الجديد، وحقق إيرادات غير مسبوقة بلغت نحو ١١٠ ملايين جنيه عن عام ٢٠٢٣.

وأشار البيان، إلى أن الفندق شهد ظل أعمال التطوير خلال الفترة الماضية والتى بلغت تكلفتها ٥٦ مليون جنيه،

وأكد محمود عصمت أن تنمية وتطوير الأصول المملوكة للشركات التابعة واستغلالها بالشكل الأمثل وحسن إدارتها لتعظيم عوائدها كان ومازال من أهم أولويات خطة العمل في إطار استراتيجية الوزارة، ومنها المنشآت السياحية والفنادق التابعة بجميع درجاتها الفندقية.

وزير الإسكان يبحث مع «إس إف أي چي» السعودية الفرص الاستثمارية المتاحة

بحث عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مع الأمير خالد بن سعود بن تركي آل سعود، وعمرو عفيفي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إس إف أي چي السعودية، والوفد المرافق لهما، الفرص الاستثمارية المتاحة بالمجالات المختلفة.

وأكد عاصم الجزار في بيان، أن الدولة المصرية تقدّم كل أشكال الدعم، وتوفر البيئة الملائمة للاستثمار والمستثمرين في مختلف المجالات، وخاصة لأشقائنا العرب، كما أن الدولة المصرية لديها فرص واعدة للاستثمار في المجالات المتنوعة، وخاصة بالمدن الجديدة.

وعرض وزير الإسكان على الأمير خالد بن سعود، والوفد المرافق له، العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال السياحة والفندقة، وفى مجال التصنيع الغذائي، وهي المجالات التي أبدى الوفد السعودي اهتماماً خاصاً بالاستثمار بها، ومن تلك الفرص، منطقة الأعمال المركزية بالعاصمة الإدارية الجديدة، ومنطقة أبراج الداون تاون بمدينة العلمين الجديدة، وغيرهما.

ومن جانبه أشاد خالد بن سعود بن تركي آل سعود، بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة المصرية لتنفيذ تلك المشروعات العملاقة في أزمنة قياسية، وفى مختلف المجالات، مؤكداً أن لديه اهتماماً كبيراً بالاستثمار في دولة مصر الشقيقة، والتي تتمتع بفرص واعدة للاستثمار في المجالات المختلفة.

وفى سياق متصل، اصطحب المهندس شريف الشربيني، رئيس جهاز العاصمة الإدارية الجديدة، الأمير خالد بن سعود بن تركي آل سعود، وعمرو عفيفي، الرئيس التنفيذي لمجموعة إس إف أي چي السعودية، والوفد المرافق لهما، في جولة بمشروعي منطقة الأعمال المركزية، والحدائق المركزية "كابيتال بارك" بالعاصمة الإدارية الجديدة.

مصر و«موانئ أبوظبي» توقعان عقدا لتشغيل محطات ركاب وسفن الغردقة وشرم الشيخ

شهد وزير النقل، كامل الوزير، فعاليات التوقيع بالأحرف الأولى لعقد منح التزام بناء وتطوير وإدارة وتشغيل وتسويق وصيانة وإعادة تسليم محطات الركاب والسفن السياحية بموانئ الغردقة وسفاجا وشرم الشيخ بين الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر ومجموعة موانئ أبوظبي.

ووقع على العقد كل من رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر، اللواء محمد عبدالرحيم، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط لمجموعة موانئ أبوظبي، أحمد المطوع.

وقال وزير النقل، في تصريحات صحفية خلال فعاليات التوقيع، إن هذا التعاقد سيساهم في تسيير خط كروز ما بين ميناء زايد وموانئ سفاجا والغردقة وشرم الشيخ، ولاحقا موانئ الخليج العربي وميناء العقبة بالموانئ الأوروبية والآسيوية، كما أن هذا التعاقد هو تكامل مع موانئ أبوظبي التي تتعاون مع خطوط ملاحية عالمية ومقاصد سياحية في مختلف دول العالم.

وأضاف أن التعاقد يأتي في إطار توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتعظيم سياحة اليخوت وسياحة سفن الكروز في مصر، وفي ضوء انطلاق التعاون الكبير بين وزارة النقل المصرية ومجموعة موانئ أبوظبي في مجال النقل البحري واستمرارا للتعاون مع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في مجال الإدارة والتشغيل للمحطات المختلفة، مشددا على أن مصر لم ولن تبيع موانئها وهذا التوقيع ليس بيعا أو استحواذا ولكن شراكة بين الجانبين.

وأشار الوزير إلى أنه كما سبق وتم عقد مؤتمر موسع مع المستثمرين منذ عدة أيام لتعظيم سياحة اليخوت في مصر، وتدعيم سبل إنشاء المراين المحلية والدولية بها واستعراض الإجراءات المتنوعة والمتميزة لتعظيم سياحة اليخوت في مصر، وتبسيط وتسريع الإجراءات الخاصة بها عند وصول ومغادرة اليخوت الأجنبية للموانئ والمراين السياحية التي تقع على سواحل مصر، فإن اليوم تم توقيع بالأحرف الأولى عقد منح التزام بناء وتطوير وإدارة وتشغيل وتسويق وصيانة وإعادة تسليم محطات الركاب والسفن السياحيه بموانئ الغردقة وسفاجا وشرم الشيخ مع مجموعة موانئ أبوظبي، وهو توقيع يختص بنوع آخر من السياحة وهي سياحة الكروز.

داليا أحمد

هيئة الاستثمار تكرم الموظفين المتميزين

كرمت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، عددا من الموظفين بقطاعي المناطق الحرة وخدمات الاستثمار والجهات الملحقة لتميز أدائهم والإسهام في تحقيق أهداف الهيئة خلال عام ٢٠٢٣، وفق بيان.

وأكد حسام هيبه، الرئيس التنفيذي للهيئة، أن هذا التكريم فرصة لتعزيز ثقافة التميز على جميع المستويات بالهيئة، وتشجيع الموظفين على السعي لتحقيق وتقديم أفضل النتائج.

كما دعا إلى ضرورة العمل باستمرار على حرفية الأداء والتنسيق المستمر بين كل العاملين، لموظفي الهيئة بجميع القطاعات والإدارات والذين يساهمون بشكل فعّال في تحقيق رؤية وأهداف الاستثمار والهيئة.

وفي هذا الإطار، قال ياسر عباس نائب الرئيس التنفيذي للهيئة لخدمة المستثمرين، إن هذا التكريم ليس فقط تقديرًا للنجاحات الفردية، بل أيضًا تأكيدًا للروح الجماعية في الهيئة.

وزير قطاع الأعمال يتفقد شركة الحرير الصناعي لإعادة تشغيلها بعد توقف ١٠ سنوات

تفقد وزير قطاع الأعمال العام، الدكتور محمود عصمت، مشروع التطوير وإعادة تشغيل مصانع شركة الحرير الصناعي وألياف البوليستر بمدينة كفر الدوار محافظة البحيرة، والتي تعمل في إنتاج الفايبر بوليستر الفرجن القطني والصوفي الذي يتم استيراده من الخارج، علمًا بأن الشركة متوقفة عن الإنتاج منذ ما يقرب من ١٠ سنوات وأنه لا يوجد مثيل لها في الشرق الأوسط.

يأتي ذلك في إطار الجولات الميدانية لمتابعة أعمال تنفيذ مشروعات التطوير والتحديث وإدخال التكنولوجيات الجديدة وإعادة تشغيل المصانع وخطوط الإنتاج المتوقفة خاصة التي ليس لمنتجاتها بدائل في السوق المحلية.

وتجول عصمت داخل الشركة وتفقد الأقسام والوحدات الإنتاجية، تمهيدًا لإعادة التشغيل وشملت الجولة مصنع خيوط وألياف البوليستر وخط إنتاج الشعيرات الصوفية والذي سيتم تحويله للعمل بخامات محلية، وتمت مراجعة خطة بدء التشغيل واختبار المنتج والمواصفات المطلوبة للتصدير وكذلك السوق المحلية.

وأكد عصمت أن إعادة تشغيل الشركة يأتي في إطار السياسة العامة للدولة لدعم الصناعة وتوطينها وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي لتقليل الواردات وتوفير احتياجات السوق المحلية بدلا من استيرادها، مع تصدير الفائض للأسواق الخارجية.

وأوضح الدكتور عصمت أهمية برنامج تدريب وإعادة تأهيل العمالة موجها بالإسراع فى الانتهاء من الخطة التسويقية، وضرورة أن تعتمد السياسة البيعية على التعاون مع شركاء الصناعة من القطاع الخاص وتوفير ما يلزمهم من منتجات الشركة واتاحة الفرصة أمامهم لاستغلال الطاقات الإضافية، مشيرا إلى ضرورة التكامل لتحقيق الهدف من هذه الاستثمارات الضخمة وزيادة الصادرات وخفض الواردات وتوفير مستلزمات الصناعة للشركات الخاصة.

"بتروجلف" وشركاتها التابعة توقع عقد تسوية مع "التجاري الدولي"

وقّعت شركة الخليجية للاستثمار البترولي "بتروجلف" وشركاتها التابعة الثلاث عقد تسوية مع البنك التجاري الدولي بمصر؛ وفق بيان لبورصة الكويت>

واتفق الأطراف على تسوية جميع المديونية المستحقة للبنك نهائياً، وإنهاء كافة النزاعات القائمة، وشطب الرهن، وإلغاء الكفالات والضمانات بعد قيام الشريكة بسداد ٤ ملايين دولار أمريكي نقداً للبنك على دفعات.

وتُسدد تلك المديونية على ٣ دفعات الأولى بقيمة مليوني دولار خلال ٥ أيام عمل من التوقيع، أما الثانية فبقيمة ٧١٤,٨ ألف دولار تُسدد بتاريخ لا يتجاوز ٣١ يناير ٢٠٢٤، على أن تُسدد الدفعة الأخيرة بمبلغ ١,٢٨ مليون دولار بحد أقصى ٢٠ مارس القادم.

يأتي ذلك بالإضافة إلى تناول الشركة عن القيمة المغطاة من خطابات الضمان الصادرة من البنك، وقيام الشركة بحد أقصى نهاية الشهر الحالي بعمل وديعة نقدية لدى البنك بمبلغ ١,٢٨ مليون دولار؛ بما يمثل ١٠٢٪ من خطابات الضمان؛ وذلك كضمان لتغطية خطابات الضمان الصادرة من البنك، وتستردها الشركة عند الإفراج عن تلك الخطابات.

ونوهت "بتروجلف" بأنه في حال عدم التزامها تعتبر التسوية كأن لم تكن، وتخصم أي مبالغ مدفوعة من رصيد المديونية قبل التسوية.

وتوقعت الشركة تحقيق ربح بقيمة ٦ ملايين دينار في بيان الدخل؛ نتيجة الفرق بين مبلغ التسوية والقيمة المسجلة بدفاتر الشركة كما في نهاية سبتمبر السابق، مع انخفاض الذمم الدائنة بـ٧,٦١ مليون دينار المسجلة قروضاً أجنبية.

وأوضحت "بتروجلف" أن ذلك الأثر المالي مشروط بتنفيذ شروط العقد، وخاضع للمراجعة من قبل مراقب الحسابات.

وكانت الشركة قد أعلنت في ٢٨ ديسمبر/كانون الأول السابق مستجدات مفاوضات التسوية لعقود التسهيلات المبرمة مع "التجاري الدولي" وتعديلاتها.

وزارة الطيران تكشف تفاصيل تطوير شركة مصر للطيران

كشفت وزارة الطيران المدني تفاصيل تطوير شركة مصر للطيران والاستثمارات الجديدة بالشركة الوطنية.

وجاءت على النحو التالي:

• زيادة فى حجم أسطول الشركة الوطنية بعدد (٢٨) طائرة جديدة.. مقسمة إلى:

(١٨) طائرة من طراز بوينج MAX ٨-B٧٣٧.

(١٠) طائرات إيرباص ٣٥٠

• جارى تجديد المقاعد المتقادمة فى عدد ١٩ طائرة كمرحلة أولى .

• إحلال معدات الخدمات الأرضية.

• جارى رفع كفاءة الخدمة من خلال دورات تدريبية للعنصر البشرى.

• جارى تجديد استراحات درجة رجال الأعمال بمطار القاهرة الدولى.

• جارى التعاقد على تطوير الموقع الالكترونى وتطبيق الهاتف.

• نمو فى أسطول الشركة من ٧١ طائرة الى ٨١ طائرة بزيادة قدرها ١٢٪.

• زيادة فى عدد الوجهات التى تصل اليها الشركة من (٦٦) الى (٧٣) وجهه خلال بنسبة زيادة ١٠٪.

• زيادة فى أعدد الرحلات الجوية من أكثر ٩٥٠٠ ألف رحلة جوية إلى أكثر من عشرة آلاف رحلة جوية بنسبة زياده قدرها ٦٪.

• زيادة فى عدد ساعات التشغيل من ٥٨ الف ساعة إلى ٦٦ ألف ساعة بنسبة قدرها ١٥٪

تكاتف العقارية توقع عقد شراء وحدات تجارية في مصر

أعلنت شركة مبرد القابضة قيام شركة تكاتف العقارية التابعة والمملوكة لها بنسبة ٩٨٪، بتوقيع عقد ابتدائي لشراء وحدات تجارية بمنطقة الجيزة بجمهورية مصر العربية.

وأوضحت "مبرد" في بيان لبورصة الكويت، أن قيمة العقد تبلغ ٩٧,٢٠ مليون جنيه مصري أي ما يعادل ٩٦٧,٥٠ الف دينار كويتي، وأنه جاري العمل على البدء في إجراءات نقل ملكية الوحدات لصالح الشركة التابعة.

وقالت الشركة إن الأثر المالي لذلك يتمثل في زيادة بند العقارات مقابل الانخفاض في النقد المتوفر، وزيادة إيرادات العقارات، علما بأن ذلك الأثر المالي سيظهر ضمن البيانات المالية للربع الأول من عام ٢٠٢٤.

وزيرة التعاون الدولي تبحث مع رئيس "الاستثمار" تعزيز التعاون المشترك بين الهيئة وشركاء التنمية ودعم الشركات الناشئة

التقت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، حسام هيبة، رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بمقر وزارة التعاون الدولي بالعاصمة الإدارية الجديدة، وبحضور فرق العمل من الجانبين، لبحث تعزيز التعاون المشترك بين الهيئة وشركاء التنمية في مختلف المجالات، ودفع الشراكات الدولية لدعم بيئة الأعمال، والشركات الناشئة، في إطار الجهود التي توليها الدولة لتشجيع الابتكار وريادة الأعمال وزيادة دورها في الاقتصاد القومي، كما تم خلال اللقاء متابعة تنفيذ الشراكات القائمة بين هيئة الاستثمار وشركاء التنمية.

وشهد اللقاء مناقشة سبل تعزيز التعاون الدولي، والشراكات مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين في مجال تشجيع الشركات الناشئة وريادة الأعمال، وبحث الشراكات الهادفة لتعزيز دور وحدة نمو وازدهار الشركات الناشئة، في دعم بيئة ريادة الأعمال، واقتراح الأطر واللوائح والقوانين المحفزة لتلك الشركات باعتبارها عنصرًا فاعلا في الاقتصاد.

كما تطرق اللقاء إلى الدور الذي تقوم به شركة مصر لريادة الأعمال والاستثمار Egypt Ventures، أول شركة رأسمال مخاطر، برأسمال حكومي لتشجيع ودعم بيئة الاستثمار في الشركات الناشئة، والخطوات المستقبلية لزيادة دورها من خلال الدعم الفني والاستثمارات في الشركات ومسرعات الأعمال.

حصاد «صندوق مصر السيادي» علي مائدة البرلمان

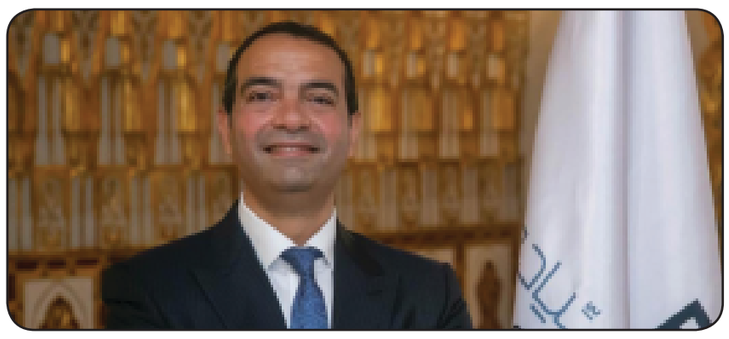

الصندوق يقدم أول تقرير عن خطته الاستثمارية ل«الخطة والموازنة» بمجلس النواب .. ويؤكد : تنفيذ 16 مشروعا باستثمارات 48 مليار جنيه تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص أولوية.. واستغلال وسط البلد ومباني الوزارات والحزب الوطني

قدم صندوق مصر السيادي تقريراً مفصلاً استعرضه أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي للصندوق أمام لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب برئاسة الدكتور فخري الفقي، خلال اجتماعها، الأسبوع الماضي ، بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ورئيس الصندوق، وكشف عن الخطة الاستثمارية وخطة استغلال مباني منطقة وسط البلد ومربع الوزارات التي نقلت إلى العاصمة الإدارية ومبنى الحزب الوطني وغيرها ، وذلك في أول عرض لجهود صندوق مصر السيادي منذ إنشائه حتى عام ٢٠٢٣ .

وأكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط ورئيس مجلس إدارة الصندوق، أن صندوق مصر السيادي هو ملك الشعب المصري ويخضع للرقابة من عدة جهات على رأسها البرلمان ، مشيرة إلي أن الصندوق هو الذراع الاستثماري للدولة المصرية ، ويهدف إلى تعظيم العائد من أصول الدولة والحفاظ عليها للأجيال القادمة .

وأوضحت أن تطوير الأصول هدف رئيسي للصندوق كما حدث في مبنى وزارة الداخلية، والذي يجري تحويله إلى فندق ومركز تعليمي، وتحويل أرض القرية الكونية إلى مجمع مدارس، وقد حاز الصندوق على ثقة إقليمية ودولية واستطاع جذب المستثمرين الأجانب وهو مكسب كبير للدولة المصرية، وقد ساعد الصندوق في بعض الطروحات التي قامت بها الدولة، حيث تم طرح عدد من الشركات بشكل تنافسي، كما يوجد لدى الصندوق خبرة في مجال التعامل مع بنوك الاستثمار المختلفة.

وكشفت الوزيرة، أن وحدة الأصول غير المستغلة حصرت حوالي ٤ آلاف أصل غير مستغل، منها ١٠١ أصل صالح للاستثمار، وتابعت: "نحافظ على الأصول، يتم التطوير وإعادة استغلاله لزيادة العوائد، وفريق عمل الصندوق اكتسب ثقة دولية، وبعض المستثمرين يطلبون التعامل مع الصندوق السيادي، وساهمنا في بعض الطروحات التي تطرحها الدولة مثل طرح مجمع التحرير وأرض مبنى الحزب الوطني، و١٤ شركة تم طرحها، ويتم العمل على محطات الرياح، ويتم هيكلة وتطوير شركة سيمنز لطرحها، ودائما القادم أفضل، العالم لم يشهد فترة اقتصادية بهذا التعقيد، لكن دائما الأزمات تمر بتلاحم كل فئات الشعب.

ووفقاً للتقرير ، يأتي ترتيب صندوق مصر السيادي في المرتبة ٤٨ ضمن أكبر ١٠٠صندوق سيادي في العالم وفقاً لرأس المال المرخص به، حيث يوجد أكثر من ١٧٠ صندوق سيادي حول العالم، وأكثر من ٥٠٪ منها تمول من عائدات النفط، وتم تأسيس أكثر من ٦٠ صندوق سيادي حول العالم خلال العشر سنوات الماضية، أكثر من ٢٠ صندوق منها في أفريقيا فقط.

وتتمثل أهداف الصندوق في خلق ثروات للأجيال القادمة من خلال تعظيم العائد من أصول الدولة غير المستغلة المنقولة للصندوق، وجذب مستثمرين من الداخل والخارج (استثمار مباشر)، والاستثمار في قطاعات مهمة للاقتصاد المصري مثل توطين وتعميق الصناعة والتكنولوجيا والتحول الرقمي لخلق كيانات محلية رائدة في مختلف المجالات، ويعمل الصندوق على تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

ويشمل الصندوق عدد من الصناديق الفرعية؛ هى صندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار، صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية، صندوق مصر الفرعي للخدمات الصحية والصناعات الدوائية، صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي، صندوق الاستثمارات الخضراء، وصندوق مصر الفرعي لإدارة وإعادة هيكلة الاصول ذو الإصدارات المتعددة.

شراكة مع القطاع الخاص

وأكد أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، اهتمام الصندوق بتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص، قائلا: "دورنا كصندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية منحاز إلى القطاع الخاص، لديه مزايا في قدرته على الاستدامة وترشيد الإنفاق».

واستطرد: "سياسة الاستثمار في الصندوق ليست انتهازية للفرص لكن مرتكزة على قطاعات، وهناك أولوية للقطاع العقاري، مصر لديها ثروات عقارية نهتم بكيفية تحويلها إلى أصول مستدامة وتنميتها والحفاظ عليها، والمبنى المجمع لوزارة الداخلية من أكبر القطاعات التي تم الاستثمار فيها».

واستعرض استثمارات صندوق مصر السيادي، وتتركز حول قطاعات (التعليم، الاتصالات، الصناعة، الزراعة والصناعات الغذائية)، وتناول آلية تعزيز مشاركة القطاع الخاص، موضحاً أن صندوق مصر السيادي يعد الذراع الاستثماري للدولة ويعمل وفقا لقانون إنشائه على تحقيق الرؤية الاستثمارية والتنموية للدولة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال العمل على الدخول في شراكات مع القطاع الخاص في القطاعات ذات الأولوية لتوطين الصناعات ا لا ستر ا تيجية ، وتعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة التي يتم نقل ملكيتها للصندوق، ودعم الشركات الناشئة، والصندوق الفرعي للطروحات.

وضرب بعض الأمثلة، منها أرض القرية الكونية بمدينة السادس من أكتوبر، من خلال تحويل أرض فضاء إلى مجمع تعليمي متكامل بالشراكة مع مستثمرين ومشغلين من القطاع الخاص، وتقديم تعليم عالي الجودة للطبقة الوسطى.

وفي إطار الدخول في شراكات مع القطاع الخاص وتوطين الصناعات الاستراتيجية، تناول العرض "الشركة الوطنية المصرية لصناعة السكك الحديد"، حيث إنشاء مجمع صناعي لصناعات السكك الحديدية في مصر بالشراكة مع مطورين ومستثمرين من القطاع الخاص، ويعمل المصنع على تحقيق أهداف الدولة التنموية من خلال: تعميق وتوطين صناعة السكك الحديد في مصر، زيادة المكون المحلي تدريجياً، والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال، ونقل المعرفة والتكنولوجيا التصدير إقليمياً ودولياً.

مشروعات خضراء

وعن جهود الاستثمار في الهيدروجين الأخضر (مصر كمركز إقليمي للطاقة الخضراء)، أكد صندوق مصر السيادي إطلاق أول مصنع متكامل لإنتاج الأمونيا الخضراء في أفريقيا والأسواق الناشئة بالشراكة مع كبرى الشركات الدولية وبالشراكة مع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في نوفمبر الماضي.

يساهم هذا المشروع في تحقيق رؤية مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة الخضراء، ويأتي ضمن حزمة من المشروعات الجاري التفاوض بشأن تنفيذها مع شركاء محليين ودوليين.

وبالنسبة لمحطات تحلية المياه، تم طرح ٢١ محطة تحلية المياه بالمناطق الساحلية، وتم تأهيل ١٧ تحالف من كبرى الشركات العالمية للتنافس على المشروعات التي سيتم طرحها.

كما تناول العرض شركة إرادة لتمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر؛ وهى شركة جديدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية بالشراكة مع متخصصين من القطاع الخاص وشركة اتصالات، وتساهم في تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق الشمول المالي وخلق فرص عمل، بجانب كونها شركة زراعية ناشئة وإحدى الشركات الناشئة الواعدة، وتساهم في زيادة إنتاج المحاصيل عالية القيمة التي قد تساهم في زيادة صادرات مصر الزراعية.

وأضاف سليمان أن الصندوق نجح في تنفيذ ١٦ مشروع خلال الثلاثة أعوام الماضية حتى عام ٢٠٢٣، بإجمالي ٤٨ مليار جنيه استثمارات، في ٧ قطاعات (المرافق والبنية الأساسية، السياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار والخدمات المالية، والتحول الرقمي والخدمات الصحية والصناعات الدوائية، والتعليم والصناعة والزراعة والصناعات الغذائية)، ومنهم الاستثمارات العينية، مثل حق انتفاع مجمع التحرير، وقد حقق مضاعف استثمار ٣٠٠ مليون دولار، حق ايجار مبنى وزارة الداخلية حقق مضاعف ٨٠٠ مليون جنيه استثمار، كما بلغ حجم الاستثمار في المدارس مليار جنيه، ويستثمر الصندوق في القطاع المصرفي، قطاع الزراعة، التعليم، الفندقة.

استثمار " وسط البلد "

وتحدث الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي عن منطقة وسط البلد وكشف عن خطة استغلال المباني ومربع الوزارات التي انتقلت إلى العاصمة الإدارية، ومبنى الحزب الوطني، قائلا: "في منطقة القاهرة الخديوية مباني عملنا لها خطة تخطيط من خلال شركة استشارات عالمية، خطة تخطيط مباني وسط البلد كاملة، دراسة شملت مربع الوزارات، بهدف خلق أفضل الاستخدام الأعلى والأمثل لهذه المباني، لنعيد لوسط البلد رونقها، وعندنا استخدامات لمنطقة وسط البلد فنادق وشقق فندقية، وسكنى ومحلات ومطاعم ومكاتب إدارية، وأماكن للفنون للشباب، وترميم مباني، وتشمل مبنى وزارة الداخلية ومبنى الحزب الوطني وغيره، والمطورون يقدمون لنا طلبات تطوير، ويتم التنسيق مع المجلس الأعلى للتنسيق الحضاري ووزاراتي الآثار والإسكان وجهات أخرى».

وأشار إلى مشروع مربع الوزارات وهي منطقة غنية بالمباني التراثية حيث تتمتع هذه المباني بكل مقومات الحماية من المجلس الأعلى للتنسيق الحضاري، المجلس الأعلى للآثار، حيث سيتم عمل مخطط عام لمنطقة وسط البلد كاملة على غرار مشروع تطوير مجمع التحرير بغرض الاستغلال الأمثل لهذه المباني والحفاظ عليها والحصول على عائد مستدام منها من خلال إنشاء العديد من المشروعات الخدمية والصحية والمحلات والمطاعم وغيرها.

وكشف عن استهداف ٢٦٠٠ غرفة فندقية في منطقة وسط البلد، وتطوير ١٥ ألف متر مساحات ومناطق خضراء لتكون متنفس للمنطقة، وأن بعض المباني تحتاج إعادة تأهيلها وإنشاء جراجات بسبب الاختناق المروري، لافتا إلى أن الشقق الفندقية أحد أهم مقومات السياحة في مصر، وأن هناك اهتمام بالاستثمار في تخفيض الانبعاثات الكربونية مما سيعيد الرونق لمنطقة وسط البلد لتعود باريس الشرق كما كانت سابقا.

وأوضح أنه تم نقل ٧ أصول لصندوق مصر السيادي، وهناك أكثر من ١٦ أصل آخر في وسط البلد يتم تجهيزها للنقل حاليا .

وعن شراكات الصندوق مع المؤسسات الدولية، أكد سليمان، أن الصندوق انضم لعدة تحالفات وتكتلات مما يعكس ثقل مصر الاقتصادي والسياسي عالميا، ويفتح مجالات استثمار وشراكات جديدة، ويعزز من حوكمة ومصداقية الصندوق كمستثمر.

وزيرة التخطيط: نقل 7 أصول لصندوق مصر السيادي وجاري تجهيز 16 أصل آخر في وسط البلد للنقل

اسامة المنياوى

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك
• السنة السادسة عشر • الاحد ٧ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٦

البورصة تربح ٤٣ مليار جنيه في ديسمبر بدعم مشتريات الأجانب والعرب

واصلت مؤشرات بورصة مصر ارتفاعها خلال ديسمبر ٢٠٢٣ آخر أشهر العام، وسط مكاسب سوقية قدرها ٤٣ مليار جنيه بدعم مشتريات الأجانب والعرب.. وفي ختام ديسمبر ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة إيجي إكس ٣٠ بنسبة ٠,٦٤٪ عند مستوى ٢٤٨٩٤,٢٦ نقطة.
بينما ارتفع إيجي إكس ٧٠ مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة في ديسمبر بنسبة ٣,٧٦٪ عند مستوى ٥٤٧٣,٤٢ نقطة.
كما صعد إيجي إكس ١٠٠ خلال الشهر الماضي بنسبة ٣,٠٧٪ عند مستوى ٧٨٨٠,٣٥ نقطة.. وأغلق رأس المال السوقي لبورصة مصر في ديسمبر عند مستوى ١,٧١٩ تريليون جنيه مقابل ١,٦٧٦ تريليون جنيه في ختام نوفمبر السابق له، ليرتفع بنسبة ٢,٦٪ بما يعادل ٤٣ مليار جنيه.

٧ محاور لتطوير البورصة المصرية في ٢٠٢٤

رئيس الوزراء يستعرض استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير.. والشيخ : أبرز بنود الاستراتيجية تشمل تطوير الإطار العام للعمل بالسوق وتشجيع الطروحات وتطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية وتطوير قواعد وآليات التداول

تأتي البورصة على رأس اهتمامات الدولة المصرية خلال العام الجديد ٢٠٢٤ ، حيث تتطلع لتطويرها بما يتناسب مع الخطوات الناهضة للاقتصاد المصري ، وفي هذا الإطار عقد الدكتور مصطفي مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا قبل أيام مع أحمد الشيخ، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية؛ لاستعراض استراتيجية مجلس إدارة البورصة المصرية للتطوير.

وأشار رئيس الوزراء خلال اللقاء ب إلى أن الحكومة تُعوّل كثيرا على البورصة كمنصة للتمويل والاستثمار في عدد من الملفات المهمة أبرزها برنامج الطروحات الحكومية الذي يتضمن طرح أسهم عدد من الشركات الحكومية للتداول في البورصة، وهو ما يسمح بجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للوطن عن طريق سوق الأوراق المالية.

من جانبه استعرض "الشيخ" عددًا من مؤشرات أداء البورصة المصرية خلال عام ٢٠٢٣ وحتى ٢٨-ديسمبر، مشيرًا إلى أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX٣٠ حقق عائدًا بنسبة ٦٦ ٪ وهو العائد الأعلى منذ عدة سنوات.

وأضاف: شهد رأس المال السوقي ارتفاعًا كبيرًا خلال عام ٢٠٢٣ ليصل إلى مستوى ١,٦٦ تريليون جنيه بنسبة زيادة ٧٣,٠٩٪ عن عام ٢٠٢٢، بينما ارتفعت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٦,٤٪ وهي الأعلى منذ سنوات.

محاور للتطوير

وخلال الاجتماع، أوضح رئيس مجلس إدارة البورصة أن استراتيجية التطوير تتضمن ٧ محاور مُقسّمة إلى نحو ٦٠ بندًا تفصيليا تُغطي مختلف محاور العمل لتطوير سوق الأوراق المالية خلال الفترة المقبلة.

وأضاف أن أبرز بنود الاستراتيجية هي: تطوير الإطار العام للعمل بالسوق وتشجيع الطروحات، وتطوير قواعد قيد الأوراق والأدوات المالية، وتطوير قواعد وآليات التداول، وتدشين وتفعيل الأسواق والأدوات المالية الجديدة، والعمل على تنشيط الترويج ونشر الثقافة المالية، وتقديم التدريب في مجالات الأسواق المالية وتعزيز العلاقات الدولية للبورصة المصرية، فضلا عن تعزيز دور التكنولوجيا المالية وإدماجها داخل منظومة العمل في البورصة وأسواق المال.

وتابع: تهدف الاستراتيجية إلى تنشيط جانب الطلب وتعزيز استثمارات المؤسسات المصرية والأفراد وأيضا استمرار العمل على جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية، لذلك تتضمن الاستراتيجية تطويرا شاملا لنظم العمل في السوق حاليا بالإضافة إلى تقديم أدوات مالية جديدة تُلبي مختلف احتياجات المتعاملين ومستويات تقبل المخاطر وتعظيم العائد، ومن أهمها مؤشر الشريعة، والمشتقات المالية، وشهادات الكربون، والحصص العقارية، كما تتضمن الاستراتيجية السماح لشركات السمسرة بالتعامل على أذون وسندات الخزانة في السوق الثانوي.

وقال "الشيخ": ترمي استراتيجية التطوير إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تعزيز جانب العرض عن طريق تشجيع جميع الشركات سواء المملوكة للحكومة أو للقطاع الخاص على القيد والطرح في البورصة حيث يتسق ذلك مع جهود الدولة في تنفيذ استراتيجيتها المعلنة في "وثيقة ملكية الدولة" كما يُمكن الشركات من توفير التمويل اللازم للتوسعات والنمو بما يعمل على زيادة التوظيف وينعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني.

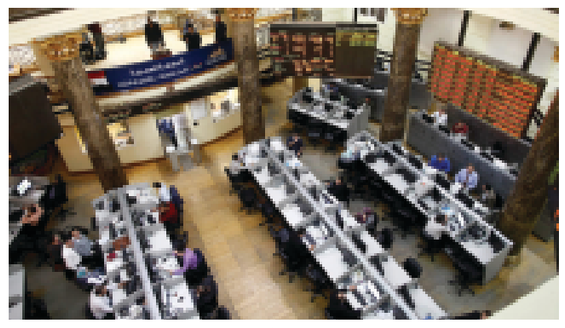

رئيس البورصة: ارتفاع رأس المال السوقي خلال عام 2023 لـ 1,66 تريليون جنيه.. وإجمالي قيم التداول يصل مستوى تاريخي 3,349 تريليون جنيه

أرقام قياسية

وبحسب الإحصاءات والبيانات الرسمية ، حققت البورصة المصرية، أرقامًا قياسية خلال العام الماضي ٢٠٢٣ سواء على مستوى زيادة المؤشرات بأعلى نسب لتتفوق على أسواق المال العربية والعالمية، وارتفاع رأس المال السوقي بأكثر من ٧٥٨ مليار جنيه ليتجاوز ١,٧ تريليون جنيه، ونمو عدد المستثمرين الجدد لأكثر من ٣٠٠ ألف مستثمر ليقترب عدد المستثمرين من مليون مستثمر.

وارتفع مؤشر "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٧٠,٥٣٪ ليغلق عند مستوى ٢٤٨٩٤ نقطة، وصعد مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" بنسبة ٧٠,٢٩٪ ليغلق عند مستوى ٣٠١٨١ نقطة، وقفز مؤشر "إيجي إكس ٣٠ للعائد الكلي" بنسبة ٧٦,٤٨٪ ليغلق عند مستوى ١٠٥٩٧ نقطة.

كما ارتفع مؤشر الشركات الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان" بنسبة ٩٥,٣٤٪ ليغلق عند مستوى ٥٤٧٣ نقطة، وصعد مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان" بنسبة ٩٠,٠٩٪ ليغلق عند مستوى ٧٨٨٠ نقطة، وقفز مؤشر تميز بنسبة ٧٨,٨٥٪ ليغلق عند مستوى ٦٣٨٠ نقطة.

و ارتفعت أعداد المستثمرين الجدد بالبورصة المصرية إلى ٣١٣,٢ ألف مستثمر خلال التسعة شهور الأولى من عام ٢٠٢٣ مقابل ١٣١,٢ ألف مستثمر خلال نفس الفترة من العام الماضي، ووزع عدد المستثمرين الجدد بين ٣١١ ألف مستثمر من الأفراد، و٢,٦ ألف مستثمر من المؤسسات. وبذلك زادت أعداد المستثمرين بالبورصة إلى ٨٣٩ ألف مستثمر موزعين بين ٩٩٪ من الأفراد، و١٪ من المؤسسات، ومن حيث الجنسيات وزع بين ٩٩٪ مصريين، و١٪ للأجانب، و٠,٠١٪ للعرب.

وبإضافة ٣١٣,٢ ألف مستثمر جديد، سجلت البورصة رقمًا قياسيًا في أعداد المستثمرين، إذ بلغ عدد المستثمرين الجدد خلال عام ٢٠٢٢ عدد ١٧٧,٥ ألف مستثمر، من ٥٩,٦ ألف مستثمر خلال عام ٢٠٢١، ومن ٢٥ ألف مستثمر خلال عام ٢٠٢٠، ومن ٢٩,٦ ألف مستثمر خلال عام ٢٠١٩.

وتصدرت البورصة المصرية، أداء بورصات العالم خلال الربع الثالث (١ يوليو وحتى ٣٠ سبتمبر عام ٢٠٢٣) بنسبة نمو ١٤,٠٢٪ متفوقة على بورصة لندن التي حققت صعود بنسبة ١,٠٢٪، فيما تراجعت أسواق المال بفرنسا وأمريكا واليابان بنسبة ٣,٥٨٪، ٣,٦٥٪، ٤,٠١٪، على التوالي.

كما تفوقت بورصة مصر على بورصات المنطقة العربية خلال الربع الثالث، تليها بورصة دبي بنسبة ٩,٨٪، وفي المركز الثالث بورصة المغرب بنسبة ٢,٤٧٪، أعقبها أبو ظبي بنسبة ٢,٤٦٪، فيما تراجعت أسواق المال في تونس، والسعودية، والأردن، وسلطنة عمان، والبحرين بنسبة ٥,٤٨٪، ٣,٥٪، ٢,٠٩٪، ٢,٠٨٪، ٠,٩٦٪، على الترتيب.

وارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية "إيجي إكس ٣٠" بنسبة ٢٣,٤٠٪ ليغلق عند مستوى ٢٤٨٩٤,٢٦ نقطة، خلال جلسات الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة "إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان"، بنسبة ٤٤,٦١٪ ليغلق عند مستوى ٥٤٧٣,٤٢ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان" نموًا بنسبة ٣٩,٦٤٪ ليغلق عند مستوى ٧٨٨٠,٣٥ نقطة، وسجل مؤشر "إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان" نموًا بنسبة ٢٣,٩٩٪ ليغلق عند مستوى ٣٠١٨١,٦٥ نقطة، وقفز مؤشر تميز بنسبة ١٥,٧١٪ ليغلق عند مستوى ٦٣٨٠,١١ نقطة.

وربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ٣٤٥,٦ مليار جنيه خلال جلسات الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، ليغلق عند مستوى ١,٧١٩ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٢٥,٢٪، وصعد رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٩١٥ مليار جنيه إلى ١,١٦٨ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٢٧,٧٪، وقفز رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٢٦٠,٨ مليار جنيه إلى ٣٤٧,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٣,٣٪.

وارتفع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من ١,١٧٥ تريليون جنيه إلى ١,٥١٥ تريليون جنيه بنسبة نمو ٢٨,٩٪، وصعد رأس المال السوقي لبورصة النيل من ٢ مليار جنيه إلى ٢,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٣٪.

وبالنسبة للتداول ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ٢,٧٧٠ تريليون جنيه خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٣، في حين بلغت كمية التداول نحو ٧٩,٨ مليار ورقة منفذة على ٧,٧٦٥ مليون عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٢٧٧,٢ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٤٧,١ مليار ورقة منفذة على ٤,٥٧٧ مليون عملية خلال الربع الماضي، واستحوذت الأسهم على ١٠,٣٣٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٨٩,٦٧٪، وفقًا للتقرير الدوري للبورصة المصرية.

شركات الوساطة

وتصدرت شركة هيرميس للوساطة في الأوراق المالية، ترتيب قائمة شركات الوساطة المالية، من حيث قيمة التداول بسوق داخل وخارج المقصورة وبورصة النيل خلال جلسات عام ٢٠٢٣، بقيمة تداول بلغت ١٦٠,٧ مليار جنيه، بحصة سوقية بلغت ١٠,٩٪، وجاءت شركة إي إف جي هيرميس الدولية للسمسرة في الأوراق المالية، في المركز الثاني بإجمالي قيمة تداول بلغت ١٥١,٤ مليار جنيه تمثل حصة سوقية بنسبة ١٠,٣٪ .

وحلت شركة التجاري الدولي للسمسرة في الأوراق المالية في المركز الثالث، بقيمة تداول بلغت ٩٥,٧ مليار جنيه، أمنت لها حصة سوقية بنسبة ٦,٥٪، وفي المركز الرابع تأتي شركة الأهلي فاروس لتداول الأوراق المالية، بقيمة تداول بلغت ٧٣,١ مليار جنيه بحصة سوقية بنسبة ٥٪، وفي المركز الخامس شركة مباشر لتداول الأوراق المالية، بقيمة تداول بلغت ٦٤,٤ مليار جنيه، بحصة سوقية بنسبة ٤,٤٪.

وجاء في المركز السادس شركة عربية اون لاين للوساطة في الأوراق المالية بقيمة تداول بلغت ٥٦,٥ مليار جنيه، بحصة سوقية بنسبة ٣,٨٪، وشركة ثاندر لتداول الأوراق المالية، في المركز السابع، بقيمة تداول ٥٤,٦ مليار جنيه بنسبة ٣,٧٪، وحل في المركز الثامن شركة بايونيرز لتداول الأوراق المالية بقيمة ٥٣,٤ مليار جنيه بنسبة ٣,٦٪.

وحلت في المركزين التاسع والعاشر، شركتا أسطول لتداول الأوراق المالية، والعربي الأفريقي الدولي لتداول الأوراق المالية بقيمة تداول ٤٨,٢ مليار جنيه، ٤٧,٨ مليار جنيه، بنسبة ٣,٣٪، ٣,٣٪ على التوالي، جاء ذلك وفقًا للتقرير الدوري للبورصة عن ترتيب شركات الوساطة.

وائل خطاب

تنفيذ صفقة على أسهم «إي فاينانس» بـ ٦٧,٧ مليون جنيه لصالح نظام الإثابة

أعلنت البورصة المصرية، تنفيذ صفقة ذات الحجم الكبير على أسهم شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية.

وقالت البورصة في بيان، إن جلسة الثلاثاء الماضي شهدت تنفيذ صفقة على أسهم اي فاينانس لعدد ٤,٢٤٦ مليون سهم بقيمة إجمالية ٦٧,٦٩٢ مليون جنيه في إطار نقل ملكية أسهم نظام الإثابة والتحفيز للعاملين بالشركة.

يشار إلى أن إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية سجلت صافي ربح بلغ ١,١٥٩ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ٦٩١,٥٧ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٢,٧٦ مليار جنيه، مقابل ١,٩٣ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢٢.

وعلى أساس القوائم غير المجمعة، ارتفعت أرباح الشركة المستقلة إلى ٨٢٤,٧٤ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ٥٣٦,٣٨ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

البورصة توقع ٣ بروتوكولات تعاون مع جامعات شمال الصعيد

وقع أحمد الشيخ، رئيس البورصة المصرية، ٣ بروتوكولات تعاون مع جامعات شمال الصعيد، بحضور الدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي.

جاء ذلك على هامش انعقاد النسخة الخامسة من مؤتمر "البورصة للتنمية" في محافظة المنيا برعاية من رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، وبدعوة من اللواء أسامة القاضي، محافظ المنيا، وبحضور عدد من أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب ولفيف من رجال الأعمال بالمحافظة والمحافظات المجاورة وأيضا عدد من القيادات التنفيذية بالمحافظة.

ويأتي المؤتمر في إطار سعي إدارة البورصة إلى دعم جهود الدولة لتحقيق مستهدفات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتكاملة عبر دعم الشركات العاملة في سائر المحافظات وبمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وذلك عبر مساعدة هذه الشركات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، للوصول إلى التمويل من خلال الأسواق العامة المنظمة وهي أسواق رأس المال.

وتزامن عقد مؤتمر "البورصة للتنمية" مع انعقاد مؤتمر "تحالف جامعات إقليم شمال الصعيد"، الذي يضم جامعات المنيا والفيوم وبني سويف، بحضور الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وقد حرصت البورصة على تلبية الدعوة لحضور فعاليات تدشينه من منطلق دورها المحوري في نشر الوعي والثقافة المالية بين الشباب وخاصة طلاب الجامعات، حيث شهد الدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي مراسم توقيع ٣ بروتوكولات تعاون بين البورصة وجامعات التحالف.

ووقع رئيس البورصة البروتوكولات مع كل من: الدكتور عصام فرحات، رئيس جامعة المنيا، والدكتور، منصور حسن، رئيس جامعة بني سويف، والدكتور ياسر مجدي، رئيس جامعة الفيوم.

٢١ يناير ..نهاية حق وموعد توزيع كوبون العربية لحليج الأقطان

قالت البورصة المصرية، إن نهاية الحق في التوزيع النقدي لشركة العربية لحليج الأقطان، بإغلاق جلسة يوم الأحد الموافق ٢١ يناير الجاري.

وأوضحت البورصة، في بيان، أنه تقرر توزيع كوبون العربية لحليج الأقطان رقم (٢٣) بواقع ٠,٢٥٠ جنيه للسهم الواحد وذلك اعتبارا من ٢٤ يناير الجاري.

يشار إلى أن العربية لحليج الأقطان سجلت صافي ربح بلغ ٤٠٠,٥٢ مليون جنيه منذ بداية يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل ٢٠٨,٢٥ مليون جنيه أرباحا خلال العام المالي السابق له.

وارتفعت مبيعات العربية حليج خلال العام المالي الماضي إلى ٣,٣٦ مليار جنيه، مقابل ٢,٠٧ مليار جنيه خلال العام المالي السابق له.. يشار إلى أن العربية لحليج الأقطان، سجّلت أرباحاً مستقلة عن العام المالي الماضي (٢٠٢٢- ٢٠٢٣)، بلغ ٧٩,١٧ مليون جنيه منذ بداية يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل ٣٤,٢٢ مليون جنيه أرباحا خلال العام المالي السابق له.

وارتفعت مبيعات العربية حليج خلال العام المالي الماضي لتصل إلى ٩١,٩٣ مليون جنيه، مقابل ٦٨,٧٨ مليون جنيه خلال العام المالي السابق له.

داليا احمد

٢٧ يناير.. عمومية فتنس برايم تناقش زيادة رأس المال وتأسيس شركة بالسعودية

قررت شركة فتنس برايم للأندية الصحية، دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد يوم السبت الموافق ٢٧ يناير المقبل.

وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة مصر، أن العمومية ستنظر في زيادة رأس المال المصدر من ٦٦,٢٥ مليون جنيه إلى ٧٤,٩٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨,٦٩ مليون جنيه توميلا من الأرباح المرحلة بعد استبعاد ١٠٪ توزيع العاملين و٥٪ مكافأة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية في ٢٠٢١.

وقالت الشركة إنه في حال موافقة العمومية سيتم التمويل كالتالي، مبلغ ٨,٦٩ مليون جنيه من الأرباح المرحلة عن طريق إصدار أسهم مجانية بعدد ١٧,٣٩ مليون سهم بواقع ١٣,١٣٪ لكل سهم أي ١٣ سهما مجانيا لكل ١٠٠ سهم وبقيمة اسمية ٠,٥٠ جنيه للسهم ليصبح عدد الأسهم ١٤٩,٨٩ مليون سهم.

كما ستنظر العمومية في تأسيس شركة بالسعودية لإدارة وتشغيل الأندية الصحية برأسمال ٥٠٠ ألف ريال بنسبة مساهمة ١٠٠٪.

وعلى صعيد العمومية غير العادية، من المقرر أن تناقش تعديل المواد ٢٦- ٣٢- من النظام الأساسي.

وكان بدء التداول على أسهم شركة فتنس برايم للأندية الصحية (بورصة النيل) اعتبارا من جلسة تداول ٢٠ نوفمبر الماضي.

وكانت البورصة المصرية، أعلنت تنفيذ الطرح العام لشركة فتنس برايم للأندية الصحية (بورصة النيل)، لعدد ٢٦,٥ مليون سهم بنسبة ٢٠٪ من أسهم رأس مال الشركة المصدرة بسعر ١,٢٠ جنيه للسهم وبقيمة إجمالية ٣١,٨ مليون جنيه.

ويبلغ الطرح العام لفتنس برايم للأندية الصحية، نحو ٢٦,٥ مليون سهم ما يعادل ٢٠٪ من أسهم فانتس برايم، ويبلغ سعر الطرح ١,٢٠ جنيه للسهم.

الرقابة المالية تقرر تأجيل اعتماد إجراءات "نيوداب" بشأن زيادة رأس المال

قررت الرقابة المالية، إرجاء نشر تقرير افصاح شركة شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي (نيوداب)، بشأن زيادة رأس المال إلى ١٢٣,٤٩ مليون جنيه وتعديل المادة ٣ من النظام الأساسي.

وأرجعت الرقابة المالية في بيان، قرارها إلى عدم إعداد الشركة دراسة جدوى وفقاً للمعايير الواجب توافرها فضلا عن خلو الدراسة من مبررات للتوقعات السابقة، وعدم كفاية المستندات المعززة للافتراضات والأسس التي اعتمدت عليها الدراسة.

ويتضمن تقرير الافصاح المقدم للرقابة المالية، السير في إجراءات زيادة رأس مال الشركة المصدر من ٦٣,٤٩ مليون جنيه إلى ١٢٣,٤٩ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦٠ مليون جنيه موزعة على ٦٠ مليون سهم عادي نقدي بقيمة ١ جنيه للسهم من خلال اكتتاب قدامة المساهمين مع تداول الحق.

كما يتضمن السير في إجراءات تعديل المادة ٣ من النظام الأساسي للشركة.

وحققت شركة شمال الصعيد للتنمية والإنتاج الزراعي "نيوداب"، صافي ربح بلغ ٣٠٣,٥٢ ألف جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ١,٠٥ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٢٩,٤٨ مليون جنيه، مقابل ١٥,٩٦ مليون جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢٢.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، سجلت الشركة المستقلة أرباح بلغت ٣٧٢,٨٦ ألف جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٣، مقابل ١,٠٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

بلتون ترد على أنباء دمج المساهم الرئيسي أصولاً بقيمة 27 مليار دولار

أصدرت شركة بلتون المالية القابضة، توضيحا بشأن اتجاه أبوظبي إلى دمج مجموعة من استثمارات الشركة العالمية القابضة«IHC»، في شركة "٢ بوينت زيرو" (٢,٠) بأصول ٢٧ مليار دولار، ومن بين تلك الاستثمارات بلتون.

وأوضحت بلتون في بيان لبورصة مصر، أن العملية عبارة عن إعادة هيكلة ملكية المساهم الرئيسي ببلتون للعديد من الكيانات التابعة في كيان اقتصادي كبير وليس اندماجا.

وكانت الشركة العالمية القابضة «IHC»، أعلنت عن تأسيس شركة "٢ بوينت زيرو" (٢,٠)؛ بهدف دمج مجموعات أعمال من الكيانات التابعة لها تحت كيان جديد، بحجم أصول قد يتجاوز حاجز الـ١٠٠ مليار درهم (٢٧,٢ دولار).

وتضم العالمية القابضة مجموعة شركات بقيمة ٢٣٩ مليار دولار يقودها مستشار الأمن الوطني الإماراتي الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان الذي يشرف على إمبراطورية تبلغ قيمتها ١,٥ تريليون دولار.

تعديل ضوابط منح الترخيص وقواعد تملك أسهم شركات الأنشطة المالية غير المصرفية

نشرت الوقائع المصرية في العدد ٢ تابع «أ»، بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٤، قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٨٢٩-١١-٢٠٢٣، بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية.

وأوضحت الوقائع المصرية، أن ذلك جاء بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية المصرفية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية؛ وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط منح الترخيص واستمراره وقواعد تملك أسهم الشركات العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية والمعدل بالقرار رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٩.

أمان القابضة تنتهي من الإصدار الأول ضمن برنامج سندات توريق بـ1.14 مليار جنيه

أعلنت راية القابضة للاستثمارات المالية، عن انتهاء شركة أمان للتوريق -تابعة- عن الانتهاء من الإصدار الثالث ضمن البرنامج الأول لسندات التوريق بقيمة ١,١٤٨ مليار جنيه من خلال أمان للخدمات المالية وأمان للتمويل الاستهلاكي.

وأوضحت الشركة في بيان، ان الإصدار الثالث مكون من ٤ شرائح بآجال زمنية متنوعة تتراوح بين قصيرة ومتوسطة الأجل، منوهة إلى أنه بعد الأكبر في تاريخ راية وشركاتها التابعة لتخطيه قيمة المليار جنيه لأول مرة منذ بدء الشركة عمليات إصدار سندات توريق في ٢٠١٩.

بعد ارتفاع السهم ٣٩٪..

الزيوت المستخلصة تنفي وجود أحداث جوهرية

أكدت شركة الزيوت المستخلصة ومنتجاتها، عدم وجود أحداث جوهرية غير معلنة تؤثر على سعر السهم.

جاء ذلك في بيان للشركة ردًا على استفسارات البورصة حول ارتفاع سعر السهم بنسبة ٣٩,١٦٪ خلال الفترة من ٢٥ ديسمبر الماضي حتى ٣ يناير الجاري.

يشار إلى أن الزيوت المستخلصة ومنتجاتها، سجّلت أرباحاً بلغت نحو ٢٤,٧٤ مليون جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ١٧,٣٧ مليون جنيه خلال العام المالي السابق له.

وارتفعت إيرادات الزيوت المستخلصة خلال العام المالي الماضي إلى ٣,٦٢ مليار جنيه، مقابل ٢,٨٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق له.

وان فاينانس تعلن إتمام إصدار توريق بقيمة ٦١٦ مليون جنيه

أعلنت شركة وان فاينانس لخدمات التمويل الاستهلاكي، إتمام أول إصدار توريق لها بقيمة ٦١٦ مليون جنيه، وهو الإصدار الأول ضمن برنامج إصدار سندات توريق متعدد الإصدارات.

وقالت الشركة في بيان، إنه تم الإصدار على ثلاث شرائح بتواريخ استحقاق مختلفة (١٣ شهرًا، ٣٦ شهرًا، و٤٨ شهرًا) بقيم تبلغ ١٣١,٨ مليون جنيه، ٣٢٨,٩ مليون جنيه، و١٥٥,٣ مليون جنيه على التوالي.

في هذا السياق، أوضح حازم مدني، الرئيس التنفيذي لشركة وان فاينانس، أن هذا الإصدار هو جزء من برنامج إصدار سندات توريق بقيمة إجمالية تصل إلى ٣ مليارات جنيه.

وأشار، إلى أن عملية التوريق ستسهم في قدرة الشركة على تحقيق أهدافها في تعزيز الشمول المالي من خلال طرح منتجات مالية متنوعة، إضافة إلى التوسع في عمليات التمويل وتحقيق نمو مستدام وتحسين مستويات الربحية واستهداف فئات مختلفة في السوق المصري.

من جهة أخرى، أكد عمرو عبد المقصود، رئيس القطاع المالي لشركة وان فاينانس، أن إتمام هذا الإصدار في هذا التوقيت يعزز من قدرة الشركة التمويلية خلال الفترة المقبلة، ومن المتوقع أن تسهم حصيلة هذا الإصدار في تعزيز مستويات السيولة.

قام البنك التجاري الدولي بدور المستشار المالي ومدير الطرح ومروج الاكتتاب، وقام البنك العربي الإفريقي بالتعاون مع البركة كابيتال بدور الكفيلين وتغطية الاكتتاب. وقام البنك العربي الإفريقي الدولي بدور أمين الحفظ، وتولى مكتب الدريني دور المستشار القانوني، في حين قام مكتب بيكر تيللي بدور المدقق المالي.

يُذكر أن شركة وان فاينانس لخدمات التمويل الاستهلاكي حصلت على رخصة مزاولة النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية في إبريل ٢٠٢٢، بمشاركة كل من شركة أيادي للاستثمار والتنمية وشركة تمويلي للمشروعات متناهية الصغر وشركة البريد للاستثمار.

«سي آي كابيتال»: إتمام ٥ صفقات إصدار «سندات توريق» بـ٧,٨ مليار جنيه خلال شهر

أعلنت شركة «سي أي كابيتال»، المجموعة الرائدة في الخدمات المالية المتنوعة في ديسمبر الماضي عن إتمام خمس صفقات إصدار سندات توريق لشركات وكيانات اقتصادية بارزة تعمل في العديد من القطاعات الحيوية في السوق المصري، مثل شركة «كوربليس»، الرائدة في التأجير التمويلي، و«بداية للتمويل العقاري»، و«أمان للخدمات المالية والتمويل الاستهلاكي»، و«جي بي للتأجير التمويلي والتخصيم»، وشركة «رواسي للتطوير العمراني».

وأضاف بيان، بأنه ترتفع إجمالي قيمة الصفقات المنفذة في أسواق الدين التي أتمتها شركة سي أي كابيتال خلال عام ٢٠٢٣ إلى أكثر من ٥٤,٤ مليار جنيه.

وفيما يلي ملخص للخمس صفقات التي نفذتها الشركة نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٣:

إصدار سندات توريق بقيمة إجمالية ٣,١٧٧مليار جنيه لصالح شركة كوربليس للتأجير التمويلي

يأتي الإصدار على أربعة شرائح:

الأولى بقيمة ٣٩٢ مليون جنيه بفترة استحقاق ١٣ شهراً، بتصنيف AA+

الثانية بقيمة ١,١٩٦ مليار جنيه بفترة استحقاق ٣٧ شهر، بتصنيف AA

الثالثة بقيمة ١,٢٠٨ مليار جنيه بفترة استحقاق ٥٢ شهراً، بتصنيف A

الرابعة بقيمة ٢٨١ مليون جنيه بفترة استحقاق ٦٥ شهراً، بتصنيف A

شركة سي آي كابيتال وشركة الأهلي فاروس والبنك التجاري الدولي قاموا بدور المستشار المالي والمرتب والمنسق العام ومدير الإصدار

إصدار سندات توريق بقيمة إجمالية ١,٦٤٥ مليار جنيه لصالح شركة جي بي للتأجير التمويلي والتخصيم

يأتي الإصدار على ثلاثة شرائح:

الأولى بقيمة ٢٨٠ مليون جنيه بفترة استحقاق ١٣ شهراً، بتصنيف AA+

الثانية بقيمة ٧٩٠ مليون جنيه بفترة استحقاق ٣٧ شهر، بتصنيف AA

الثالثة بقيمة ٥٧٥ مليون جنيه بفترة استحقاق ٥٦ شهراً، بتصنيف A

شركة سي آي كابيتال وشركة الأهلي فاروس والبنك التجاري الدولي قاموا بدور المستشار المالي والمرتب والمروج ومدير الإصدار الرئيسي

إصدار سندات توريق بقيمة إجمالية ١,١٤٨ مليار جنيه لصالح شركتي أمان للخدمات المالية ش.م.م وأمان للتمويل الاستهلاكي ش.م.م

ويأتي الإصدار على أربعة شرائح

الأولى بقيمة ٥٢٤ مليون جنيه بفترة استحقاق ٦ شهراً، بتصنيف P١

الثانية بقيمة ٢٦٢ مليون جنيه بفترة استحقاق ٩ أشهر، بتصنيف P١

الثالثة بقيمة ٢٠٣ مليون جنيه بفترة استحقاق ١٣ شهراً، بتصنيف A

الرابعة بقيمة ١٥٩ مليون جنيه بفترة استحقاق ٢٤ شهراً، بتصنيف A

شركة سي آي كابيتال وشركة الأهلي فاروس والبنك العربي الافريقي الدولي قاموا بدور المستشار المالي والمرتب والمنسق العام ومدير الإصدار ومروج الاكتتاب.

اليوم .. البورصة تقرر تعطيل العمل بمناسبة عيد الميلاد المجيد

قررت البورصة المصرية، تعطيل العمل اليوم الأحد الموافق ٧ يناير الجاري؛ بمناسبة عيد الميلاد المجيد.

وقالت البورصة، في بيان، إنه سيستأنف العمل بالبورصة المصرية يوم الإثنين الموافق ٨ يناير الجاري.

«كيما» تسدد الدفعة المقدمة لتكنومونت الإيطالية بشأن تنفيذ مشروع حامض النيتريك

أعلنت شركة الصناعات الكيماوية المصرية - كيما، سداد الدفعة المقدمة للمكون بالجنيه وبالدولار لشركة تكنومونت الإيطالية والخاصة بمشروع حامض النيتريك ونترات الأمونيوم.

وقالت كيما في بيان لبورصة مصر، إن السداد تنفيذا لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٣.

وكانت الجمعية العامة غير العادية اعتمدت السعر النهائي لمشروع حامض النتريك

الحصاد
الرؤية الثانية أمام عينيك

• السنة السادسة عشر • الاحد ٧ يناير ٢٠٢٤ • العدد ٧٢٦

السلع التموينية: ممارسة لتوريد ٥٠ ألف طن من سكر القصب الخام من أي منشأ

أعلنت الهيئة العامة للسلع التموينية ممارسة لتوريد ٥٠ ألف طن من سكر القصب الخام من (أي منشأ) و/ أو ٥٠ ألف طن سكر أبيض مستورد مكرر معبأ من أي منشأ صالح للاستهلاك الآدمي لصالح الشركة القابضة للصناعات الغذائية ويمثلها شركة السكر والصناعات التكاملية (الجهة المستلمة) .

وذكرت الهيئة - في بيان - أن ذلك يأتي في إطار استراتيجية وزارة التموين والتجارة الداخلية لتعزيز أرصدتها من السلع الأساسية، موضحة أن فترات الوصول تكون من ٢٠ فبراير حتى ٥ مارس ٢٠٢٤ و/ أو وصول من ٦ مارس إلى ٢٠ مارس ٢٠٢٤، منوهة بأنه بالنسبة للسكر الأبيض يمكن تجزئة الكمية طبقا لكراسة الشروط، ويكون معبأ في عبوات ٥٠ كيلو جرام؛ وذلك بالسداد (At Sight) بتمويل من المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

«الحصاد» تستعرض تفاصيل قرار وزير التموين الخاص بـ قواعد تداول وبيع ٧ سلع استراتيجية

أصدر الدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، القرار رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٣، بضوابط وإجراءات تداول تلك المنتجات والسلع، وينص القرار على إلزام الشركات والمنشآت المنتجة والمستوردة والمعبئة والموردة للمنتجات والسلع: (زيت خليط وفول معبأ وأرز وسكر ولبن ومكرونة وجبن أبيض) بإصدار فواتير بيعية ضريبية متضمنة البيانات التي توضح نوع المنتج أو السلعة وكمايتها وتاريخ إنتاجها وسعر بيع المصنع والحد الأقصى للسعر النهائي للمستهلك، وذلك طبقًا للقوانين الصادرة بشأن الفواتير الإليكترونية.

كما ألزم الشركات والمنشآت بتدوين سعر البيع النهائي للمنتجات والسلع للمستهلك شاملاً الضرائب والأعباء المالية باللغة العربية وبخط واضح وظاهر وغير قابل للإزالة أو المحو، على أن يكون التدوين مصحوبًا بالترجمة بإحدى اللغات الأجنبية على أن يدون فوق السعر بشكل واضح عبارة الحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك، وذلك من خلال الكتابة على المنتجات أو السلع ذاتها أو أغلفتها مع السماح باختصار عبارة الحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك المكتوبة على المنتج أو السلعة (ح أ س م) أو وضع إستيكر على عبوة المنتج أو السلعة مع السماح باختصار عبارة الحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك المكتوبة على المنتج للآتي (ح أ س م).

كما ألزم القرار كافة نقاط العرض والبيع للمستهلك النهائي بوضع سعر البيع للمستهلك على أرفف تحت كل منتج أو سلعة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك، على أن تقوم الشركات والمنشآت بموافاة وزارة التموين والتجارة الداخلية والأمانة الفنية الدائمة التي يصدر قرار بتشكيلها من دولة رئيس الوزراء في يوم الأحد الأول من كل شهر بالبيانات التالية لكل منتج وسلعة، على أن تكون شاملة: (وصف المنتج أو السلعة والحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك وتاريخ الإنتاج وكمية الإنتاج وكمية المبيعات المحلية والأرصدة المخزنة من هذه المنتجات والسلع وبيان بالمتعاملين مع الشركة أو المنشأة من موزع وتاجر جملة وتاجر تجزئة وسعر البيع لكل منهم) على أن تقوم وزارة التموين والتجارة الداخلية بموافاة جهاز حماية المستهلك بالحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك في اليوم التالي لتاريخ وروده إليها.

كما ألزم القرار الشركات والمنشآت المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار في حالة تغيير الحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك لأي منتج أو سلعة مشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار بالإخطار بالحد الأقصى الجديد للسعر وأسباب التغير لكل من وزارة التموين والتجارة الداخلية والأمانة الفنية الدائمة التي يصدر بتشكيلها قرار من رئيس مجلس الوزراء.

كما حظر القرار التلاعب بأي صورة من الصور في السعر المدون على المنتج أو السلعة والبيع بأزيد من الحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك المدون على المنتج أو السلعة وأكد القرار أن كل من سيخالف ذلك سيعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالقوانين المنظمة لذلك.

ويستهدف القرار في الأساس حماية المستهلك النهائي ومتابعة الإتاحة وكميات الإنتاج والاستهلاك من المنتجات والسلع المشار إليها ومتابعة كميات المبيعات والأرصدة المخزنة فيها.

وكان مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قد تابع مع علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، آليات تنفيذ قرارات ضبط الأسواق، وكذا مشروع الصوامع، وسُبل تطوير قطاع المطاحن.

وفي مُستهل اللقاء، أكد رئيس مجلس الوزراء أهمية توافر السلع المختلفة وهو ما سيسهم في توازن الأسعار، مشددًا على ضرورة متابعة تنفيذ القرارات الأخيرة الصادرة بشأن ضبط الأسواق، وتحديد ٧ سلع استراتيجية.

وخلال اللقاء، شرح وزير التموين آليات تنفيذ قرارات ضبط الأسواق، وذلك في ضوء القرار الذي أصدره مؤخرًا بشأن تحديد ضوابط وإجراءات تداول المنتجات والسلع الصادر بشأنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٠٠٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تحديد بعض المنتجات الاستراتيجية.

وأشار علي المصيلحي، إلى أن قراره الذي أصدره نص على أن تلتزم الشركات والمنشآت المنتجة والمستوردة والمصنعة والمعبئة والموردة للمنتجات والسلع التي تم تحديدها بإصدار فواتير بيعية ضريبية متضمنة البيانات التي توضح نوع المنتج أو السلعة، وكمياتها، وتاريخ إنتاجها، وسعر بيع المصنع، والحد الأقصى لسعر البيع النهائي للمستهلك، وذلك طبقًا للقوانين الصادرة بشأن الفواتير الإلكترونية.

وفي السياق نفسه، أوضح الوزير أنه عقد اجتماعًا لوضع القرار الخاص بتحديد الـ ٧ سلع والمنتجات الاستراتيجية موضع التنفيذ، حيث التقى مديري المديريات ووجه باتخاذ ما يلزم من إجراءات هدفها تنظيم الأسواق وحماية المستهلك وزيادة الإتاحة السلعية للأصناف الاستراتيجية السبعة، وكذلك الالتزام بوضع والإعلان عن السعر لجميع السلع بكافة نقاط البيع.

كما لفت علي المصيلحي إلى أنه سيتم تشكيل لجنة عليا بالوزارة تضم في عضويتها جهاز حماية المستهلك، والإدارة العامة لشرطة التموين والتجارة الداخلية والإدارة المركزية للرقابة والإدارة المركزية للتوزيع، والتي بدورها سيكون لها أمانة فنية خاصة بمتابعة تنفيذ قرار رئيس مجلس الوزراء وقرار وزير التموين والتجارة الداخلية، وكذلك تشكيل لجنة رئيسية بكل محافظة بهدف رفع تقارير دورية بموقف سير وانتظام تطبيق أحكام القرارات المنظمة لتداول السلع الاستراتيجية السبعة والتي بدورها ترفع للجنة العليا بوزارة التموين والتي تقوم بالعرض على مجلس الوزراء.

كما تناول اللقاء موقف مشروع الصوامع وأهميته في زيادة القدرة التخزينية لتصل إلى ٥ ملايين طن قمح، حيث أكد الوزير أهمية المشروع أيضًا في القضاء على نسبة الفاقد، بالإضافة إلى الحفاظ على جودة الأقماح طوال العام، والحفاظ على جودة الخبز، مستعرضًا في هذا الصدد بعض الأرقام التي توضح إجمالي السعة التخزينية الحالية التي تبلغ نحو ٣,٥ مليون طن، والسعة التخزينية المخطط لها وجار تنفيذها وتبلغ ١,٢ مليون طن، إلى جانب السعة المخطط زيادتها بتمويل من جهات مختلفة، والبنك الدولي، وكذا الاتحاد الأوروبي، شارحا في الوقت نفسه أماكن توزيع السعات التخزينية للصوامع على مستوى الجمهورية.

وأشار الوزير، خلال اللقاء أيضًا، إلى سبل تنمية قطاعي المطاحن العام والخاص، موضحًا استمرار شركات مطاحن قطاع الأعمال العام بالعمل على تحسين جودة الدقيق التمويني المنتج من خلال الاهتمام بأعمال الصيانة لزيادة الأعمار التشغيلية للمعدات، وتم التأكيد أن شركات مطاحن قطاع الأعمال العام مُلتزمة باتخاذ الإجراءات اللازمة الخاصة بأعمال الصيانة من خلال التمويل الذاتي.

وأكد علي المصيلحي في الإطار ذاته استمرار جهود توطين صناعة الأجهزة والمعدات الخاصة بصناعة الطحن من خلال التعاون مع الجهات المعنية. ونوّه أيضًا إلى جهود الحكومة التي تستهدف تطوير صناعة المعجنات وزيادة الصادرات من الحبوب ومنتجاتها.

محمد محيي الدين

خلال ٢٠٢٣.. إتاحة ١٠٢٦ فرصة تصديرية وصرف ١٦,٤ مليار جنيه مساندة

استعرض المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، إنجازات الوزارة ومختلف قطاعاتها وجهاتها التابعة الهادفة لتنمية وتطوير الصناعة المصرية وزيادة الصادرات لمختلف الأسواق العالمية خلال عام ٢٠٢٣.

وقال الوزير إن التجارة الخارجية تعد إحدى ركائز الاقتصاد المصرى التى تُسهم فى توفير العملات الأجنبية وتعزيز النمو الاقتصادى وتوفير احتياجات السوق المحلية، مشيرًا إلى حرص الوزارة على تحقيق مستهدفات الدولة الرامية إلى زيادة الصادرات المصرية لمختلف الأسواق العالمية لتصل إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا من خلال تطوير المنتج المصرى وزيادة قيمته التنافسية، وفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية، بالإضافة إلى تقديم كافة أوجه المساندة للمصدرين.

وفيما يلى بيان بإنجازات الوزارة :

• في إطار مبادرة السداد الفوري الانتهاء من صرف ١٤,٢ مليار جنيه لعدد ١٧٥٦ شركة عن الملفات المستوفاة حتى ٣١-٥-٢٠٢٣.

• صرف مبلغ ٢,٢ مليار جنيه من موازنة الصندوق موزعة كالتالي:

– استكمال برنامج المقاصة مع مستحقات المصدرين لدى الصندوق وسداد مديونياتهم للجهات المختلفة (وزارة المالية- وزارة البترول – وزارة الكهرباء والطاقة) بإجمالي مبلغ مليار جنيه.

– سداد مقابل الأراضي الصناعية للمصدرين بإجمالي ١٥٦,٦ مليون جنيه.

– سداد مساندة المعارض بإجمالي ١٩٣ مليون جنيه

– سداد المساندة المقررة لشركة مصر للطيران للشحن الجوي بإجمالي مبلغ ٣٨٣,٨ مليون جنيه.

– تحويل كافة مستحقات وزارة المالية عن المبادرات بإجمالي ٤٥٨,٢ مليون جنيه.

• إعداد مشروع البرنامج الجديد المزمع تطبيقه خلال الأعوام المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٦).

• عقد ١٠ جلسات مع مختلف القطاعات التصديرية لإيضاح قواعد وإجراءات صرف المساندة وحل المشكلات التي تواجه المصدرين.

• العمل على الانتهاء من مشروع ميكنة إجراءات العمل بالصندوق وذلك بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• جهاز نقطة الاتصال لشئون حماية حقوق الملكية الفكرية

• فحص ودراسة ١١٠٠ قضية في مختلف جوانب الملكية الفكرية بإجمالي ١٢٠٠ حرز مضبوط على ذمتها.

• تمثيل الوزارة في اجتماعات اللجنة المشكلة برئاسة هيئة مستشاري مجلس الوزراء بشأن صياغة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية ومراجعة مشروع قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية.

• بحث ودراسة النتائج الرئيسية والإحصاءات التي تضمنها مؤشر الابتكار العالمي نسخة ٢٠٢٢ الذي أطلقته المنظمة العالمية للملكية الفكرية "ويبو" في ٢٠٢٢/٩/٢٩.

• إجراء دراسة قانونية بشأن اهتمام مركز تكنولوجيا الصناعات الغذائية والتصنيع الغذائي بإنشاء علامة تجارية موحدة لإنتاج التمور بسيوة في إطار مشروع تحسين القيمة لتمور سيوة.

• التنسيق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية بشأن تحديث قاعدة بيانات الجهاز فيما يتعلق بالعلامات التجارية موضوع الفحص في قضايا ومنازعات الملكية الفكرية المحالة للجهاز.

• بحث ودراسة تقرير الاستخلاصات الذي أعدته وزارة الخارجية بشأن تقرير مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية في سبتمبر ٢٠٢٢.

• المساهمة في تحديد ملامح الخطة التنفيذية المقترحة للمشروعات والأنشطة والفعاليات المتعلقة بالملكية الفكرية في الوزارة في العام الأول لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية.

• المشاركة في عضوية اللجنة المشتركة من لجنة التعليم والبحث العلمي ومكاتب لجان (الإعلام والثقافة والآثار والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشئون الدستورية والتشريعية) بمجلس النواب وذلك لمناقشة مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء بشأن إصدار قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية والقانون المرافق له ومذكرته الإيضاحية

• المشاركة في الدراسة المبدئية لبنود تسوية المنازعات التجارية الواردة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية المقترحة بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة.

• تنظيم دورات تدريبية وندوات وورش عمل لنشر ثقافة حماية حقوق الملكية الفكرية.

• التنسيق مع جهات إنفاذ القانون المختلفة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لضبط المنتجات التي تحمل علامة تجارية مقلدة.

سليمان علام

حماية المستهلك: نقاط ومنافذ البيع ملزمة قانونيا بوضع السعر على السلع

عقد إبراهيم السجيني، رئيس جهاز حماية المستهلك، اجتماعًا موسعًا بحضور قيادات الجهاز ومأموري الضبط القضائي، وعبر «الفيديو كونفرانس» قيادات ومديري أفرع الجهاز بالمحافظات، حيث وجه رئيس الجهاز في البداية التهنئة للأخوة الأقباط والعاملين بالجهاز التهنئة بمناسبة عيد الميلاد المجيد، ثم تناول الاجتماع مناقشة خطة الجهاز في الرقابة على الأسواق في الفترة الحالية على مستوي الجمهورية.

وأوضح، أن الهدف من القرار الخاص بتحديد ضوابط وإجراءات تداول المنتجات والسلع موضع التنفيذ، هو ضمان الإتاحة السلعية وزيادة المعروض وضبط الأسواق في ظل آليات السوق المنضبطة، مشيرا إلى أن الهدف هو التأكيد على أهمية صدور هذه القرارات الحاكمة والمنظمة لمجموعة السبع سلع استراتيجية، لافتًا إلى أن الحكومة لا تحدد أسعار هذه السلع، بل من يقوم بذلك هم الشركات والمنشآت المنتجة والمعبئة والموردة.

وأكد رئيس الجهاز على ضرورة الرقابة الواعية التي تساعد على إتاحة السلع ورفع درجة الوعي المجتمعي، مع التشديد على ضرورة إنفاذ القانون تجاه المخالفين محتكري السلع الإستراتيجية، وضرورة متابعة تنفيذ القرارات الأخيرة الصادرة بشأن ضبط الأسواق واعتبار السلع الآتية هي سلع إستراتيجية (زيت الخليط – الفول – الأرز – اللبن – السكر – المكرونة – الجبن الأبيض)، وأنه بمجرد إعلان هذه السلع كسلع إستراتيجية فهي تخضع للمادة ٨ في قانون حماية المستهلك، وستكون أي ممارسات غير محمودة بغرض الاحتكار أو الإخفاء سيقابلها عقوبات وسيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال المخالفين.

كما وجه بضرورة التنسيق مع اللجنة العليا بوزارة التموين والتي تضم في عضويتها «جهاز حماية المستهلك»، بالتنسيق مع غرفة العمليات المركزية بالجهاز لمتابعة الشكاوى والبلاغات الواردة بشأن الأسعار، مؤكدًا أهمية دور الجهاز في الفترة الحالية في التواجد في الأسواق لإحكام الرقابة المنضبطة وصولا لإتاحة السلع بالأسعار المناسبة للمواطنين.

اسلام عبدالفتاح

ميكنة قواعد بيانات القابضة للصناعات الغذائية وشركات السلع بـ٧٥٠ مليون جنيه

أعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية، الانتهاء من الإجراءات التنفيذية لمشروع تطوير الشركات وميكنة وربط نظم المعلومات للشركة القابضة والشركات التابعة بمجال تجارة السلع الغذائية بقيمة ٧٥٠ مليون جنيه لـ٦ شركات، بإجمالي ١٤٠١ موقع.

وأوضحت الوزارة - في تقريرها السنوي، أن هذه المواقع شملت ٨٨١ مجمعًا و٥١٥ مخزنًا و٥ إدارات، وتضمنت الشركات "القابضة، والنيل للمجمعات الاستهلاكية، والأهرام للمجمعات الاستهلاكية، والعامة للجملة، والشركة المصرية لتجارة الجملة والإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية".

وتابعت أن المشروع يهدف لزيادة القدرة التفاوضية لعمليات شراء السلع في الشركة القابضة، وتحسين عمليات التخطيط لضمان وصول السلع الغذائية بجودة عالية وأسعار مناسبة، ورفع كفاءة عمليات تداول السلع وإدارة المخزون بفعالية من خلال نظام معلومات متكامل يحقق الانضباط في توزيع السلع الغذائية بأسلوب مُحكم بالمخازن ومنافذ البيع والتوزيع، ويوفر لمتخذي القرار جميع التقارير الخاصة بعمليات الشراء ومراقبة المخزون.

«الصناعات النسيجية» تعتزم التعاقد مع مكتب استشارى لوضع استراتيجية لتنمية القطاع

تخطط غرفة الصناعات النسيجية، برئاسة المهندس محمد المرشدى، للتعاقد مع أحد المكاتب الاستشارية لوضع استراتيجية لتنمية القطاع، فضلا عن دراسة نحو ١٤ فرصة استثمارية حددتها وزارة الصناعة فى إطار تعميق الصناعة وإحلال الواردات.

وأكد المحاسب محمد المرشدى، رئيس الغرفة، خلال اجتماع مجلس الإدارة، أهمية توطين وتعميق الصناعة المصرية لتحقيق قيمة مضافة من أجل خفض الواردات وتخفيف الضغط على العملات الأجنبية.

وأشار إلى أن الغرفة تعمل على تكليف أحد المكاتب الاستشارية لتنمية القطاع، عبر إجراء دراسة حول واقع الصناعات النسيجية فى مصر للتعرف على الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وكذلك الأرقام الخاصة بالواردات، مع توجيه المستثمرين بالقطاع إلى ١٤ فرصة استثمارية من الممكن الاستثمار بها خلال المرحلة الراهنة، وهى منتجات يمكن تصنيعها محليًا بدلًا من استيرادها.

وقال إن هذه الصناعات محددة ومطلوب التوسع بها خلال المرحلة الراهنة، لافتًا إلى أن الدولة ستعمل على توفير التسهيلات لتنفيذ هذه الفرص على أرض الواقع، اعتبارًا من توفير الأراضى اللازمة وحتى التمويلات البنكية.

غرفة الصناعات الكيماوية تسعى لزيادة صادرات الأسمدة ١٠٪ خلال ٢٠٢٤

تجاوزت قيمة صادرات مصر من الصناعات الكيماوية والأسمدة ٦ مليارات دولار في ٢٠٢٣، مقابل ٨,٦٣ مليار دولار تقريبا في عام ٢٠٢٢، بتراجع نسبته نحو ٣٠٪.

وقال رئيس المجلس التصديري المصري للصناعات الكيماوية والأسمدة خالد أبو المكارم إن القطاع يستهدف زيادة في صادراته خلال ٢٠٢٤ بنسبة ١٠٪، رغم صعوبة تدبير العملة الصعبة لتغطية تكلفة استيراد الخامات والمعدات، فتداعيات الأحداث العالمية والتوترات الجيوسياسية أثرت على الاقتصاد العالمي والأسواق، مما تسبب في تغيير بعض السياسات داخل هذه الأسواق ومنها المصرية، وبالتالي ارتفاع أسعار استيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج الذي انعكس على زيادة تكاليف العمليات الإنتاجية وسعر المنتج النهائي.

أضاف أبو المكارم أن المجلس يستهدف دخول أسواق جديدة عبر منتجات القطاع الكيماوية والأسمدة خلال ٢٠٢٤، مشيرًا إلى تنوع الأسواق المستوردة للمنتجات المصرية في ٢٠٢٣ إذ استحوذت أسواق أفريقيا وأميركا اللاتينية وأوروبا وعدد من الدول العربية على النصيب الأكبر من صادرات المواد الكيماوية و الأسمدة المصرية في العام الماضي.

وزيرا الإسكان والتجارة والصناعة يناقشان مقترحات تطوير المناطق الصناعية بالمدن الجديدة

عقد الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، اجتماعا لمناقشة مقترحات تطوير المناطق الصناعية بالمدن الجديدة، وذلك بحضور مسئولى وزارة الإسكان، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة العامة للتنمية الصناعية، ورئيس جميعة مستثمرى مدينة ٦ أكتوبر.

وأكد الدكتور عاصم الجزار، أهمية إعداد خطط لتطوير المناطق الصناعية بالمدن الجديدة، من خلال مكاتب استشارية، ووضع قواعد محددة، وأنماط قياسية لتطوير ورفع كفاءة المناطق الصناعية، وذلك بالتعاون بين وزارة الإسكان ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وأجهزة المدن، ووزارة التجارة والصناعة ممثلة في الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ومجالس الأمناء، وجمعيات المستثمرين بالمدن الجديدة، وجميع المستثمرين بالمناطق الصناعية.

وأشار وزير الإسكان إلى أن هناك العديد من الأفكار والمقترحات التى يمكن تطبيقها بالمناطق الصناعية بالمدن الجديدة، بما يحقق عوائد ذاتية وثابتة، يتم الصرف منها على استدامة التنمية بتلك المناطق، موجها مسئولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بحصر قطع الأراضى الواقعة في المساحات البينية داخل المناطق الصناعية، لطرحها لإقامة مشروعات خدمية تحقق عوائد مالية ثابتة، وتكون

كما دعا المهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، إلى وضع قانون لتنظيم عملية إدارة المناطق الصناعية، سواء الواقعة في نطاق المدن الجديدة، أو المحافظات، وتحديد الأدوار المنوطة بكل جهة، وآلية تحصيل رسوم الخدمات المقدمة في تلك المناطق، والصرف منها على أعمال التطوير والصيانة، بما يحقق استدامة التنمية بتلك المدن، والحفاظ عليها فى أفضل حالة.

واتفق الوزيران على ضرورة إشراك مجالس الأمناء وجمعيات المستثمرين، وجميع المستثمرين بالمناطق الصناعية بالمدن الجديدة فى أعمال التطوير ورفع الكفاءة، وإعداد دراسة اقتصادية لأعمال التطوير ومصادر تمويلها، ومساهمة مختلف الأطراف المعنية في ذلك، ووضع خطوات تنفيذية، تبدأ مثلا بإنشاء سور وبوابات حول المنطقة الصناعية، وتعيين شركة أمن، وشركة نظافة، يتلوها رفع كفاءة البنية الأساسية، وغيرها من خطوات التطوير، والبدء فى تطوير إحدى المناطق كنموذج يتم تطبيقه فى كل المناطق بالمدن الجديدة.

من جانبهم، أبدى مسئولو جمعية مستثمرى مدينة ٦ أكتوبر، تأييدهم لتوجه وزارة الإسكان لتطوير ورفع كفاءة المناطق الصناعية، بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، مؤكدين استعدادهم للمشاركة في أعمال التطوير، لأنها ستعود بالنفع على مختلف الأطراف، كما قدموا مجموعة من الأفكار والمقترحات لتنفيذ عملية تطوير وإدارة المناط

سيد الجارحي

استمرارا لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية بتطوير وتنظيم وتنمية منظومة التجارة الداخلية في مصر

افتتاح المرحلة الأولى من مشروع المنطقة التجارية اللوجستية بمحافظة البحيرة باستثمارات ٤,٥ مليار جنيه

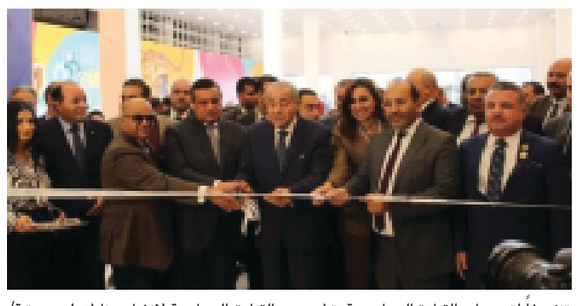

تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية بتطوير وتنظيم وتنمية منظومة التجارة الداخلية في مصر ، افتتح الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية و اللواء هشام آمنة وزير التنمية المحلية و الدكتور إبراهيم عشماوي مساعد أول وزير التموين ورئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية والدكتورة نهال بلبع نائب محافظ البحيرة ، أمس السبت ، المرحلة الأولى من مشروع المنطقة التجارية اللوجستية بمحافظة البحيرة ، حيث تتضمن مول تجارى ومعارض ومطاعم ومحطة وقود سيارات ، وذلك حضور أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والعميد وليد سيف نائب رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية.

وصرح "المصيلحى" بأن المنطقة التجارية اللوجستية في محافظة البحيرة تقام على مساحة ٩٦ فدان وان نسبه المرحلة الأولى من المشروع تبلغ ٤٨,٧٪، وتتضمن إنشاء مشروع ذو أنشطة تجارية /إدارية/لوجستية بقيمة استثمارات تصل لـ ٤,٥ مليار جنيه ،لافتا إلى أنه سبق وتم طرح العديد من الفرص الاستثمارية بالعديد من المحافظات على مدار السنوات الماضية، تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية لإنشاد مناطق لوجيستية/ تجارية/ترفيهية/خدمية بهدف توفير السلع الغذائية وغيرها من السلع الاخرى ، وتتضمن مناطق لوجستية ومراكز تجارية متعددة الأنشطة ومخازن استراتيجية، مما سيُسهم فى تقليل حلقات تداول السلع والحد من الهدر والفاقد فى تداول المنتجات، خاصة أن تكاليف النقل تمثل ما يقرب من ١٠ إلى ١٥ ٪ من اجمالي السعر النهائي للمنتج، وأن إنشاء مثل هذه المناطق اللوجيستية والتجارية ومنافذ التوزيع والبيع سيقلل من تكاليف النقل، الأمر الذى ينعكس على السعر النهائى لصالح المستهلك.

ووجه الوزير بأن تكون الأولوية في فرص العمل بهذه المشروعات لأبناء محافظة البحيرة ، مؤكدا على تذليل أي عقبات تواجه المستثمرين في تنفيذ مشروعات إنشاء المناطق اللوجستية، والتوسع في الانشطة التجارية الكبرى، لافتا الى أنه يتم طرح الفرص الاستثمارية الجديدة بمرافق كاملة على رأس ارض المشروع اضافة الى المعاونة فى استخراج التراخيص حتى يتمكن المستثمر من تنفيذ مشروعاته المتفق عليها دون أي عقبات .

الجمارك: ٥٩ مليار جنيه حصيلة إيرادات عام ٢٠٢٣-٢٠٢٣

كشف الشحات الغتوري، رئيس مصلحة الجمارك، أن الحساب الختامي للعام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ حقق ٥٩ مليار جنيه، وكان المستهدف تحقيق ٤٦ مليار جنيه، بزيادة بلغت ١٢٩٪ من المستهدف.

جاء ذلك أثناء اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، لاستعراض نتائج المصالح الإيرادية للسنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لمصلحة الضرائب المصرية، ومصلحة الجمارك، ومصلحة الضرائب العقارية، وقطاع التمويل بوزارة المالية.

وقال الغتوري، إن خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ تحقق نسبة ١٠١٪ من المستهدف، لافتا إلى الإجراءات الجديدة والمنظومة الجديدة والآليات، التي أدت لتحقيق الزيادات، مشيرا إلى أن السجائر والتبغ بلغت خلال العام المالي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ٢٤٣ مليون جنيه، وبلغت الغرامات ١,٥ مليار جنيه.

واعتبر الغتوري، أن الاستقرار الأمني أثر في زيادة الحصيلة الضريبية، وقال إن كان سعر الصرف أثر أيضا على زيادته، ولكن ليس بالقدر المحصل، فضلا عن تحسين المواقع الجمركية المختلفة، ومتابعة تحصيل مستحقات الجمارك وبيع البضائع المهملة.

وأكد الغتوري وجود خطة للمراجعة والتصدي لمحاولات البعض التهرب من الحصول على نموذج ٤، مشيرا إلى ضبط نحو ١٥ ألف حالة، وضبط فروق الأسعار، قائلا إن كل هذا ساهم في تحسن وزيادة نسبة الحصيلة المحققة.

وأوضح أن قيمة الفاتورة الاستيرادية للواردات غير البترولية خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ٦٧ مليارا، وبعد ضبط الأسعار بلغت القيمة النهائية للأغراض الجمركية بعد ضبط الأسعار وعمل اللجان الاسترشادية ٧٣ مليار دولار، وهذا الفرق ساهم في زيادة الحصيلة الجمركية.

finance Investment Group
www.efinanceinvestment.com

ريـــادة ســـوق التكنولـــوجيا المالـــية
نحـــو مستقـــبل أخضـــر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء.

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات

EGYPTAIR
A STAR ALLIANCE MEMBER

معاك طول الوقت

1717

الآن

إستمتع بجميع خدمات مركز خدمة عملاء مصر للطيران
على مدار ٢٤ ساعة يومياً
١٧١٧ من اي محمول و ٠٩٠٠٧٠٠٠٠ من أي خط أرضي

EGYPTAIR ADVERTISING

بنك يجيلك
لحد إيدك

25 سنة

أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير
مع الأهلي موبايل / الأهلي نت

NBE Mobile

احذر
لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

19623
تطبق الشروط والأحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٢٠٠ - ٠٠٠

الحياة حلوة .. عيشها
واحنا نأمنهالك

19446
www.misrlife.com
misr_life_ins
misrlifeinsurance
010 0518 7777
حمل التطبيق الآن
Google Play
App Store

مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE
بكره يبدأ النهاردة

مصر القابضة للتأمين
Misr Insurance Holding Company

شركة مصر لتأمينات الحياة شركة مساهمة مصريه تابعة لشركة مصر القابضة للتأمين والحاصلة على ترخيص رقم ٣ من الهيئة العامة للرقابة المالية
الاعلان حاصل على موافقة الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٦
رقم التسجيل الضريبي ٨٧٢-٤٤٤-٢٠٢